



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

بحث بعنوان

دور الإعلام التنموي في الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني الأردني

(٢٠١١ - ٢٠١٧)

**The Role of Development-Related Media in the Political Performance of
Civil Society Institutions In Jordan (2011-2017)**

إعداد الطالب

حمزة توفيق محمد مصطفى

١٦٢٠٦٠٠٠٠٧

بإشراف الأستاذ الدكتور

علي عواد الشرعة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي ٢٠١٨/٢٠١٩

تفويض

أنا الطالب حمزة توفيق مصطفى، أفوض جامعة آل البيت بنزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

إقرار

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠٠٧

الكلية : معهد بيت الحكمة

أنا الطالب: حمزة توفيق محمد مصطفى

التخصص: العلوم السياسية

أعلن بأنني قد إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي تحت عنوان:

"دور الإعلام الترموي في الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني ٢٠١١ - ٢٠١٧"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية والمتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم ، فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الإعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : التاريخ : ١ / ٢٠١٩ م .

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة بعنوان :

دور الإعلام التنموي في الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ٢٠١١ - ٢٠١٧

The Role of Development-Related Media in the Political Performance of Civil Society Institutions (2011-2017)

وأجيزت بتاريخ ٢٥ / ٨ / ٢٠١٩م

إعداد الطالب

حمزة توفيق محمد مصطفى

الرقم الجامعي

١٦٢٠٦٠٠٠٠٧

إشراف الأستاذ الدكتور

علي عواد الشرعة

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة (مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد (عضواً)

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة (عضواً/خارجياً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.

الإهداء

إلى من كلله الله بالوقار ... وإلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... وإلى من علمني العطاء بدون إنتظار ... إلى من أباهي به الدنيا والذي العزيز " توفيق محمد مصطفى " أمد الله في عمره ورزقه حسن الخاتمة.

إلى بسمه الحياة وسر الوجود ... إلى صاحبة أعذب قلب في الوجود ... إلى التي لم تتوارى عن الدعاء لنا ... إلى انسانه إحظنتنا صغاراً وأعانتنا كباراً ... إلى مصباح ينير لنا الدنيا أمني الغالية "سمية الكيلاني" أمد الله بعمرك بصحة وعافية ورزقك الله حسن الخاتمة .

إلى سندي وعوني ... إلى من لا يكتمل فرحي إلا بهم ... إلى أجمل مافي الوجود ... إلى أجمل عائلتين صغيرتين في بيتنا " عمارة .. لين ، أنس .. أنساب " فأنتم نبراس لأسره يملؤها الحب والحنان ، أعانكم الله على شقاء هذه الدنيا ووفقكم لما فيه خير لكم .

إلى شمعه البيت .. إلى من تملئ بيتنا فرحاً وسرور .. إلى أحن وأطيب قلب .. إلى زهرة بيتنا .. أختي الحبيبة " حلا " أسأل الله أن يحفظك من كل شر .. وأن يحقق لك كل أمنياتك .

أهداء خاص .. " لبيك يا خالي ولا قُلت لبيك " .. إلى من أفتخر بأنه خال لي .. إلى من أرفع رأسي عندما أراه .. إلى من وقف إلى جانبي فأنت قدوتي في هذه الحياه .. " الدكتور وصفي الكيلاني " .. أسأل الله لك الصحة والسلامة والتوفيق والسداد في هذه الدنيا .

إلى كل من كان داعم لي في مسيرتي الدراسية ، وإلى كل من قدم لي من مساعدات ولو بكلمة ، أهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

حمزة توفيق محمد مصطفى

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صل الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن إهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

من لايشكر الناس لايشكر الله، ويسعدني في هذا المقام بأن أنتهز الفرصة وأتقدم بخالص الشكر الممزوج بوافر الإحترام والتقدير إلى كل من أعانني على هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور علي عواد الشريعة كون أنني حضيت بأن يشرف على رسالتي من توجيهات وكذلك لمنحي وقته لإتمام هذا العمل فأقول له شكراً لك من أعماق قلبي على عطائك الدائم، كما أنني لأجد في ما أحمله لك إلا الحب والعرفان فشكراً لك على كل شيء قدمته إلي.

كما أقول إلى أصحاب القلوب الطيبة والأنفس الأبية وإلى كل من حارب وساهم من أجلنا طلاب معهد بيت الحكمة ، أساتذتي الأفاضل لكم مني كل التقدير والشكر والعرفان بعدد قطرات المطر، فكنتم في معهد بيت الحكمة بمثابة شمعه تنير دروبنا وتأخذوا بأيدينا إلى بر الأمان، ولكم في سويداء القلب مكان موسوم، فشكراً لكم.

كما واتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير إلى كل شخص حضيت بمعرفته في المعهد فكنتم بمثابة أسرة واحده في المعهد فلکم مني طلاب معهد بيت الحكمة من مختلف الأماكن ومن الدول العربية الشقيقه كل الشكر والتقدير واسأل الله أن أراكم كل في المكان الذي حلم به وتعجب من أجل الوصول إليه ، ووقفكم الله لما فيه خير لكم وللأمة العربية.

كما وأقدم شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة مقدراً لهم وقوفهم معي وتحملهم عناء قراءة الرسالة، والحضور وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، ولما خطته أقلامهم من نصائح، فجزاهم الله عني خير الجزاء وأدامهم الله بصحة وعافية.

وأخيراً أقدم شكري إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع لإتمام هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر إلى رؤوساء مؤسسات المجتمع المدني اللذين منحوني القليل من وقتهم من أجل أكمل الدراسة فلکم مني كل الحب والتقدير، وأعانكم الله على خدمة المجتمع الاردني.

وفي الختام رجائي ودعائي إلى الله بأن أكون قد وفقت في عملي هذا والله ولي التوفيق.

شكراً لكم جميعاً

الباحث

قائمة المحتويات

ب	تفويض
ج	إقرار
د	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٢	أهداف الدراسة
٢	أهمية الدراسة
٣	فرضية الدراسة
٣	حدود الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٤	مفاهيم الدراسة
٧	الدراسات السابقة
١٢	الفصل الأول : الإعلام التنموي و المجتمع المدني (دراسة نظرية)
١٢	المبحث الأول: مفهوم الاعلام والتنمية
١٢	المطلب الأول : تعريف الاعلام في اللغة والإصطلاح
١٥	المطلب الثاني : مفهوم التنمية
١٩	المطلب الثالث: دور الإعلام في التنمية
٢٤	المبحث الثاني : ماهية الاعلام التنموي وأهم النظريات التي نادت به والأدوار المتمثلة به
٢٤	المطلب الأول: نشأة مفهوم الاعلام التنموي وأنواعه
٢٦	المطلب الثاني: نظريات الإعلام التنموي
٢٨	المطلب الثالث : أهمية الإعلام التنموي والدور الموكل له، وخصائص الاعلام التنموي
٣٢	المبحث الثالث: المجتمع المدني من حيث النشأة، التكوين، الخصائص، السمات، المعوقات
٣٢	المطلب الأول: المجتمع المدني
٣٦	المطلب الثاني: المجتمع المدني تاريخيا من حيث النشأة والتكوين والخصائص

٤٥	الفصل الثاني : مؤسسات المجتمع المدني.....
٤٥	المبحث الأول: مؤسسات المجتمع المدني
٤٥	المطلب الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.....
٤٨	المطلب الثاني: مكونات مؤسسات المجتمع المدني والخصائص والسمات
٥٣	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في نشاط مؤسسات المجتمع المدني
٥٦	المبحث الثاني : مؤسسات المجتمع المدني في الاردن ٢٠١١-٢٠١٧.....
٥٦	المطلب الأول : نبذة تاريخية حول نشأة مؤسسات المجتمع المدني الاردن.....
٦٧	المطلب الثاني: آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن
٦٩	المطلب الثالث : العوامل التي تساهم في قوة أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني الأردني
٧٣	الفصل الثالث : الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني.....
٧٣	المبحث الأول: مفهوم الأداء السياسي
	المبحث الثاني : الادوار الرئيسية التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في الاداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني.....
٧٤	المطلب الاول : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية
٧٧	المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية.....
٧٩	المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الرأي العام.....
٨٢	المطلب الرابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في التعبئة.....
٨٦	الفصل الرابع : العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني.....
٨٦	المبحث الأول: العلاقة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني
٨٨	المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن.....
٨٨	المطلب الأول : الطريقة التي تم بها كتابة الإستبيان والتحليل الإحصائي.....
٨٨	المطلب الثاني : نتائج دراسة الإستبيان والتحليل الإحصائي للأسئلة
١٠١	الخاتمة.....
١٠١	النتائج والتوصيات
١٠٣	قائمة المراجع
١١٠	الملاحق.....
١١٥	Abstract

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع
١١٩	اسئلة الاستبيان لجنة التحكيم

إعداد الطالب
حمزة توفيق مصطفى

إشراف الأستاذ الدكتور
علي عواد الشرعة

الملخص باللغة العربية

تهدف الدراسة لبيان دور الإعلام التنموي في الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن في الفترة الواقعة بين (٢٠١١ - ٢٠١٧)، أي فترة ما يسمى الربيع العربي الذي برز فيه نشاط الإعلام التنموي والإعلام الإجتماعي بشكل ملحوظ.

تحاول الدراسة فهم ظاهرة توظيف بعض مؤسسات المجتمع المدني للإعلام كأداة تواصل وتحقيق أهداف تنموية، إلا أنها في الحقيقة أهداف سياسية مغايرة للأهداف الرسمية المعلنة في سجلات التأسيس، ومن هذه الأهداف المغايرة: استخدام الإعلام التنموي للعب أدوار سياسية شخصية على مستوى المجتمع أو الوطن. كما تحاول الدراسة قياس مدى مساهمة النشاط الإعلامي لبعض مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل ثقافة المجتمع ودفعه لتبني بعض المواقف والأجندات السياسية. وتطرق الباحث لآليات عمل مؤسسات غير الحكومية وأهم المعوقات التي تواجه عملها في الأردن.

واستخدمت الدراسة المنهج النظري لتعريف مفاهيم 'الإعلام التنموي' و'مؤسسات المجتمع المدني' و'الأداء السياسي'، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم تطور ظاهرة المجتمع المدني في الأردن لأنها من الظواهر الديناميكية المتغيرة، واستخدم الباحث منهج المسح الإحصائي الميداني لتوضيح العلاقة بين الإعلام التنموي وأداء مؤسسات المجتمع المدني، حيث أجرى الباحث العديد من المقابلات الميدانية وتلقى الباحث ٣٤ استمارة معبئة الكترونياً من قبل مدراء جمعيات غير حكومية وذلك من أصل ١٠٠ استمارة تم إرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالبريد الالكتروني لرؤساء جمعيات متنوعة النشاطات في محافظة إربد.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- ١- لأن الإعلام الإلكتروني والإجتماعي أصبح بمثابة حلقة التواصل الرئيسية مع أفراد المجتمع فقد قامت عدة مؤسسات اجتماعية وتنموية بادراجه من ضمن برامج عملها كأداة تفاعل وتوعية وتوجيه، وخصوصاً بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١.
- ٢- أثبتت الدراسة صحة فرضية العلاقة الطردية بين تطور دور الإعلام في التأثير بالمجتمع ودور مؤسسات المجتمع المدني.
- ٣- لم تتمكن الدراسة من قياس قوة تأثير مصادر التمويل في أداءها والسبب في ذلك يعود إلى أن مؤسسات المجتمع المدني ما زالت تمتنع من التصريح عن مصادر تمويلها.

- ٤- كشفت الدراسة عن توجه متزايد لعدة مصادر تمويل أجنبي لدعم مؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر يتجاوز بيرقراطية الدعم التقليدي لهذه المؤسسات من خلال الحكومة.
- ٥- كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف الأداء الإعلامي أو التنموي والسياسي يعود إلى ضعف وتواضع حجم مؤسسات المجتمع المدني نفسها.
- ٦- توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن ساهمت بشكل كبير في توجيه الإعلام من أجل خدمة المجتمع وجعله وسيلة للنقد والإستقصاء والمراقبة وتقوية دور المؤسسات نفسها.
- ويوصي الباحث الحكومة الأردنية بأن تكثف آليات دعم مؤسسات المجتمع المدني وزيادة إشراكها في البرامج التنموية الحكومية حتى تكون أذرعاً تنموية مساندة لبرامج التطوير والتشغيل والتعليم التنموية وكذلك لتجنب حدوث تناقض أو ازدواجية بين أهداف عمل مؤسسات المجتمع المدني والبرامج الحكومية التي تحقق نفس الغايات. كما يوصي الباحث مؤسسات المجتمع المدني باستثمار فرص تزايد الشراكة الأردنية الأجنبية التي تركز على دعم المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة

يعد الاعلام من المفاهيم الهامة ويعرف بانه منهج يقوم على هدف التنوير والتثقيف والاحاطة بالمعلومات الصادقة التي تناسب الى عقول الافراد ووجدانهم فترفع من مستواهم وتدفعهم الى العمل من اجل المصلحة العامة وتخلق فيما بينهم مناخا صحيا يقضا يمكنهم من الانسجام والتكيف والحركة والنشاط.

واستطاعت وسائل الاعلام الجديده في تعزيز دورها في كافة المجالات لانها اتاحت امام كل الاطراف وسيلة فائقة السرعة ومنخفضه التكاليف لنقل الخبر والمعلومات الى اكبر شريحة ممكنة من الافراد والجماعات، وتزامن مع هذا التطور البارز للاعلام تطورات مشابهه في التحركات السياسية والجماهيرية دفعت الدول والحكومات والاحزاب السياسية وغيرهم الى اللجوء الى مختلف الاساليب والادوات الاعلامية والاتصالية من اجل تحقيق غاياتها واهدافها المختلفة وتعميق مبادئها والترويج لايديولوجياتها المتعددة.

ويعد الإعلام التنموي الجهاز العصبي لعملية التنمية، والذي يهدف الى تعظيم المشاركة في المجتمع في كافة مجالات عمليات التنمية لتحويله الى مجتمع مساند للعملية التنموية وتحويل أفراد المجتمع إلى وكلاء للتنمية والتغير، من خلال استخدام أدوات المعرفة والوعي وهي الجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف إلى خلق مواقف واتجاهات ايجابية وصديقه للتنمية، ومنه هدف الأعلام التنموي تهيئة الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من اجل أن يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال، كما يساهم الأعلام التنموي في توفير المعرفة والوعي الذان يشكلان الاتجاهات التي تنعكس في سلوك الفرد داخل المجتمع.

هذا ولقي مصطلح المجتمع المدني رواجاً أكاديمياً في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي، واستمر المجتمع المدني في عملية نشوء ضمن البيئة الغربية التي ولد بها، وشهد المجتمع المدني انتشار واسع في السنوات الأخيرة مما ساهم في اتاحه الفرصه له بلعب دور مهم في التغييرات السياسية الى جانب العديد من الأدوار لمؤسسات المجتمع المدني، كما انتشرت فكرة في الادبيات تقول "لاديمقراطية بدون مجتمع مدني".

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في جدلية العلاقة التي تربط الإعلام مع مؤسسات المجتمع المدني، كون أن الإعلام بشكل عام والتنموي بشكل خاص أصبح يشكل قوة ضغط عالية في شتى الجوانب، كون أن هذا الإعلام ساهم في نشر وابداء الآراء ووجهات النظر بين فئات الشباب، مما ساهم في إعتبره من جانب مؤسسات المجتمع المدني بمثابة منبر، يساعد هذه المؤسسات في الوصول الى فئات المجتمع المختلفة ومبادلة الآراء والمطالبة بتحسين واقع الحياة السياسية وهو من الاهداف التي ادرجت حديثا ضمن أهداف مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي هو إلى أي مدى يؤثر الإعلام التنموي في الاداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الاردن؟ ويتفرع منه تساؤلات أخرى تسعى الدراسة للإجابة عنها:

- كيف يؤثر الإعلام في نشاطات وأهداف مؤسسات المجتمع المدني؟
- ما الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الاردن؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني أثناء القيام بمهامها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على الأهداف التالية :

- بيان أثر الإعلام التنموي على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الاردني .
- التعرف الى طبيعة وواقع العلاقة بين الإعلام التنموي وبين مؤسسات المجتمع المدني الاردني .
- بيان دور الإعلام التنموي في الاداء السياسي .
- التعرف الى الاسباب التي ساعدت في بروز الإعلام التنموي كعامل منافس لوسائل الإعلام الأخرى .

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: على الرغم من وجود العديد من الدراسات العلمية التي ناقشت موضوع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن معظمها توقف في البحث عن طبيعة التكوين والأدوار الرئيسية لهذه المؤسسات وبيان علاقتها مع الحكومة وبعضها ناقش فاعليتها من جوانب تنموية، فتتجلى الأهمية العلمية في طرح موضوع الإعلام التنموي - حسب نظرية ولبرشرام والتي تقتصر على رصد الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في التنمية بالنظر الى الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في المحيط الذي تعمل به -

الاعلام التنموي الذي يساعد في نقل الاحداث بصورة اسرع من الاعلام التقليدي.

- الأهمية العملية: تكمن في مناقشة النواحي والعناصر التي تؤثر في قدرة مؤسسات المجتمع على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تفعيل ايجابي ومؤثر في الاردن، بالإضافة الى تمكينها من التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي في مختلف برامجها وأهدافها بشكل أسرع مما يتطلب عمل دراسات من أجل بيان الجوانب الايجابية والسلبية من أجل مواجهتها وإقتراح بعض الحلول للتصدي للأثار السلبية للإعلام التنموي.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرض رئيسي "أن هناك علاقة ارتباطية بين قدرة مؤسسات المجتمع المدني الاردني على توظيف أدوارها وبين الاعلام التنموي المساهم في تحقيق هذه الادوار"، ويندرج تحت هذا الفرض فروض فرعية ممثلة في التالي:

أ- هناك علاقة طردية بين زيادة انتشار مؤسسات المجتمع المدني الاردني وبين الاهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها والممثلة في جوانب التنمية بشكل عام والمشاركة والتشئة بشكل خاص .

ب- هناك علاقة طردية بين سرعة انتشار وسائل الاعلام بشكل عام والإعلام التنموي بشكل خاص وبين مؤسسات المجتمع المدني التي تستند الى الاعلام في تنامي أهداف المؤسسات وتحقيق الاهداف المناطة بها .

ج- علاقة بين قوى التأثير الخارجي وزيادة عدد المؤسسات الغير حكومية الجديدة وسهولة التواصل من خلال منصات الاعلام الاجتماعي .

حدود الدراسة:

١- حدود زمانية: اخذت الدراسة فترة زمنية من عام ٢٠١١ - ٢٠١٧، بداية الفترة ٢٠١١ اتسمت بالبيع العربي وكان للإعلام أثر كبير في نشوب الثورات والأحداث في الوطن العربي، وبسبب التزايد في شعبية الاعلام الاجتماعي خلال هذه الفترة واتساع قاعدة المستخدمين حسب ما اكده مقال "الاردن الاول عالميا باستخدام التواصل الاجتماعي" حيث بلغت نسبة عدد المستخدمين في الاردن ٩٠%. (المبيضين، الغد، ٤/نيسان/٢٠١٦)

ونهاية الفترة عام ٢٠١٧ والتي شهدت زيادة كبيرة في مؤسسات المجتمع المدني المسجلة ضمن وزارة التنمية الاجتماعية.

٢- حدود مكانية: الاردن وتحديدًا عينة من مؤسسات المجتمع المدني المسجلة ضمن وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة اربد.

منهجية الدراسة:

كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم تطور ظاهرة المجتمع المدني في الأردن لأنها من الظواهر الديناميكية المتغيرة ، واستخدم الباحث منهج المسح الإحصائي الميداني لتوضيح العلاقة بين الإعلام التنموي وأداء مؤسسات المجتمع المدني، حيث أجرى الباحث العديد من المقابلات الميدانية وتلقى الباحث ٣٤ استمارة معبئة الكترونياً من قبل مدراء جمعيات غير حكومية وذلك من أصل ١٠٠ استمارة تم إرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالبريد الالكتروني لرؤساء جمعيات متنوعة النشاطات في محافظة إربد.

مفاهيم الدراسة:

١- الاعلام التنموي:

التعريف الاسمي: تعود بداية ظهور الاعلام التنموي الى الباحث ولبر شرام الذي الف كتاب في وسائل الاعلام والتنمية عام ١٩٧٤، وانطلق من اهمية الاعلام بصفة عامة، واستنادا الى التحولات التاريخية وجد ان الاعلام احدث اثر كبير في المحيط الذي يعمل فيه ويرى شرام (ان الثورات في اوروبا كانت لن تتم دون وسائل الاعلام وكذلك الامر بالنسبة للتطور التكنولوجي والاتصالي كونها احدثت تطور عميق في حياة الانسان). (الحريري، ٢٠١٨، ص: ٧٨)

هذا وان الاعلام التنموي نشأ نتيجة الاحتياجات والاهتمامات المجتمعية وتطور فيما بعد ليصبح قوماً وحيوياً من ناحية التخطيط القومي العام. وساعد على خلق تناغم بين مؤسسات المجتمع المختلفة. ومع نهاية القرن العشرين كثر استخدام هذا المصطلح من قبل الخبراء والباحثين في مجال الاعلام والاتصال وخاصة عندما زاد الادراك باهمية التنمية وشمولها لجميع مناحي الحياة وعلى الدور الذي يؤديه الاعلام في التنمية مما شجع لوضع استراتيجيات محددة يكون فيها الاعلام هو الاساس. وتعددت تعريفات الاعلام التنموي لتعرف ب (انها منظومة اعلامية رئيسية او فرعية متخصصة في معالجة قضايا التنمية) (خضور، ٢٠٠٣: ص ١٧). وكما عرفت ب (انها جهود اتصالية مخطط لها ومقصودة بهدف خلق مواقف واتجاهات ايجابية للتنمية، هذا ويعني ان الاعلام التنموي غير معني بصناعه التنمية ولكنه يهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من اجل الاستجابة للخطة والبرامج التنموية بشكل فعال). (الشيخ، ١٩٨٩: ص ١١)

بمعنى ان الاعلام التنموي الاجتماعي يسعى الى الاسراع في تحول المجتمع من حالة الفقر الى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

التعريف الاجرائي: ويقصد به في هذه الدراسة هو الاعلام الذي يهدف الى استعمال وسائل الاتصال الاجتماعي بمختلف اشكالها كونها الركيزة الاساسية للاعلام الجديد او البديل الذي يتيح للافراد او الجماعات التواصل الامحدود من خلالها والتفاعل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي من اجل ابداء الاراء والافكار كلن حسب ميوله واهتمامه، بالاضافة الى التخطيط والتنسيق من اجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

٢- المجتمع المدني:

التعريف الاسمي: كثر الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في العقود الماضية، حيث ارتبط هذا المفهوم بموضوع الديمقراطية ارتباطا وثيقا خلال العقود الاخيرة، واصبح احدى اهم ميزات النظم الديمقراطية حيث اصبح المفهومان متلازمان بشكل يوحي انه لايمكن ان توجد دولة ديمقراطية بدون وجود مؤسسات مجتمع مدني تعمل في اطارها.

هذا ويعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من نتاج الفكر الغربي وظهر هذا المفهوم نتيجة تزامن النهضة الفكرية مع الثورة الصناعية الى جانب فصل الكنيسة عن الدولة، وبذلك تجاوزت المجتمعات الاوروبية الحال التي كانت تعيش بها في ظل حكم الفطرية والطبيعة الى المشاركة المجتمع المدني في رسم الخطط وتنفيذها الى جانب السلطة السياسية القائمة، ومن هنا فان هناك مستويان للمجتمع المدني: (عباس، ٢٠١٠)

أ- عبارة عن مجموعة من التنظيمات التي غالبا ما تسمى تنظيمات خاصة.

ب- يرى بان وظيفه المجتمع المدني الهيمنة عن طريق الثقافة والايولوجيا.

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني :

أما مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي: فقد ركز على البنية الوظيفية والمضمون، فيرى سعد الدين ابراهيم ان المجتمع المدني يشمل عناصر او تنظيمات غير حكومية كالحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات التنمية المجتمعية وغيرها من جماعات الضغط، ولايشمل المجتمع المدني التنظيمات الارثية التقليدية التي تكون عضوية الفرد فيها اجباري كالقبيلة او الاسرة، ولا يشمل التنظيمات التي تقوم على الدين او الطائفه او العرق. (محمدعبدالجباري، ٨: ١٩٩٣)

ويعرفه ابو حلاوة بانه "المجتمع الذي يقوم على مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، والتي تعمل في ميادينها المختلفة في استغلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة. (ابوحلاوة، ١٩٩٩: ١٢)

يمكن تعريف المجتمع المدني تعريفا اجرائيا بانه "ذلك التنظيم الذي يشمل مؤسسات المجتمع المدني الطوعية وغير الحكومية التي اسسها الافراد بحكم ميولهم التطوعي وخلفياتهم المهنية وانتماءاتهم الفكرية، بموجب قانون التشريعات النافذة، وتتمثل في الجمعيات المهنية والهيئات التطوعية.

٣- مؤسسات المجتمع المدني:

تعريف اسمي: حيث يرى محمد عابد الجابري ان المجتمع المدني اولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وان مؤسساته هي التي ينشأها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي مؤسسات ادارية او شبه ادارية يقيمها الناس وينخرطون فيها او يحلون بها او ينسحبون منها، وذلك على النقيض مع مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية "يولد بها الفرد، وينتسب اليها ويندمج بها ولايستطيع الانسحاب منها، كالقبيلة والطائفة. وان المجتمع هو الذي تنظم فيه العلاقة بين الافراد على اساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمجتمع المدني هو الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: "البرلمان، وقضاء مستقل، واحزاب، والنقابات، والجمعيات.... الخ. (الجابري، ١٩٩٣ : ٨)

وفي كتابهما (سمك، وعابدين) عرفا مؤسسات المجتمع المدني: بأنها تلك التي تشكل الوسيط بين الافراد والسلطة التنفيذية، والتي تعمل بهدف تعزيز التوازن بين المصالح الخاصة للافراد والدعم الاجتماعي، كما تقوم في الدور الرئيسي في مراجعة ما تمارسه الحكومة لصيانة الحقوق والحريات السياسية. (سمك، عابدين، ٢٠٠٢)

التعريف الاجرائي: أما المفهوم الذي يخدم هذه الدراسة هو "انها مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تقوم على علاقة متشابكة بين الافراد فيما بينهم بهدف تحقيق مصالح متبادلة، من اجل تقديم خدمة للمواطنين وللمجتمع المدني بهذا المفهوم ثلاث مقومات اساسية، هي:

- الفعل الارادي الحر او الطوعية.
- الوجود في شكل منظمات او مؤسسات.
- الهدف او الدور الذي تسعى لتحقيقه.

الدراسات السابقة:

١- دراسة هلال (٢٠١٨) ، بعنوان " دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة جانب التنمية السياسية " ، هدفت في الوصول إلى دور الإعلام في التنمية ، وتوصلت إلى أن أهم دور يقوم به الإعلام هو نشر المعرفة التي تساهم في خلق مناخ مجتمعي يدعم التنمية ولا يقف عائق أمامها ، كما وأكدت الدراسة على ضرورة تبني استراتيجيات وبرامج تنموية مختلفة التي تعمل على إدماج البعد الإعلامي كأحد مكونات نجاحها الأساسية ، لأن الإعلام المتطور الذي يعتمد على التحليل يستطيع التعامل مع القضايا المعقدة ، ويمكن من توصيل رسالته على المستوى المحلي والدولي .

٢- دراسة لبصير (٢٠١٧) ، والمعنونه " الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية " ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإعلام التنموي كمفهوم والتعرف على دوره في تفعيل التنمية المحلية بصفتها بوابة إلى التنمية الشاملة ، وتوصلت إلى أن الإعلام التنموي بخصائصه ومهامه ضرورة ملحة في العالم اليوم ، لا يقتصر على الدول المتقدمة فحسب بل هو ضرورة ملحة للدول التي تسير في طريق النمو من أجل النهوض في مجتمعاتها ، لأن التنمية المجتمعية والمحلية منها سوف تؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة تساهم في اشراك كل أفراد المجتمع.

٣- دراسة الخريشة (٢٠١٦) ، بعنوان "اخلاقيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر مدرسي الاعلام والقانون في الجامعات الاردنيه" اجريت هذه الدراسة بهدف الوصول الى ميثاق اخلاقي لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الجمهور، واعتمدت على المهج الوصفي واداة الاستبانة التي طبقت على عينة من اساتذة الاعلام والقانون في الجامعات الاردنية والتي بلغت ٦٣ استاذ توصلت الي:

أ- ان احترام خصوصية الفرد يجب ان تنصدر العناصر الاخلاقية في استخدام الشبكات من قبل الجمهور.

ب- ان الاسرة هي المسؤول بالدرجة الاولى عن توجيه الابناء الى اختيار الانسب والافضل لاستخدام ابنائها، لوسائل الاتصال عامة وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

ت- ابرز القيم الاخلاقية التي توافق عليها الاكاديميون والاعلاميون عند النشر عبر الشبكات التواصل الاجتماعي هي الامانة، والمصادقية، والمحافظة على الاداب العامة، وعدم الخروج عن الحدود الاخلاقية، والقانونية في التواصل، مع التركيز على نشر الوعي لدى الشباب للاستخدام الامثل لهذه الشبكات.

٤- دراسة خاد الحوسني (٢٠١٣)، تحت عنوان "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة - جمعيات النفع العام - دراسة حالة"، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في دولة الامارات، بالإضافة الى دورها في نشر ثقافة التطوع في المجتمع والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في تأدية رسالتها، كما هدفت الى بيان مصادر التمويل وأهميتها وطبيعة العلاقة في بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة الى التعرف على الوسائل التي تسهم في انجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية.

وخلصت الدراسة الى أن المفهوم الكلاسيكي لمؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة اختلفت عن المفاهيم المعاصرة وذلك من خلال قياس الدور التشاركي التكاملي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة الذي يعمل على تنمية وخدمة المجتمع الاماراتي، والذي لا يعني عدم حصول مؤسسات المجتمع المدني على الإستقلالية، واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني لاتعني عدم وجود علاقة تآثر وتأثير بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، لان العمل الإجتماعي عمل مشترك بينهما.

انتشار ثقافة التطوع في اوساط المجتمع المدني الاماراتي، ساهم في إنشاء مؤسسات ترعى هذه الثقافة مما ساهم في وجود بيئة ديمقراطية ويعمل على زيادة المشاركة السياسية في الحياة العامة، وكذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق بين مؤسسات الدولة من خلال دورها التكاملي في بناء دولة حديثة تقوم على رعاية حقوق الانسان.

٥- دراسة الشهري (٢٠١٢)، بعنوان "اثر استخدام شبكات التواصل الالكتروني على العلاقات الاجتماعية"، فيسبوك وتويتر "نموذج". هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاسباب التي تدفع الى الاشتراك في موقعي فيسبوك وتويتر، والتعرف على طبيعة العلاقة الاجتماعية عبر هذه المواقع والكشف عن الاثار السلبية الناتجة عن استخدام تلك المواقع، واستخدمت الباحثة المنهج المسحي الاجتماعي، حيث تمت الدراسة في جامعة الملك عبد العزيز، وتوصلت الى مجموعه من النتائج اهمها: ان من اقوى الاسباب التي تدفع الطالبات الى استخدام الفيسبوك وتويتر، هو سهوله التعبير عن آرائهن واتجاهاتهن الفكرية التي لايستطعن التعبير عنها بصراحة في المجتمع.

٦- دراسة عايدة مسلم النوايشه (٢٠١١)، والمعنونة ب "دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن ١٩٨٩ - ٢٠٠٩"، استهدفت هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني الاردني في عملية التحول الديمقراطي، والتعرف الى المعوقات التي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، والبحث عن الوسائل التي تساهم في الحد من هذه المعوقات.

وخلصت الى الاستنتاجات وكان أهمها:

- وضع قيود على التطور الديمقراطي عن طريق الدستور وبعض القوانين مثل قانون الانتخاب رقم ١٥ عام ١٩٩٣ الذي عمل على تفتيت المشاركة الحزبية في الانتخابات الممتدة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٧ ضمن ٤ دورات انتخابية، وقانون المطبوعات والنشر رقم ٢٧ لعام ١٩٩٧ والذي حد من حرية الصحافة، وقانون الاجتماعات رقم ٤٥ عام ٢٠٠١ والذي أعطى للحاكم الادراي صلاحيات واسعة في مجال ضبط الاجتماعات العامة والمسيرات.
- ضعف الاحزاب في الاردن وبعدهم عن هموم المواطن، فما زالت وسائل الإتصال بأفراد الشعب ضعيفة رغم قانون الأحزاب عام ٢٠٠٧ والذي أعطى للأحزاب حرية التعبير عن البرامج والافكار.
- الازمة الاقتصادية التي ادت الى انشغال أفراد المجتمع بالحياة العامة.
- ممارسة النقابات المهنية العمل السياسي على شكل دورات وندوات توعوية ومشاركة سياسية الى جانب دورها المهني.

٧- وفي دراسة الحوراني وأبو رمان (٢٠٠١) ، "تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن" استعرض المؤلفان هاني الحوراني وحسين ابورمان، الاطار التاريخي لتطور المجتمع المدني في الاردن، حيث ركز كل من البيئة القانونية المحيطة بعمل المنظمات المجتمع المدني، اضافة الى توضيح طبيعة فئات المجتمع المدني وقطاعاته المختلفة.

٨- حمارنة (١٩٩٠) ، "المجتمع المدني والتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي: حالة الاردن" تناول المؤلف علاقة الدولة بالمجتمع في الاردن، مستعرضا كذلك مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في الاحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، والهيئات الثقافية، والاندية الشبابية، والجمعيات الاهلية.

مما سبق يمكن القول انه يغلب على الدراسات والبحوث السابقة عن الاعلام التنموي في الاردن انها تعاملت مع الاخير في بيان طبيعة العلاقة التي تحكم الافراد والجمهور، بالاضافة الى الاسباب التي دفعت الى الاشتراك في هذه المواقع، مع بيان ماهو الذي يحكم هذه العلاقة.

ولكن وإن وجد قلما تجد دراسة تبين طبيعة العلاقة في دور الاعلام التنموي بالاداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني الاردني، اثر هذه العلاقة في نجاح مؤسسات المجتمع المدني في اداء ادوارها، لهذا جاءت هذه الدراسة بناء على اهداف سالفة الذكر، لتضيف الى مجمل ما تناولته الدراسات البحثية ذات العلاقة في دراسة المجتمع المدني وعلاقته بالاعلام بشكل عام والتنموي بشكل خاص للباحثين واصحاب الدراسات والاختصاص.

الفصل الأول

الإعلام التنموي و المجتمع المدني (دراسة نظرية)

المبحث الأول: مفهوم الاعلام والتنمية.

المبحث ثاني: ماهية الاعلام التنموي وأهم النظريات التي نادى به والأدوار المتمثلة به.

المبحث الثالث: المجتمع المدني من حيث النشأة، التكوين، الخصائص، السمات، المعوقات.

الفصل الأول الإعلام التنموي و المجتمع المدني (دراسة نظرية)

المبحث الأول: مفهوم الاعلام والتنمية

واستطاعت وسائل الاعلام الجديده في تعزيز دورها في كافة المجالات لانها اتاحت امام كل الاطراف وسيلة فائقة السرعة ومنخفضه التكاليف لنقل الخبر والمعلومات الى اكبر شريحة ممكنة من الافراد والجماعات، وتزامن مع هذا التطور البارز للاعلام تطورات مشابهه في التحركات السياسية والجماهيرية دفعت الدول والحكومات والاحزاب السياسية وغيرهم الى اللجوء الى مختلف الاساليب والادوات الاعلامية والاتصالية من اجل تحقيق غاياتها واهدافها المختلفة وتعميق مبادئها والترويج لايدولوجياتها المتعددة.

الى جانب ذلك فإن الاعلام الذي اضحى المورد الذي تتوقف عليه بقية الموارد سيحتل المكانة التي كانت لرأس المال في المجتمعات المصنعة في الماضي مثلما احتل رأس المال المكانة التي كانت للموارد الطبيعية قبل ذلك، وبسبب هذا التوسع البالغ لقطاع الاعلام داخل مجموع الانشطة الصناعي في البلدان المصنعة ومعدل نمو هذا القطاع سيؤثران حتما في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل بلد، لذلك على البلدان الاقل نمو ان تدرك الاهمية البالغة لهذا المورد وان تستخدمه بشكل افضل حتى يسهم بقسط وافر في تنميتها وتطورها (ضلاعين، آخرون ٢٠١٥: ١١٤-١١٥).

المطلب الأول : تعريف الاعلام في اللغة والإصطلاح:

يعد الاعلام من المفاهيم الهامة ويعرف بانه منهج يقوم على هدف التنوير والتثقيف والاحاطة بالمعلومات الصادقة التي تنساب الى عقول الافراد ووجدانهم فترفع من مستواهم وتدفعهم الى العمل من اجل المصلحة العامة وتخلق فيما بينهم مناخا صحيا يقضا يمكنهم من الانسجام والتكيف والحركة والنشاط. واستطاعت وسائل الاعلام الجديده في تعزيز دورها في كافة المجالات لانها اتاحت امام كل الاطراف وسيلة فائقة السرعة ومنخفضه التكاليف لنقل الخبر والمعلومات الى اكبر شريحة ممكنة من الافراد والجماعات، وتزامن مع هذا التطور البارز للاعلام تطورات مشابهه في التحركات السياسية والجماهيرية دفعت الدول والحكومات والاحزاب السياسية وغيرهم الى اللجوء الى مختلف الاساليب والادوات الاعلامية والاتصالية من اجل تحقيق غاياتها واهدافها المختلفة وتعميق مبادئها والترويج لايدولوجياتها المتعددة.

أولاً: تعريف الاعلام في اللغة:

يرجع الاعلام في اصله الى الفعل الماضي الرباعي (اعلم)، ومعناه قام بالتعريف والاخبار بالشيء لغيره، اي اظهر الخبر واوصله لطرف لم يكن عالماً به، والفعل الثلاثي منه (علم) اي عرف الخبر وتم اخباره بالخبر.

جاء في المعجم الوسيط تعريف الاعلام: أعلم فلان الخبر، وبه اعلم فلانا بالامر اي جعله يعلمه. ويشير ابراهيم الامام الى قول ان مصطلح الاتصال مشتق من اصل لاتيني للفعل اتصل بمعنى يذيع او يشيع عن طريق المشاركة، وذهب ديفيد مورتنس الى ان الاتصال يحدث بين اناس يحاولون استخدام قوة الكلمة المنطوقة او المكتوبة للتأثير بالآخرين.

ثانياً : تعريف الاعلام في الاصطلاح:

يراد به في الاصطلاح امرين كما اوردها خالد ابراهيم المحجوبي ضمن مقال الكتروني بموقع الحوار المتمدن تحت عنوان الاعلام والتنمية "نظره في الترابطية والتفاعلية":
(<http://www.m.ahewar>، ٢٠١٠)

- ١- ذلك العلم الذي يبحث ويدرس الوسائل والتقنيات والنظريات التي تتصلب العملية الإخبارية، من حيث آلياته وأغراضها وأطرافها، كذلك يدرس ضمن تخصص أكاديمي يسمى بالإعلام.
- ٢- الإعلام: فهو عملية النقل التي يتم بها إيصال خبر، أو فكرة، من طرف ناقل (مرسل)، إلى طرف منقول إليه (مرسل إليه او مستقبل).

وقد يطلق مصطلح الإعلام ويراد به بعض الوسائل الإعلامية المستخدمة في عملية نقل الخبر، كأن يقال مثلاً: هذا الخبر أورده الإعلام العربي، أي وسائل الإعلام العربية.

يعكس الاعلام وبعانيه (الجانب الاجتماعي والجانب الجماهيري) واقع القوى السياسية والاقتصادية كما يعكس المستوى الحضاري لمجتمع ما، وتمثل هذه القوى الحدود التي يحدث فيها التفاعل، فالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحدد ملامح وسائل الاتصال الجماهيري، ويعد الاعلام شكل من اشكال التفاعل الانساني كعمل اتصال مع الجمهور التي تهدف الى نقل الاخبار والاراء والتعرف بها، وتحول بقية الاحداث لدى المتلقي من افراد وجماعات الترويج للفكرة باتجاه تعميمها وتحقيقها

فالاعلام قناة لنقل العمل والمعرفة والخبر ووسيلة نقل الحقائق والاكاذيب على حد سواء فهو بطبيعة الحال فكرة ونشاط ومشاركة (٢)، وكذلك يعد الاعلام من المفاهيم الهامة والحديثة، ويعرف بانه منهج وعملية يقوم على هدف التنوير والتثقيف والاحاطة بالمعلومات الصادقة التي تناسب الى عقول الافراد ووجدانهم فترفع من مستواهم وتدفعهم الى العمل من اجل المصلحة العامة وتخلق فيما بينهم مناخا صحيا يقضا يمكنهم من الانسجام والتكيف والحركة والنشاط. (الدليمي، ٢٠١٥ : ١٢)

ورد الدكتور عبدالرزاق في كتابه مدخل الى وسائل الاعلام الجديد تعريفا حيث قال ان الاعلام اتسع حتى يشمل كل اسلوب من اساليب جمع ونقل المعلومات وافكار طالما احدث ذلك تفاعلات ومشاركات من طرف اخر مستقل، ويعرف ايضا انه كل تعبير لمصدر استخدام رمز ووسيلة واحداث مشاركة لدى طرف مستقل، ووضح ان الاعلام بهذا المفهوم يشمل الاعلام الذاتي "تداعي المعاني داخل الفرد نفسه" كما يشمل الحديث بين شخصين، الحدث الجماعي، والاتصالات الادارية، ونقل المعرفة عن طريق التعليم، ويشمل ايضا الحركات الغير منطوقة طالما ادرك المستقبل مضامينها مثل هز الرأس بالموافقة او الرفض، وهز اليد بالتحية، والابتسامة التي تحمل معنى مشترك بين المستقبل والمرسل. (الدليمي، ٢٠١٥ : ١٠٥)

ويصف كولي الاتصال بأنه الميكانيكية التي تنشأ عن طريقها العلاقات الانسانية وتنمو، اما شرام ذهب في الاتصال انه خلق جو من الالفه والاتفاق بين القائم بالاتصال والشخص المتصل به محاولا القائم بالاتصال ان يشارك الشخص المتصل به معلوماته وافكاره واتجاهاته لكي يتم التفاهم والتقارب الفكري والنفسي بينهما حول شيء او اتجاه او سلوك او فعل ما، وخلص ذلك بتعريف "الاداة التي تجعل المجتمعات ممكنة".

وهناك ثلاث انواع عمليات للاتصال الانساني والتي قد تتقاطع احيانا فتشكل عملية اتصال واحدة وهي (ضلاعين و آخرون، ٢٠١٥ : ١٧):

- 1- الاتصال كعملية بيولوجية: يتضح في كون العملية الاتصالية تتطلب استخدام وظائف الدماغ والاجهزة العصبية المختلفة لدى المرسل والمستقبل كي تتم عملية الاتصال.
- 2- الاتصال كعملية سيكولوجية (نفسية): تتوقف على استخدام المثيرات في التكيف او احداث تغييرات في سلوك المستقبل ويلاحظ ذلك في عمليات التسويق والاعلان.
- 3- الاتصال كعملية اجتماعية: حيث ان العملية الاتصالية لا تقتصر على العناصر المكونة لنظام الاتصال وانما بالظروف الاجتماعية المحيطة التي يحدد فيها قبول الرسالة او رفضها.

المطلب الثاني : مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية بمثابة عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي ، وهي عبارة عن عملية تطور مستمرة وشاملة ، ولها أشكال مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الانساني، وتعتبر كذلك بمثابة نوع خاص من التغيير الاجتماعي يتم من خلال ادخال افكار جديدة الى المجتمع بهدف زيادة دخل الفرد والارتقاء في مستوى المعيشة.

أولا : مفهوم التنمية في اللغة:

يرجع هذا المصطلح للأصل الغوي (نمى) وهو بمعنى الزيادة والنقل فمن الزيادة قولهم مثلا: نما النبات والنمو الاقتصادي، ومن النقل قولنا ينمي عن غيرهاي ينقله عنه ويرفعه ويسنده اليه، ان تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه الى موضع اعلى منه.

ثانيا : مفهوم التنمية في الاصطلاح:

هي وسيلة تستطيع الدول النامية من خلالها التصدي لعوامل التخلف، بتبني خصائص او سمات المجتمعات المتقدمة، والبعض يرى بأن التنمية (عملية ديناميكية شاملة ومعقدة وواعية ومقصودة ومدروسة تتم بالانسان ومن اجل الانسان وتهدف الى تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والسياسية)، ويراي اخرون ان التنمية (عملية مدروسة وموجهة يقوم بها المجتمع من اجل التطوير والتعديل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانتقال به من واقع متخلف الى واقع متقدم بواسطة عدد من الوسائل والادوات المتاحة).

تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ينص على "أن التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجهه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الامم والاسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن، كما وأن كل تقرير او مثال او تحقيق او حديث او خبر او تعليق يتعلق بالتنمية مهما كان موضوعه ينبغي ان يكون له دافع سياسي واضح ومميز يربط موضوع المادة الاعلامية بسياسة التنمية ونشاط الجماهير اليومي وقرارات وعلاقات السلطة بالمؤسسات السياسية والمهنية والنقابية هذا هو الذي يجعل الاعلام وسيطا ايديولوجيا اصيلا". (عبدالرحمن، ١٩٨٥ : ١٧)

لم تعد التنمية تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل اضحت اوسع واشمل من ذلك بكثير وفقا لما جاء به بعض الباحثون والكتاب حيث عرفها الدكتور اديب خضور في كتابه الاعلام المتخصص، بأنها "عملية ديناميكية شاملة وعقدة عميقة وواعية ومقصودة ومدروسة تتم بالانسان ومن اجل الانسان، وتهدف الى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية، ومن ثم لايمكن استيرادها واستعادة اجزائها بل هي مشروع يجب العمل على ايجاده" (ضلاعين وآخرون، ٢٠١٥ : ١٠٣)، فيما اعتبرها وجيه الشيخ ضمن كتابه الاعلام والدعاية انها ليست عملية اقتصادية وسياسية واجتماعية بل هي مزيج من هذا كله، وربما تعددها الى جوانب اخرى غيرها بمعنى انها عملية انسانية هادفة وواعية ودائمة التغيير. (الشيخ، ١٩٨٩)

ويقول الزبير سيف الاسلام في كتابه الاعلام والتنمية في الوطن العربي، تزامنا مع حديثنا حول التنمية "اذا كانت التنمية تعني فيما مضى عند رواد الحركة الوطنية العربية للتنمية البشرية السياسة التعليمية من اجل طرد المستعمر، فقد تغير مفهومها بعد ان حققت شعوبها الاستقلال وحرياتها واستعادت سيادتها الوطنية فاصبحت تعني التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية والعمرانية والصحية والاعلامية ... الخ " (سيف الإسلام، ١٩٨١ : ١٥)

وضمن هذا السياق يشير الدكتور حجاب ضمن كتابه الاعلام والتنمية الشاملة الى ان التنمية الشاملة تعددت واتسعت لتشمل نظام مجتمعي بكل ما يتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاعلامي، والذي في ضوئها اتسعت وتعددت ابعاد التنمية الشاملة لتشمل التنمية الروحية والذاتية والبشرية والنفسية والتشريعية، فهي ارادة ومسالة ادارة تتوجه بموجبها جهود المجتمع وفقا لاقصى ما تسمح به امكاناتها الى تحقيق الاتي: (حجاب، ١٩٩٨ : ٥٣-٥٥)

- تعميق اسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات .
- تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى امكانيات العطاء والابداع وتحقيق الذات .
- توفير ضمان الامن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والوطن .
- بناء التبعية وابطال مفعول الياتها .
- تكوين القاعدة لاطلاق طاقات انتاجية ذاتية ودائمة .
- تاكيد ضرورة الترابط بين الجهد والمكافأة .
- تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية .

ان التنمية هي عبارة عن مجموعة من الاعمال متكاملة الابعاد والانسان منطلقها وهدفها، وما النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي الى من محاورها المتعددة، ولا تكون الى بنتيجة الجهود المتضافره التي تظلمع بها القوى للامة. (حجاب، ١٩٩٨ : ٣٤) وتطرق عبدالمجيد شكري الى موضوع التنمية ضمن دراسته الاتصال الاعلامي والتنمية بقوله "ان التنمية اصبحت قضية ملحة، حيث اتسعت دائرة مفهومها لتتخطى النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتشمل جميع جوانب الحياة، فالتنمية قضية مصير في عالم التغير ودائم الحركة ودائم التقدم". (شكري، ١٩٨٥)

حيث رأى ليرنر و وتيهام وباي وغيرهم من الباحثين الغرب ان التسلسل التنموي يحدث بزيادة التحضر الذي يقود بدوره الى ارتفاع مستوى التعليم والى تنمية الاتصال الجماهيري، وقال أن الاتصال لا يساعد فقط الجمهور على معرفة برامج الحكومة للتنمية، بل يساعد الحكومة ايضا على معرفة احتياجات الجمهور وبالتالي التخطيط لبرامج تلبي احتياجات الجمهور، واخيرا الى التنمية السياسية كما يؤكدون على العلاقة الارتباطية بين التحضر والتنمية السياسية ويرى البعض ان المتغير المستقل في عملية التنمية هو الاتصال (الاعلام) وليس التحضر (عبدالرحمن، ١٩٨٥ : ٢١).

ويقول شرام "ان هناك مبدأ يلقى قبولا عاما وهو ضرورة توافر الاتصال ذي الاتجاهين من أجل الرغبة في تحقيق اي تغيير في السلوك او الاتجاهات كون هذا الاتصال شرط اساسي لفعالية اي حملة تهدف الى التغيير في اي دولة ولكن هذا الشرط يتخذ اهمية اكبر في الدول النامية نظرا لمسؤوليات التي تضطلع بها وسائل الاتصال في هذه الدول. (الخطيب، ١٩٨٣ : ٢٢)

ولاتعني التنمية بمعناها الواسع النمو فقط بل تعني ايضا التعديل التدريجي للسلوك على مستوى الافراد والجماعات، بحيث يستطيع افراد المجتمع الاستفادة من عملية التنمية والتكيف معها فتتطلب تنمية الموارد البشرية لاي مجتمع تدفق مستمر من المعرفة والمهارات الى جانب نشر المعلومات عن الاهداف الوطنية وفعاليات الحكومة، ومن هنا يظهر ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا بتنمية الاعلام الموجه الى السكان ككل والى القطاعات المختلفة حيث ان الاقتصاد والاعلام جزء لا يتجزء من المجتمع ولا يستطيع احدهما النمو بمعزل عن الاخر. (الخطيب، ١٩٨٣ : ٢١٠)

فيما وضع بعض الخبراء معايير يرونها دليلاً على تحقق التنمية، من بين ما ذكر في هذا المجال ما عرف باسم (نموذج كيندلبرجر) الذي يرى أن التنمية تتبدى في مؤشرات كمية كثيرة منها: متوسط الدخل الفردي، ونسبة السكان العاملين في الزراعة، ودرجة التعليم، والنسبة المئوية للسكان الحضريين، ونسبة توزيع الصحف، وعدد أجهزة المذياع، والسيارات لكل شخص ما أدى الى ظهور نموذج الاتجاه الانتشاري الذي يؤكد على أن عناصر التنمية المادية والثقافية التي تسود في الدول المتقدمة، إذا انتقلت إلى الدول النامية؛ فإن انتقالها كفيلاً بتحقيق التنمية حيث ذهب خالد المحجوبي في توضيح هذا الاتجاه بقوله إن هذا الرأي يقوم على وهم استنساخي، لا يراعي الفروق الذاتية المميزة والفاصلة بين الدول ولا الخصوصيات الثقافية، والجغرافية المتباينة بين مجتمعات ودول العالم؛ مما لا يسمح بقبول هذا النموذج المسمى بالاتجاه الانتشاري، في هذا السياق المعايير يظهر سنة ١٩٥٨ مما عرف بنموذج (دانيليرنر) الذي يرى أن الدول المتخلفة يمكنها الانتقال إلى مواكبة الدول المتقدمة إذا استطاعت اكتساب خصائص سلوكية، وسيكولوجية معينة، حيث إن هذه الخصائص التي يشير إليها (ليرنر) هي رهينة بمؤثرات ودوافع يمكنها أن تودعها في المجتمعات الخالية منها. (<http://www.m.ahewar>، ٢٠١٠)

واضاف ولبر شرام ثلاث وظائف يرى بانها ضرورية للاتصال وخاصة في مجال التنمية واولها وظيفه المراقب لاستكشاف الافاق واعداد التقارير عن الاخطار التي تواجهه المجتمع، ثانيا الوظيفة السياسية وتتم من خلال المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة واصدار التشريعات، ثالثا التنشئة السياسية من خلال تعليم افراد المجتمع المهارات والمعتقدات السياسية. (عبدالحميد، ٢٠١٠: ١٣)

ونختم مع دراسة الباحث شاهينار محمد طلعت تحت عنوان وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية، والتي خلصت في ضوء موضوعنا الى ان التنمية نوع خاص من التغيير الاجتماعي يتم من خلال ادخال افكار جديدة الى المجتمع بهدف زيادة دخل الفرد والارتقاء في مستوى المعيشة. (<http://dar.bibalex>) (٢٠٠٣)

المطلب الثالث: دور الإعلام في التنمية:

سوف يتطرق هذا المطلب إلى بيان الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مختلف أشكالها في عملية التنمية استنادا إلى الدور الذي أصبحت تحظى به وسائل الاعلام في تنمية المجتمعات كون أن العلاقة بين الإعلام والتنمية علاقة قديمة ترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية، إضافة الى بيان الدور الذي يلعبه الاعلام في عملية التنمية في الوطن العربي، وبيان أبرز المعوقات التي تحول دون القيام بهذا الدور.

وقد اشار ولبرشرام في كتاب له الى الادوار بين الاعلام والتنمية والتي تتمحور ضمن دور الاعلام في توسيع آفاق الناس ويمكنها لعب دور الرقيب، كما يمكنها ان تشد انتباه الى قضايا محددة، ورفع طموحات الناس وان تصنع مناخا مناسباً للتنمية إضافة لما لوسائل الاعلام من وظائف ومهام تعليمية ودور في صناعة القرار (الحسنات، ٢٠١١ : ١٨٠).

إلى جانب تقرير اللجنة الدولية لدراسة قضايا الاعلام المنبثقة عن اليونسكو والذي نشر عام ١٩٨٠ نتائج هامة على بنية الاعلام ووظائفه وخاصة في مجال التنمية، وقد شككت هذه اللجنة برئاسة شون ماكبرايد وعضوية اعلاميين ومفكرين من مختلف مناطق العالم، حيث توصلت هذه اللجنة الى بعض المعايير التي يمكن ان تشكل مرجعية اطار لاي سياسة اعلامية تنموية، باعتبار ان الدور التنموي للاعلام يضع اسس للحوار الايجابي بسبب ارتباطه بطبيعة التطور للمجتمعات واختلاف الاولويات التنموية وبتعدد السياسات المتعلقة بالمفاهيم التنموية من جهة والاعلام من جهة اخرى بالاضافة الى تاثيرها بالتطور العاصف في التقنيات الجديدة. (الحسنات، ٢٠١١ : ١٨١)

وجاء ماكويل بحصر التنمية في المجتمع بالاعلام وهو ما يعني امداد الافراد بالمعلومات والاحداث التي تتم داخل المجتمع وخارجه وتحقيق تماسك الاجتماعي من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الافكار والاحداث والمعلومات ودعم الاجماع حول القضايا والمواقف المختلفه وتحقيق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن ثقافته السائدة والكشف عن الثقافة النامية ودعم القيم الشائعة والترفيه وتمثل في تقديم التسلية والقضاء على التوتر الاجتماعي بالاضافة الى وظيفه العبئة والتي تستهدف تعبئة كل الجهود وتوجيهها نحو الاهداف الوطنية والقومية. (مكاوي والسيد، ١٩٩٨ : ٧٤)

وبالنظر الى الدولة النامية فان حاجتها ماسة الى اتصال يواكب ويساند خططها الانمائية ويعمل على خلق المشاركة من جانب افرادها في عملية التنمية التي تحدث تغيرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف افراده من خلال مواجهه مشكلات المجتمع وازالة العقبات وتحقيق الاستغلال الامثل للمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع. (رشتي، ١٩٧٢ : ٨٥-٨٦)

كما ان العمليات الاتصالية تعد السبيل الامثل لنشر المعرفة بخطط الدولة، وهو الذي يؤكد الرغبة في التغيير وقد ادى هذا الدور المتميز للعمليات الاتصالية في مجال التنمية الى ظهور اهتمامات من قبل المفكرين حول اهم الوظائف التي يمكن ان يؤديها الاتصال التنموي في المجتمع، ويعد لازويل من اوائل المفكرين الذين اهتموا بالوظائف المجتمعية للاتصال وحددها في مراقبة البيئة من خلال تجميع المعلومات وتوزيعها سواء اكان داخل المجتمع ام خارجه وذلك لتوفير المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات، وترابط المجتمع نتيجة ردود افعال المجتمع تجاه البيئة بالاضافة الى نقل التراث الاجتماعي عبر الاجيال من خلال تمرير القيم والتقاليد من الاجيال السابقة الى الاجيال التالية عن طريق وسائل الاتصال. (رشتي، ١٩٧٢ : ٩٧)

- العوامل التي أدت الى اهتمام الاعلام بالتنمية والمراحل التي يمارس خلالها الاعلام دوره التنموي:
أولاً: كما وبين ولبرشرام ابرز العوامل التي ادت الى الاهتمام بالتنمية حسب نظريته كالتالي:

١- ان وسائل الاعلام جعلت الموقف اكثر وضوح، من خلال ما اتيح لسكان القرى من استطاعتهم ان يقارنوا اساليب حياتهم باساليب حياة سكان المدن، وتقارن الدول المتخلفة مستوى المعيشة مع الدول المتقدمة، ونتج عنه الوعي لدى الدول المتخلفة بواقع فقرها وتخلفها وبالمستوى المرتفع لدى الدول الاخرى.

٢- سقوط الاستعمار ورغبة الدول الجديدة في الاستقلال الاقتصادي وقيام الصناعات، حيث ان هذه الدول او على الاقل زعمائها في عجلة من امرهم يرفضون البقاء في ظل التخلف ويسعون بالوصول الى الاستمتاع مع الدول المتقدمة لما في الحياة من اشياء جميلة.

٣- موقف الامم المتحدة والدول المتقدمة من التخلف حيث ان الامم المتحدة اعطت صوتا جديدا واهمية جديدة للدول المتخلفة، وان الدول الصناعية تهتم بالتخلف لاسباب اقتصادية كوسيلة لانعاش صادرات الدول الصناعية وتقليل البطالة، اخلاقيا تتمثل في الشعور المتزايد بامكانية القضاء على الفقر والجهل والمرض والمعيشة البدائية، نتيجة للانجازات العالمية الضخمة، وسياسيا نتيجة التنافس مع الدول العظمى لكسب هذه الدول الى صفها والاستفادة من مواردها اقتصاديا، ويتزامن مع هذا الشعور التزايد في الترابط بين الناس في العالم كما يصف شران بأن الاتسقرار يحتاج الى اكثر من أمة او امتين.

٤- حصول اغلبية الدول النامية على استقلالها وتطلعها الى التنمية والاستقلال الاقتصادي.

ثانيا : المراحل التي تمارس من خلالها وسائل الاعلام دورها في العملية التنموية:

بينما ذهب الدكتور تركي صقر ببيان المراحل التي يمارس الإعلام التنموي دوره وهي على النحو الآتي: (صقر، ١٩٩٨ : ٥٣)

- ١- مرحلة التخطيط للخطط التنموية: من خلال تحضير الرأي العام الشعبي لهذه الخطط ونشر الدراسات والبحوث التجارب العلمية لبلدان مشابهه من اجل اعتماد افضل الخطط وانجحها.
 - ٢- مرحلة البدء بالتنفيذ: هنا تمارس اجهزة الاعلام المتعددة دورها في الاستفادة من جهود وطاقات المواطنين المختلفة للانخراط في العملية التنموية.
 - ٣- مرحلة الدخول الميداني: تتم ضمن برامج خاصة بالتنمية توجه وتوضح ابعاد مرحلة الخطط التنموية.
 - ٤- مرحلة المراقبة وتصحيح المسارات والمحاسبة في اي تقصير او تقاعص.
- ومنه نخلص الى وجود شراكة تامة بين الاعلام والتنمية حيث ان جميع مراحل التنمية بحاجة الى وجود الاعلام ولا يمكن الاستغناء عنه.
- بيان دور الاعلام في التنمية في الوطن العربي وبيان أبر المعوقات التي تحول دون هذا الدور:
أولا: دور الاعلام في التنمية في الوطن العربي:

انتشار النظريات التنموية في الوطن العربي اثار اعتقاد مفاده ان الواقع المتميز للمجتمعات العربية يطرح مفهوم جديد للوظيفة الاعلامية بمعنى ان مهمة وسائل الاعلام لاتبقي مقتصرة على تلقي وبت الاخبار والمعلومات وتفسيرها وتحليلها، او تكمن اذا جاز التعبير بالتعبير ان الاعلام بمثابة الجهاز العصبي في المجتمع لانه يعمل على تفجير طاقات الافراد لبناء ضمن اطار التغيير واحلال الجديد من قيم وعادات وسلوك، رغم ذلك هناك مهمة جديدة كما تطرق اليها الدكتور يحيى عبدالقاسم في كتابه الاعلام وقضايا التنمية ممثلة في المساهمة في رقي وتطوير المجتمع نفسه، من خلال دفع القراء والمستمعين والمشاهدين الى ادراك خطورة المشكلات التنموية والى بالبحث عن حلول ولخص الدكتور الوظيفة الاعلامية في ثلاث مجالات كالتالي: (٢٩)

- ١- ان تقوم وسائل الاعلام في المجتمع بدور المنبه للتنمية من خلال اثاره الاهتمام بقضايا التنمية.
- ٢- حشد الدعم الشعبي وال جماهيري للتنمية والتي تفتقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعالة.
- ٣- ضرورة الربط بين سياسيات الاعلام والاتصال وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تتكامل في خطة تنموية شاملة.

وضمن هذا السياق لابد من الاشارة الى بعض العوامل التي تساهم في النهوض بالاعلام في الدول العربية:

حيث اورد الدكتور فاروق الحسنات في كتابه الاعلام والتنمية المعاصرة، بقوله لتفعيل هذا الدور لا بد ان يركز الخطاب الاعلامي على مناقشة وتحليل التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه التنمية في تلك الدول استناد الى بعض الامور اهمها: (الحسنات، ٢٠١١)

- ١- التعرف بعناصر القوة والضعف في اقتصاديات الدول العربية.
- ٢- التوعية بأهمية التوسع في القطاع الخاص في عملية الانتاج وتوفير فرص عمل بمعنى (تنمية روح المنافسة بين القطاعات الاقتصادية والقومية).
- وفي نفس الصدد ذهب الباحث التنموي محمد عبدالقادر احمد في كتابه دور الاعلام في التنمية، يضع مجموعة من المقترحات يراها ضرورية للمنطقة العربية من اجل تطوير دور الاعلام في التنمية على النحو الاتي:

- ١- زيادة حصص البرامج التعليمية والارشادية في وسائل الاعلام المختلفة.
- ٢- ضرورة ان تغطي البرامج الاعلامية بقية القطاعات التي لا تخضى بأدنى الاهتمامات مثل السياحة، البيئة، المرور.
- ٣- ان توسع الوسائل الاعلامية نشاطها خارج مراكز المدن الكبرى.
- ٤- احياء الفلكلور الشعبي واستخدامه في التنمية بالاضافة الى برامج الاذاعة والتلفاز.
- ٥- ان تتولى هيئة مختصة ومشرفة على برامج التنمية في وسائل الاعلام من اجل تنسيق الجهود بين جميع المؤسسات المحلية.
- ٦- ضرورة اجراء بحوث اعلامية في المناطق المختلفة لقياس وتقييم فاعلية وسائل الاعلام في المدن.
- ٧- تدريب العاملين في الاعلام التنموي من اجل زيادة خبراتهم في هذا المجال.

ثانيا: أبرز المعوقات التي تحول دون دور الاعلام في عملية التنمية في الوطن العربي:
وتتمثل في حالة الاعلام في الدول العربية الغير مرضية والتي لا تختلف كثيرا عن وضعية بعض المؤسسات العامة فيها يتضح انه يوجد مجموعة من السلبيات للاعلام في هذه الدول وسوف نتطرق في بيان أبرز المعوقات مع ما قدمه كل من الدكتور ابراهيم إمام، والدكتورة عواطف عبد الرحمن على التوالي:

الدكتور ابراهيم امام، العوائق على الصعيد الاعلامي على هذا النحو: (امام، ١٩٦٩)

- ١- قلة تعرض الجماهير في العالم العربي بالاخص للقوى المنتجة لوسائل الاعلام والاتصال.
 - ٢- انتشار الامية وعدم قدرة وسائل الاعلام السيطرة على جمهورها المحلي.
 - ٣- ابتعاد المضمون الاعلامي في وسائل الاعلام المتاحة عن اهتمامات الجماهير العربية.
 - ٤- عدم توافر وسائل الاعلام المطلوبة للقيام بدور الاعلام التنموي وبالاخص الكوادر المؤهلة لذلك.
 - ٥- عدم قدرة وسائل الاعلام على تحقيق الانسجام بين فئات المجتمع العربي مثل تهميش بعض الفئات.
 - ٦- عدم قدرة وسائل الاعلام في المجتمع العربي بمهمة الضبط الاجتماعي والفكري والدفاع عن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.
 - ٧- تغلغل نمط (مجتمع الاستهلاك) الغربي عموما والامريكي بشكل خاص في عقول الناس في العالم العربي، بعد نجاح الغرب في جعل الاعلام والثقافة سلعتين يمكن استيرادها مثل اي سلعة.
- كما تطرقت عواطف عبدالرحمن في كتابها اشكاليات الاعلام التنموي في الوطن العربي الى ان الحكومات تتدخل بشكل مباشر في وسائل الاعلام وتحدد مسؤولياتها؛ مما يؤثر سلبا على نوعية الرسائل الاعلامية والاختيارات المتاحة كذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الاعلامية فضلا عن دورها في تكريس التبعية الثقافية والاعلامية. (عبدالرحمن، ١٩٨٥ : ٢٨-٢٩)
- ونتهي هذا المطلب مع الاشارة الى ان العلاقة بين الاعلام والتنمية علاقة عضوية "علاقة الكل بالجزء، علاقة العام بالخاص" وذلك لان اهم الاسس التي تركز عليها منهج تنمية المجتمع هي توجيه الافراد لمساعدة انفسهم والاسهام بفاعلية الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة والتشجيع للقيام بدور فعال في تنمية المجتمع والتوعية ليكون الافراد على وعي وادراك بمشاكل بيئتهم، ونخلص الى انه بقدر ما يقدم الاعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية اهدافها بمعنى انه لا تنمية بدون اعلام.

المبحث الثاني : ماهية الاعلام التنموي وأهم النظريات التي نادى به والأدوار المتمثلة به

يعد الإعلام التنموي الجهاز العصبي لعملية التنمية ويتمثل هدفه الأساسي هو تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية، وتحويل أفراد هذا المجتمع إلى وكلاء التنمية والتغيير، وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي، كما سوف يتناول هذا المبحث الإعلام التنموي بداية مع وظهور مفهوم الإعلام التنموي وأهم النظريات التي نادى به، إضافة إلى بيان أهميته والدور الموكول له.

المطلب الأول: نشأة مفهوم الاعلام التنموي وأنواعه:

تعود بدايات ظهور هذا المفهوم إلى عام ١٩٧٤ على يد الباحث ولبرشرام في كتابه وسائل الاعلام التنموية، انطلق شرام من أهمية الاعلام بصفة عامة وبالتزامن مع الأثر الذي خلفه في المحيط الذي يعمل فيه حيث يرى (ان ثورات أوروبا وأمريكا ما كانت لتحدث دون وسائل الاعلام وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصالي، كون ان هذه التطورات احدثت تحول كبير في حياة الانسان).

ومن جانب آخر وجد ولبر شرام (ان الدور الذي لعبته وسائل الاعلام لتنمية دول العالم الثالث على واقعها المتخلف كان له اثر كبير في ايقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها وجعلها تتطلع إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة، كما ان الاعلام اعطى لهذه الدول النامية قنوات اتصال تستطيع ان تبلغ بها جماهيرها رغم الحواجز الكثيرة.

في الوقت الذي اوضحت فيه الاداة الاعلامية هي الوسيلة الأكثر انتشار خلال العقد الاخير من الزمن تزامنا مع النمو السريع في وسائل الاتصال والتوسع الكبير في استخدامها الذي فتح آفاق جديدة وزاد من حرية الوصول إلى المعرفة وخلق بيئة اجتماعية وثقافية جديدة نجد ان الاعلام التنموي نشأ تعبيراً عن الاحتياجات والاهتمامات المجتمعية ثم تطور كي يصبح مطلباً قومياً وحيوياً من ناحية التخطيط القومي العام، وتتجسد الأهمية للاعلام التنموي في توصيل وتبسيط وحسن تنفيذ ومتابعة الأهداف القومية التنموية من ناحية ويساعد على خلق تناغم اجتماعي بين مؤسسات المجتمع المختلفة من ناحية ثانية، ومع ازدياد الإدراك بأهمية التنمية وشمولها لجميع مناهي الحياة بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الاعلام في التنمية برز مفهوم الاعلام التنموي كمفهوم جديد في حقل الاعلام العام مما شجع على وضع استراتيجيات تنموية يكون فيها الاعلام هو الأساس. (الحريري، ٢٠١٨ : ٧٨)

أولاً : مفهوم الإعلام التنموي :

من هنا يمكن ادراج بعض تعريفات الاعلام التنموي (حيث يعتبر بمثابة الجهاز العصبي في عملية التنمية، كون ان الهدف الاساسي للاعلام التنموي هو تعظيم المشاركة للمجتمع في كافة المجالات وعمليات التنمية وتحويله الى مجتمع مساند للعملية التنموية)، وكذلك تحويل افراد المجتمع الى وكلاء للتنمية والتغيير وذلك باستخدام ادوات المعرفة والوعي (وسائل الاتصال المختلفة)، وذهب الدكتور اديب خضور في تعريف للاعلام التنموي (بأنه المنظومة الاعلامية الرئيسية او الفرعية التي تعالج قضايا التنمية). (خضور، ٢٠١٣ : ١٧)

فيما اعتبر وجيه الشيخ الاعلام التنموي (فرع اساسي من فروع النشاط الاعلامي، ويعني من حيث الاساس وضع النشاطات المختلفة التي تظلم بها وسائل الاعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع واهدافه). (الشيخ، ١٩٨٩)

ويعرف بأنه (مجموع الجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف الى خلق مواقف واتجاهات ايجابية وصديقة للتنمية، وبذلك فإن الاعلام التنموي غير معني بصناعة التنمية ولكنه يهيء الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للافراد والجماعات من اجل ان يستجيبوا للمخطط والبرامج التنموية بشكل فعال).

ويعتبر (الاعلام التنموي كذلك بأنه اعلام هادف وشامل ويفترض ان يكون واقعي يهدف الى تحقيق غايات اجتماعية تنموية، كما ويرتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ويستند الى الصدق والوضوح في التعامل مع الجمهور).

ولابد من الاشارة الى ابرز وسائل الاعلام التنموية والممثلة بالتالي :

- ١- الاعلام المكتوب: الصحف والمجلات
- ٢- الاعلام السمعي: الراديو
- ٣- الاعلام المرئي: التلفاز والسينما والفيديو
- ٤- الاعلام الجديد: وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج الاتصال عبر الانترنت

ولابد من الإشارة الى ابرز أنواع الاعلام التنموي: والتي تتمثل في عاملين اساسيين هما
(الحريري، ٢٠١٨ : ٨٥):

١- الاعلام الجماهيري: والذي يشمل وسائل الصحافة المطبوعة او الصحافة الالكترونية او تلفزيون
او اذاعة.

٢- الاعلام المباشر: هو الاعلام الصادر عن المنظمات المجتمع المدني والذي يشمل لقاءات مفتوحة
مع افراد المجتمع المحلي (المستهدف) واصدار مطبوعة او مسجلة.

المطلب الثاني: نظريات الإعلام التنموي:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بيان أبرز نظريات الإعلام التنموي والمتمثلة في نظريتين هما
نظرية ولبرشرام ونظرية ليرنر.

أولاً: نظرية ولبرشرام في الاعلام التنموي:

تتعلق هذه النظرية في دور وسائل الاعلام في التنمية من خلال الاثر الذي تحدثه وسائل الاعلام
في المحيط الذي تعمل فيه، ويقول شرام "ان الثورات في اوربا وامريكا ما كانت لتحدث دون وسائل
الاعلام وكذلك الامر بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصالي، على اساس ان هذه التطورات
احدثت تصورا وتحولا عميقا في حياة الانسان". ويضيف شرام ان الدور الذي لعبته وسائل الاعلام
لتنمية دول العالم الثالث على واقعه المتخلف كان له الاثر الاكبر في ايقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها
وفي جعلها تتطلع الى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة، فالاعلام والمواصلات كانا العامل الاهم في
ايقاظ هذه الشعوب حيث ان هذه الاعلام منح هذه الدول قنوات قوية تستطيع ان تصل بها الى جماهيرها
رغم جميع العقبات والحواجز.

ويربط شرام بين واقع تركيز وسائل الاعلام والاتصال، وبالتالي فإن الخدمات الاعلامية تتركز
وتقدم في المدن الكبرى مقارنة مع وجود نقص شديد لها في المدن الهامشية او الريف او القرى، كما ودعى
شرام الى اجراء بحوث اعلامية في الدول النامية من اجل زيادة المعلومات والدراسات المختلفة عن هذه
الدول من اجل معرفة الامكانيات الاعلامية والمتوفرة في هذه الدول ومن اجل اظهار مجموعة من الاهداف
الممثلة في التالي:

١- توضيح الرؤيا في كل ما يتصل بعملية الاتصال وفعاليتها.

٢- لا تستطيع البلدان النامية انفاق الاموال على حملات غير ناضجة بسبب عدم وجود معلومات
وابحاث.

٣- وسائل الاعلام الحديثة تحتاج الى البقاء على صلة ب جماهيرها، رغم ان جماهير الدول النامية تتحول بسرعة لمواكبة التطورات.

٤- جمهور وسائل الاعلام في الدول النامية متنوع الفئات والاحوال ويصعب التنبؤ بردود افعاله. وحسب نظرية شرام فإن وظائف وسائل الاعلام هي: (محمد، ٢٠١٨ : ٢٧)

- ١- الرقيب.
 - ٢- التعليم.
 - ٣- توسيع الآفاق.
 - ٤- معرفة اسلوب حياة الآخرين.
 - ٥- تنمية التعاطف بالتقريب بين الناس.
 - ٦- التعرف والاطلاع على مختلف الاشياء في البلد.
 - ٧- تقديم قيادة الادارة الحكومية لشعبها لبث افكارها ومعتقداتها وخطوات عملها.
 - ٨- بث الطوح والتطلع الى حياة افضل وايجاد مناخ فكري يحفز الافراد على التغيير والتطور.
- هذه هي اهم وظائف المتعلقة بوسائل الاعلام التنموي حسب نظرية ولبرشرام والتي ادرجها يحيى عبدالقاسم محمد في كتابه الاعلام وقضايا التنمية.

ثانيا: نظرية دانييل ليرنر في الاعلام التنموي:

يبدأ دانييل ليرنر في نظريته حول العلاقة بين التحضر ووسائل الاعلام من مقدرة الانسان على التقمص الوجداني والذي يعرفه (بانه القدرة على تخيل حياة افضل وهذه القدرة تمثل خيرة اساسية ينبغي توافرها في الانسان الحديث الذي يسعى لعيش حياة حديثة)، واعتبر ليرنر المقدرة احد الخصائص اللازمة للانتقال للانتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث، ومن هنا يرى دانييل انه توجد علاقة بين التمدن ومعرفة القراءة والكتابة من جهة، وبين معرفة القراءة والكتابة والتعرض لوسائل الاعلام من جهة اخرى، كما يعتبر التمدن هو الخطوه الاولى في هذا الاتجاه، يعرف التمدن (هو حالة ذهنية واستعداد للتغيير والتبديل والتكيف وتقبل المعلومات الجديدة الصادرة عن المراكز الحضرية، ولايمكن للتمدن ان يحدث الا بقبول المعلومات والافكار الجديدة). ويخلص ليرنر الى ان التمدن يزيد الحاجة الى الاعلام وهو بمثابة قاعدة الانطلاق لتطوير وسائل الاعلام، رغم هذا كله الا ان دور وسائل الاعلام واستخداماتها بشكل عام فاق درجة التمدن نفسها.

ويعود ليرنر في اصل نظريته الى خلاصة ابحاث تحليلية اجريت في ٧٣ دولة ومنطقة في الشرق الاوسط وخلصت الى اهم النتائج: (محمد، ٢٠١٨ : ٣٠)

- ١- ان الناس الاكثر اتصالا بالعالم الخارجي هم اكثر قبول للتغيرات الاجتماعية.
 - ٢- الاتصال ومعرفة تجارب الآخرين تساعد في تسهيل التغيرات الاجتماعية.
 - ٣- يوجد توافق بين انتشار التعليم وتطور وسائل الاعلام والاتصال والنمو الاقتصادي والحضاري.
 - ٤- كلما زاد معدل الدخل القومي للفرد ونمت المدن وزاد التصنيع ، زادت معه مطالعة الصحف وكثرت وتنوعت وسائل الاعلام.
- المطلب الثالث : أهمية الإعلام التنموي والدور الموكول له، وخصائص الاعلام التنموي:**
- أولاً: أهمية الإعلام التنموي والدور المناط به:

- تكمُن أهمية الإعلام التنموي استناداً الى العوامل التي ساهمت في ظهوره والممثلة في الآتي:
- الفجوة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لهذه الفجوة انعكاسات ليست اقتصادية فحسب، بل نفسيه وثقافيه على سكان أوروبا، مما أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتي تعني مسؤولية الإعلام لترميم الدمار الذي خلفته الحروب.
- استقلال العديد من الدول وخاصة في جنوب العالم، وهذه المجتمعات الجديدة كانت تعاني من فجوة اقتصادية واجتماعية هائلة بالمقارنة مع دول الشمال ولهذا ظهر هناك ضرورة لقيام الاعلام بدور لتقليص هذه الفجوة.
- التراكم العلمي في بحوث الإعلام والاتصال وظهور مراكز البحوث المتخصصة التي تدرس الإعلام والتجارب العلمية حيث اظهر التراكم العلمي إمكانيات واسعة يتمتع بها الإعلام في الإسهام نحو التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الايجابي الذي ينعكس على نوعية حياة الأفراد والجماعات.

إضافة إلى ما جاء به الدكتور وجيه الشيخ بأنها ادوار سياسية واجتماعية وثقافية ممثلة في التالي:

فمن ناحية اجتماعية يقوم بتوسيع الآفاق الفكرية، ولفت الانتباه الى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيم ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة، فالاعلام هو اداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل من خلال عمليات الاتصال، وعلى الصعيد السياسي فإنه يهدف الى تأكيد مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي، ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية، ومن الناحية الثقافية ان الاعلام التنموي يسعى في خلق الظروف المواتية للتنمية، ودعم التحولات الاجتماعية وترسيخ التطورات الايجابية في مجال التعليم والاهتمام بالتربية جنبا الى جنب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية هي عملية انسانية حضارية ونسبية اي انها تختلف من مجتمع لآخر. وبالتزامن مع الطرح بأن اهمية الاعلام التنموي تتمثل في الدفع نحو الامام لمسار التنمية وانجازها بالشكل المطلوب، ذهب الدكتور حسنين توفيق لتوضيح هذا القول في ان انجاز التنمية يفترض في نواحي عدة هي:

١- تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق استراتيجيات واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية وحصر اولوياتها.

٢- توسيع نطاق المشاركة الشعبية.

٣- انشاء وتحديث الاجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

٤- تحقيق قدر من العدالة في توزيع اعباء التنمية وعوائدها.

دور الاعلام التنموي الممثل في التالي : (عبد القاسم محمد ، ٢٠١٨ :ص ٨٥)

١- فهم طبيعة عملية الاتصال: والذي يؤدي الى ادراك انها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بالجمهور المتلقي ورجع صداهم امر هام في نجاحها وبالاخص في الامور ذات الصبغة التنموية.

٢- فهم وظائف الاتصال: للاتصال مجموعة من الوظائف ممثلة في الترفيه والرقابة وادراك هذه الوظائف امر مهم في عملية التنمية التي تسهم في الشعور بالانتماء للدولة وتهيئة الناس لاداء المهام بشكل جدي فضلا عن تزويد المجتمع بالمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية.

٣- فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال والاعلام على المستوى الفردي والجماعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة ومميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال والمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال بالاضافة الى اهمية التخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الاعلامية.

٤- توفير وسائل الاعلام المتطورة على كافة المستويات لتسهيل الوصول الى القارىء والمشاهد.

٥- توفير الكادر الاعلامي المختص.

٦- التنسيق ما بين توجهات الدولة التنموية ومؤسسات الاعلام، بمعنى وضع الخطط والبرامج المشتركة لتحقيق الهدف المطلوب.

٧- افساح المجال الواسع امام الجمهور للمشاركة وبشكل مباشر في طرح القضايا التي تهمهم.

ثانيا: خصائص الإعلام التنموي:

ولا بد من الاشارة الى بعض خصائص الاعلام التنموي على النحو الآتي: (الحريري، ٢٠١٨: ٨٤)

١- انه نشاط اعلامي هادف يسعى بالدرجة الاولى الى تحقيق اهداف وغايات اجتماعية مستوحاه من حاجات المجتمع الاساسية ومصالحه الجوهرية، فهو يقوم بتهيئة الظروف المناسبة لفرض انجاح الخطط التنموية ويعمل على تعزيز قدرات الجمهور من اجل المشاركة الايجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه.

٢- اعلام مبرمج مرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاحها.

٣- اعلام شامل متكامل الهدف منه مخاطبة الرأي العام واقناعه بضرورة التغيير الاجتماعي الذي تقتضيه التنمية.

٤- الاعلام التنموي اعلام متعدد الابعاد بحيث يشمل البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والصحي والاداري.

٥- يجب ان يكون الاعلام التنموي واقعيا في الاسلوب والطرح وضحا في قول الحقيقة بصدق كما هي بلا تزوير ولاتجميل بالاستناد الى حجج وبراهين منطقية في اقناع الناس، ويعبر عن هموم الناس وتطلعاتهم وقابلا لمسايرة القضايا الجديدة.

٦- حديث ومتطور، يستخدم اساليب مشوقة وحديثة.

٧- يستخدم الاعلام التنموي وسائل متعددة لغرض تحقيق دوره التنموي اهمها (التلفزيون، الاذاعة، الصحافة المطبوعة والالكترونية، لقاءات مفتوحة مع الجمهور، الاصدارات المسجلة او المطبوعة الخ).

٨- متفتح، يستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الاخرى.

المبحث الثالث: المجتمع المدني من حيث النشأة، التكوين، الخصائص، السمات، المعوقات

المطلب الأول: المجتمع المدني:

لقد بات المجتمع المدني احد ادوات التغيير الفعلية والناشطة حيث انه لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب بل اصبح ناشطا سياسيا في الدفاع عن الديمقراطية والحريات ومحاربة الفساد بكل اشكاله والدفاع عن حقوق الانسان من خلال الرقابة والرصد وتنظيم حملات المدافعة والمناظرة والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات التي تؤثر في حياة المواطنين، وبمعنى اخر فإن مهمة المجتمع المدني تكمن في تمكين المجتمع من اجل الانتقال به من واقع الرعاية الى المواطنة والمشاركة في بناء المجتمع، فيما يعتبر المجتمع المدني بمثابة رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردي الطوعي، حيث يدخل فيها الافراد دون اجبار ويتقدمون الى التنظيمات القائمة بطلب عضويتها بإرادتهم الحرة التي تجعلهم يلتزمون بمبادئها ويسهمون في انشطتها، مما يحقق لافراد المجتمع ككل مزيدا من الاستقرار.

ويشمل الشكل التنظيمي للمجتمع المدني جماعات الضغط الدينية، ويضم المنتديات الاجتماعية والثقافية والشبابية، والحركات النسوية والطلابية، والهيئات الحرفية والمراكز البحثية ومراكز الدراسات غير الحكومية والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة، والاحزاب السياسية، وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات وغيرها، التي يسود بها قيم ومبادئ التسامح وقبول الاخر والحوار السلمي واحترام الخصوصية الفردية، ولا نعني هنا ان المجتمع المدني يقوم في الاساس على ايجاد معارضة سياسية في مواجهه الدولة بل ان فاعلية المجتمع المدني بكافة تكويناته تنطوي على اهداف اوسع واعمق من مجرد المعارضة الا وهي المشاركة بمعناها الشامل في مختلف النواحي والمجالات. فيما يعتبر المجتمع المدني من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين الافراد من جهة والدولة من جهة اخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الدولة في كافة الاوقات التي يستدعي فيها الامر محاسبتها، ومن جهة اجرائية فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوى، من اجل ان يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها قاعدة اساسية تركز عليها مشروع الدولة من جهة ووطرق محاسبتها اذا استدعى الامر من جهة اخرى.

أولاً : مفهوم المجتمع المدني:

قبل البدء في الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني من حيث النشأة والتكوين لا بد من التطرق الى تحليل المفهوم وتوضيح مصطلحاته (المجتمع والمدني) الا انه ليس من السهل تعريف المجتمع المدني كون أن هذا المفهوم من أبرز المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في العلوم الإجتماعية والسياسية وغيرها من العلوم ذات الصلة، كما وأنه من الصعب الإتفاق على تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني، فهناك إختلاف بين المفكرين حول مفهوم المجتمع المدني فالمصطلح نَمى من مفكر الى مفكر وكلُّ تناول المفهوم حسب توجهاته وآرائه.

تعريف المجتمع المدني في اللغة:

- مفهوم المجتمع .. كما جاء في مفهوم الصحاح في اللغة والعلوم، ان كلمة مجتمع جاءت من المصدر (جَمَعَ) والجمعُ مصدر وقولك جمعت الشيء، وقد يكون اسما لجماعة من الناس والموضوع مجتمع، ومجمع وتجمع القوم اي اجتمعوا من هنا وههنا، لذا فإن كلمة مجتمع تطلق على الجمع والتجمع من الناس (فالجمع) تأليف المتفرق والمجموع مأجَمع وان لم يُجعل كالشيء الواحد والجمع ضد التفرق. (العلالي، ١٩٧٤، ج ١: ٢٠٥)
- أما كلمة مدني فإنها جاءت من (مَدَن) بالمكان اي اقام به، ومنه سميت المدينة، وتجمع على مدائن بالهمز، ويقال فلان فلان مدن المدائن، واذا نسبت الى مدينة رسول (صل الله عليه وسلم) قلت مدني والى مدينة المنصور مديني، والى مدائن كسرى مدائني، للفرق في النسب لكي لا يختلط (أبادي، ج ٤: ٢٧٠)

تعريف المجتمع المدني اصطلاحاً:

- تعريف الامم المتحدة للمجتمع المدني: عرفت المجتمع المدني على أنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع مع الحكومة وقطاع الأعمال، حيث يتكون قطاع المجتمع المدني حسب الأمم المتحدة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بمعنى اخر يمكن اعتباره المجتمع المدني الجزء الذي يقوم بملء الفجوة بين الفرد والحكومة ويشمل على المجاميع التطوعية المنظمة منها وغير المنظمة والمتفاعلة سياسيا واجتماعيا او اقتصاديا من اجل تحقيق المصالح المشتركة لاجزاءها. (تقرير تنمية بشرية، ٢٠٠٠ : ٣)

- اما منظمة الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تستخدم التعريف الاتي للمجتمع المدني "شكل من اشكال الحياة الاجتماعية، تربط الافراد بالدولة وهو يضم مجموعة من الجهات الفاعلة ليست الدولة واحدة منها، مثلا الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، الروابط المهنية، والمنظمات الغير حكومية والاهلية منها، وقد يوسع المصطلح ليشمل منظمات القطاع الخاص (الجنابي، ٢٠١٨ : ٨٢)
- واعتمدت الباحثة مروة الطحان ضمن رسالة ماجستير التي تحت عنوان "تغطية أنشطة المنظمات المجتمعية المدنية في الصحافة العراقية" الى ان مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر يتدرج تحت تصورين كالتالي: (الجنابي، ٢٠١٨ : ٨٣)
 الاول: مفهوم المجتمع المدني مفهوم واسع يتضمن المؤسسات التقليدية والحديثة معا والتي تعرف بأنها مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة بإعتبارها وحدة اساسية ينهض عليها البنيان الاجتماعي وبين الدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية.
 الثاني: "مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضيق يتضمن المؤسسات الحديثة فقط والتي تعتبر بأنها مجموعة من المنظمات الحرة والاتحادات التي تنشأ بالارادة الحرة لابناء اي مجتمع، وتمتاز باستقلالها النسبي عن المؤسسات الارثية المتمثلة بالأسرة او العشيرة او القبيلة من ناحية وعن الدولة من ناحية اخرى.
- وجاءت امل الخزعلي في كتابها دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي بتعريف المجتمع المدني هو عبارة عن جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل ميادينها المختلفة في الاستقلال ولو نسبيا عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، مثال الاحزاب، منها اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كالارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضاءها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية كالاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (الخرزعلي، ٢٠٠٥ : ٣٦).

- ويعرف برهان غليون المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات الاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية التي تغطي ساحة النشاط الحر الغير منظم بنظام واحد عام من قبل السلطة الرسمية، الذي يسمح لهذا النشاط بالنمو والتنافس والتعدد والابداع وتشمل هذه التنظيمات الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والعادات والتقاليد.
- وذهب سعد ابراهيم الى اعتبار المجتمع المدني مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والارادة السلمية للتنوع والاختلاف، وبالتالي تشمل مؤسسات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط النقابية والاحزاب والاندية اي كل ماهو غير حكومي وغير عائلي او وراثي. (ابراهيم، ٢٠٠٠ : ٧)
- فيما يرى الجابري انه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني لا بد اولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن" وأن مؤسساته هي التي ينشأها الناس فيما بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي اذا مؤسسات ادارية او شبه ادارية يقيماها الناس وينخرطون بها وذلك على النقيض من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما اليها ومندمج بها، ولايستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة. (الجابري، ١٩٩٨ : ٥)
- وجاء ابراهيم حسنين بتعريف المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصوره ديناميكية من خلال مجموعة من المؤسسات الادارية او شبه الادارية والتي تنشأ وتعمل بشكل مستقل عن الدولة، اي وجود تكوينات تدخل في علاقات وممارسات في اطار ابنية موجودة في المجتمع. (جبر، ٢٠٠٧ : ١٥٣)

- لعل أبرز التعريفات تعريف البنك الدولي ويعد من أكثر التعريفات المعتمدة، حيث يشير إلى أنه: مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. كما يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، وتضم: "الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري".

المطلب الثاني: المجتمع المدني تاريخياً من حيث النشأة والتكوين والخصائص:

المجتمع المدني مفهوم من نتاج الفكر الغربي ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة ومفكرون في اطار الحضارة الغربية مثل مدرسة العقد الاجتماعي وهيغل وماركس وكذلك المفكر الايطالي غراشي ولان المجال لايسمح هنا باستعراض كل هذه الاسهامات سنتكفي بعرض بشكل مبسط:

مرت المجتمعات البشرية بمراحل مختلفة في تطورها، واخذت البنية الاجتماعية فيها اشكالا متنوعة ومختلفة من حيث موقع الفرد في المجتمع والتفاعل المتبادل بينهما، وقد اصطلح في علم الاجتماع على تسمية الحالة التي تتميز في اطارها العام باستقلال الفرد عن الاسرة والعشيرة واعتماده على المجتمع واعتماد المجتمع على الفرد من ناحية اخرى، بالمجتمع المدني، حين ان هذا المفهوم يحوي في طياته الكثير من المعاني حسب المراحل التاريخية التي ظهر فيها استخدامه، فمع استقلال الانسان عن الطبيعة وبناء علاقات جديدة اسمى من العلاقات الطبيعية بنيت اللبنة الاولى لظهور المجتمع المدني.(نصر، ٢٠٠٥: ص١٨٥)

أولاً: نشأة المجتمع المدني تاريخياً:

كما يعد ظهور المجتمع المدني تاريخياً نقطة اختلاف بين المفكرين والكتاب، فمنهم من يرى ان ظهور المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة والتمدن، وهذا الرأي يعتبر المجتمع المدني بأنه مجتمع التمدن والذي هو نقيض للمجتمع التقليدي غير المتمدن، وهناك من يرجع تاريخ المفهوم الى افلاطون الذي يرى بضرورة توجه النظرية السياسية نحو الحياة العامة الشاملة لاي مجتمع اخلاقي وذلك لأن السلطة السياسية وجدت لتقوم بخدمة المدينه ورفاه المواطنين فيها، حيث انه لا يمكن فهم المجتمع المدني الا بموجب المبادئ الناظمة للدولة.

والبعض يرى انه نضج في الغرب على يد الفيلسوف ارسطو الذي دعا الى تكوين مجتمع سياسي (برلمان) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا ان المشاركة كانت تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع دون اعطاء المرأة والعمال والعبيد والغرباء حق المشاركة والمواطنة بمعنى ان حق المشاركة لم يكن بشكل عام بل مقيد (معاينة، ٢٠١٠: ص١٤٣)

ورغم وجود خلاف حول نشأة المجتمع المدني الى ان هذا الخلاف لم يكن بنفس الدرجة التي يختلفون عليها فيما يتعلق بدور المجتمع المدني وشروطه ومكوناته، ذلك لانه رغم وجود عدد من المفكرين والكتاب الذين يعتقدون ان المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة، الا ان الغالبية العظمى منهم تميل الى اعتبار ان المجتمع المدني ظهر مع فلاسفة العقد الاجتماعي، وهذا الرأي يعتبر التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرن السابع عشر والثامن عشر بمثابة الظهور الاول لمفهوم المجتمع المدني فكان اهم ما تمخض عن هذه الحقبة الزمنية ظهور نظرية العقد الاجتماعي التي لايزال هناك نوع من الاجماع على انها اساس نشوء المجتمع المدني . (شعبان، ٢٠٠٩)

ومن ابرز الفلاسفة الذين وضعوا مبادئ هذه النظرية امثال توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) وجان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨)، والفكرة الرئيسية التي كانت تدور حول هذه النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من الحالة الطبيعية (الحق الطبيعي) الى المجتمع السياسي او المجتمع المدني (الذي يمثل وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق التعاقد) ونجد ان المفهوم استخدم في تلك الفترة المرحلة الزمنية لدحض نظرية (الحق الالهي للملوك) في محاولة العزل النظام السياسي عن فكرة (الحق الالهي المقدس) التي اعطت للملوك حكما مطلقا مستمد من الله، وذلك جاء منسجم مع حاجات تخص تطور المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت.

الفلاسفة الذين ارسو نظرية العقد الاجتماعي كان بينهم اختلاف حول نتيجة هذا العقد الذي يطلق عليه "المجتمع المدني": (معاينة، ٢٠١٠ : ص١٤٤)

- طور اصحاب نظرية العقد الاجتماعي فكرة المجتمع المدني انه لايتكون الا بواسطة عقد اجتماعي بين سائر المواطنين والحكام في دولة القانون، فنجد ان المجتمع السياسي او المدني عند توماس هوبز "هو المجتمع القائم على التعاقد والذي يتطابق في تلك المرحلة مع مفهوم المجتمع السياسي الذي ينشأ عن التعاقد بين البشر وليس عن ارادة إلهية، بدافع المصلحة في حماية الافراد وتحقيق الامن لهم، جاءت رؤية هوبز منسجمة حاه المرحلة التاريخية التي مرت على أوروبا من اجل دحض الحق الالهي للملوك في محاولة عزل النظام السياسي عن فكرة الحق الالهي المقدس.

وللتأكيد على ان مصدر السلطة السياسية ومصدر الشرعية والسيادة في الحكم بشرية (دنيوية) وليست الأهيه (دينية)، اضافة الى الحاجة التي كانت تمر بها اوروبا من حروب وثورات، وبالتحديد بريطانيا موطن توماس هوبز الذي ادى الى انسجام موقفه مع الذين ينادون بفكرة القانون الطبيعي، حيث اعتبر ان لكل انسان كامل الحق في ممارسة قدراته الشخصية وان حياة الانسان لا تستقيم دون التشريعات والتنظيم، وهذا حق الانسان الطبيعي، حيث ان مؤسسات المجتمع المدني وجدت لتوفر هذا الحق الطبيعي للانسان وهو حمايته من الانظمة القمعية والشمولية.

- أما المجتمع المدني بالنسبة الى جون لوك او فكرة المجتمع السياسي التي نادى بها، الذي ينتج عن التعاقد ويحمي الافراد وممتلكاتهم وحررياتهم وينظمها ويدافع عن الدولة من العدوان الخارجي في سبيل الصالح العام، وسعى لوك الى استبدال صيغة الملكية بصيغة اكثر ديمقراطية وهي "مجتمع سياسي ذو قوانين وشرعية وسلطة تنفيذية، وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وايجاد الحلول للنزاعات التي تنشأ". وجاءت هذه الرؤيه للوك منسجمة مع الظروف التي عاصرها في اوروبا وبالاخص في انجلترا، فشرعية حق الشعب في الثورة ومناهضة الحكم المطلق جاءت منسجمة مع ما مرت به انجلترا في تلك الفترة، فكان لوك من مؤيدي ثورة ١٦٨٨ وكان من الداعين للتصدي للحكم المطلق بغض النظر عن يشرع له، من اجل احداث تغيير في نوع الحكم السائد في ذلك الوقت في انجلترا، كما وأيد لوك الطبقة البرجوازية الصاعدة التي كانت تسعى لبناء سلطتها ودولتها الجديدة ولخفض دور الكنيسة التي تحكمت في مختلف مجالات الحياة، ودعت البرجوازية الى رفض الحكم الفردي وحماية الملكية واعتبرت الحكم المطلق لايتفق مع طبيعة المجتمع المدني، وانه يجوز عزل السلطة اذا اخلت بنصوص العقد ومنه كان المجتمع عند لوك مصدر شرعية الدولة.
- وذهب جان جاك روسو بالمجتمع المدني انه ناتج عن التعاقد وتعني ان له دور في حماية كل القوى المشتركة في تشكيله والمكونة من اتحاد الافراد على اساس الحرية والعدالة والمساواة، وكغيره من المفكرين فقد كان لبيئته التي عاش بها اكبر دور في صقل افكاره فقد انسجمت افكار روسو مع ظروف الظلم الاجتماعي والاستبداد التي عاصرها والتي كانت سائدة آن ذاك، فجاءت افكاره معبرة عن رفضه لهذا الواقع وداعية الى تغييره، وخلص برؤيته (ان السيادة لا يمكن ان تكون موضوع تفويض بل يمكن الانتقال بها ولايمكن للشعب ان يتنازل عن السيادة والحكم).

- يقول آدم سميث: ان التبدل الذي طرء على العلاقات الانتاجية الناجمة عن التطور التكنولوجي و ظهور نظام تقسيم العمل واتساع نطاق الانتاج واتساع نطاق الاسواق وزيادة الاعتماد المتبادل بين الناس لاشباع حاجاتهم، فمثل هذا التطور اقتضى منظورا سياسيا جديدا للدولة التي تتوافر على سلطة وقوة تعملان على دعم وادارة القواعد التي تحكم المجتمع المدني، إن سلطة الدولة غير المطلقة يتعين عليها أن تعرف حدود تداخلها في التنظيمات والتعاقدات الخاصة بالمجتمع المدني، وبهذا تكون المنافسة بين الافراد وسيلة لتحقيق المصالح العامة، فالافراد يحققون مصالحهم الخاصة داخل الاطار العام فيما يحقق المصالح العامة، لانهم يسهمون في انتاج السلع والخدمات التي تباع وتشتري في الاسواق بأقل كلفة ممكنة للتجمع. (صالح وناظم، ٢٠٠٨، م) هيجل: لقد بذل هيجل جهد كبيرا في كتابه الموسوم (فلسفة الحق) ليحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع المدني اذ اكد على ان المصالح المعينة لكل فرد تقع في نطاق المجتمع المدني وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة، وبهذا فإن المجتمع المدني لدى هيجل يمثل الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني ان تشكل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة لانه كإختلاف رئيسي بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة، ويعتبر هيجل والمجتمع المدني بأنه مجتمع الحاجة والانانية، بمعنى ان المجتمع المدني في حاجة مستمرة للمراقبة الدائمة من طرف الدولة وبأنه ليس شيئا منفصلا عن الدولة ويفقد معناه من دون الدولة، بمعنى انه يصنف تحت الدولة كنوع من التبعية للدولة، ولكن جعل مصلحة الدولة حقيقة مطلقة على وجه العموم هذا الامر يعتبر الخطأ الذي وقع به هيجل. (غرايبة، ٢٠٠٢: ١٣)
- ماركس: وفي سياق نقده للهيكلية المثالية في مستوياتها المختلفة فقد نظر الى المجتمع المدني بإعتباره الاساس الواقعي للدولة، وقد شخص ماركس المجتمع المدني في مجموع العلاقات المادية للافراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج او القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارات ومعتقدات، كما وان المجتمع المدني لدى ماركس مجال الصراع الطبقي، وهذا يشكل الحياة الاجتماعية كلها قبل نشوء الدولة ويحدد المستوى السياسي او الدول بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية.

• انطوني غرامشي: انطلق غرامشي في تفسيره لمفهوم المجتمع المدني من معارضة التنظير الذي جاء به ماركس اذ ينظر الى المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية التي تنقسم الى مجتمع سياسي ومجتمع مدني واوضح هذه الاقسام بأن المجتمع المدني له وظيفة تتعلق بالهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا في شتى فروعها (العلم والاقتصاد والفن والفلسفة والدين ... الخ)، وان للمجتمع السياسي (الدولة) وظيفه ممثلة في السيطرة والاكراه، وكلاهما يهيئان للطبقة المستنفذة ان تؤمن سيطرتها فإذا كان المجتمع المدني بدائي وهش كما هو الحال في الدول الاستبدادية فإن الدولة تصبح عنصر السيطرة الاساسي وفي هذه الحالة اذا ما اريد التغيير فإنه يكتفي بالاستيلاء على جهاز الدولة وبعد ذلك يتم تطوير مجتمع مدني حقيقي بالتنسيق مع البنية التحتية.

أما في البلدان التي يتمتع فيها المجتمع المدني بتنظيم متين كما هو الحال في المجتمعات الغربية فإن الامر مختلف اذ نجحت البرجوازية باقامة سيطرة فكرية واخلاقية على المجتمع وان تطبع النظام بايدلوجيتها، كما نجحت في كونها طبقة حاكمة مقبولة اجتماعيا دون ان تنتقص شيئا من مصالحها الخاصة، لقد اكد غرامشي ان المثقفين المرتبطين بالطبقات المختلفة هم الفئة المنظمة للمجتمع المدني الجديد وفي تصوره لمفهوم المجتمع المدني يجد ان المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية بل هو مجال للتنافس الايديولوجي.

مراحل نشوء المجتمع المدني نخلص في كتاب الدكتور عزمي بشارة (المجتمع المدني دراسة نقدية) الذي تطرق الى مراحل نشوء المجتمع المدني في تاريخ الافكار، حيث ان ابعاده تظهر في مفهومها الحديث والتميز من خلال ان كل مرحلة من هذه المراحل اتخذت لمفهوم المجتمع المدني دلالات جديدة في اطار صيرورة واضحة من الممكن تتبعها، على الرغم من استخدام الكثيرين في عصرنا الحالي لمقولة المجتمع المدني المرتكزة على تمييزات تحليلية وبنوية نشأت عبر تاريخ طويل، وتحمل في طياتها فوارق وتناقضات تعتبر هي السر أيضا في غموض مصطلح المجتمع المدني وتناقضه ويمكن بيان هذه المراحل في التالي: (ابراهيم، ٢٠٠٠ : ٣٩)

١- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع او بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية، كشرط تاريخي وكوعي اجتماعي متطور تاريخيا.

٢- ادراك الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد، وكذلك فهو شرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية ونشوء البرجوازية.

٣- تمييز الفرد كمواطن، اي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة.

٤- التشديد على الفرق بين آليات المؤسسات الاجتماعية واهدافها ووظائفها من ناحية، وآليات عمل الاقتصاد واهدافه ووظائفه من ناحية اخرى.

٥- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظريا على الاقل، من مواطنين احرار تألفوا على نحو طوعي وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد بها الانسان ويعيش فيها.

٦- التشديد على الفرق بين الديمقراطية والتمثيلية في الدولة الليبرالية، والديمقراطية المباشرة والمشاركة في اتخاذ القرار بشكل نظري على الاقل في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة.

ثانيا : خصائص المجتمع المدني:

ضمن مفهوم المجتمع المدني هناك عناصر مشتركة اتفق عليها اغلب المفكرون والمختصون الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية وهي كالتالي: (بشارة، ٢٠١٥: ٤٧)

١- ان المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الافراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الاجبار اي ينظم اليها الافراد بمحض ارادتهم الحرة وايماننا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

٢- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات منها: المؤسسات الانتاجية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية، والنقابات العمالية والاحزاب السياسية، والنوادي الثقافية الاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.

٣- الدولة او المجتمع السياسي ملازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأداء وظائفه.

٤- ليس من الضروري ان تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية ولكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في اداء مهامها لقواعد عقلانية.

٥- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده وتتمثل في توسع بعض عناصره او انتقال تأثيرها الى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الانتاجية او الطبقات الاجتماعية او الاتحادات المهنية والنقابات العمالية.

٦- ان مؤسسات المجتمع المدني (من حيث المبدأ) تتمتع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والادارية والتنظيمية عن الدولة ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة افراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة.

وبالتزامن ذهب مصطفى كامل في كتابه مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الاقليمي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بتوضيح عناصر المجتمع المدني باعتبارها عناصر اساسية وجاءت كالتالي:

- ١- ان المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الافراد باختيارهم .
- ٢- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الانتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والاحزاب السياسية.
- ٣- المجتمع المدني هو مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف في الداخل وبين قطاعاته المختلفة بالوسائل السلمية المتحضرة حيث انه مجتمع يركز على القيم والاحترام والتعاون والتسامح.

ثالثاً: أركان المجتمع المدني:

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية بينها الدكتورة امانى قنديل في التالي: (ابو زهرة، الحوار المتمدن)

- الركن الاول: الفعل الارادي الحر: يقتضي توفر ارادة الفعل الحر الطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لادخل للفرد في اختيار عضويتها، ان تكون منظمات طوعية بمعنى ان يكون الانتساب اليها يتم وفق اختيار واعي وحر، فمؤسسات المجتمع المدني كيان جماعي التقى افراده بالتراضي ونظموا شروط العضوية فيما بينهم من خلال نظام او لائحة تحدد اهداف المنظمة ووسائلها وشروط العضوية فيها، وحقوق الاعضاء وواجباتهم، كما وان من اهم الشروط الاساسية لوجود وفاعلية المجتمع المدني هو الاستقلالية والارادة الحرة للافراد، وان يكون الانضمام والانسحاب بشكل طوعي.
- الركن الثاني: التنظيم الاجتماعي: المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. وبمعنى اخر، ان المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.

- الركن الثالث: الاخلاقي والسلوكي (معنوي): ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في ان يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وعلى الالتزام بإدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية اخرى بالوسائل السلمية المتحضرة، اي بقيم إحترام الرأي والآخر والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.

الفصل الثاني مؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والنشأة .

المطلب الثاني: مكونات مؤسسات المجتمع المدني والسمات والخصائص.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

المبحث ثاني: مؤسسات المجتمع المدني الأردني ٢٠١١-٢٠١٧

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن نشأة مؤسسات المجتمع المدني في الاردن .

المطلب الثاني : آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن .

المطلب الثالث : العوامل التي تساهم في قوة أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني الأردني .

الفصل الثاني مؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: مؤسسات المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

مؤسسات المجتمع المدني او ما يطلق عليها المنظمات الغير حكومية، مصطلح ليس قانوني يشير الى اتحادات او جمعية او مؤسسة او صندوق خيري او شركة لا تسعى الى الربح (لها اهداف انسانية او تعاونية أكثر من كونها اهداف تجارية)، او الهيئات غير الحكومية التي لاتسعى الى الربح وتعمل في الانشطة الاجتماعية او التنمية (تسعى بصورة عامة الى تخفيف المعاناة او تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الاخرى، بالاضافة الى حماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية والاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية)، او اي شخص اعتباري آخر معترف له بالشخصية المعنوية (القانونية) لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزء من الجهاز الحكومي (وهي مستقلة عن الحكومة) ولا يدار لاغراض تحقيق المرباح، اي انه اذا تحققت ارباح فلا يتم ولايمكن توزيعها باعتبارها ارباحا.

أولاً: تعريف المنظمة:

عبارة عن كيان قانوني يأخذ شكل تجمع بشري، يعمل حسب نظام خاص بشكل متعاون ومتضامن لتحقيق هدف معين بشكل مسبق وفق أدوار يرسمها ويحددها أبعاد هذا النظام، وذلك بما يتعلق بمهام ومسؤوليات كل فرد من هذا المجتمع ويمكن أن تكون المنظمة تجارية أو صناعية أو خدمية أو حكومية الخ. ومنهم أيضاً من عرف المنظمة كما يلي:

"بأنها عبارة عن تفاعل وتعاون مجموعة من الأفراد لإنجاز أهداف يكون تحقيقها جماعياً أفضل."، كما يطلق اسم المنظمة بمعنى المؤسسة أو بنية مؤسسية أو العمل الانساني الذي يقوم على مبدأ العمل الجماعي، وكونها متخصصة بالمجتمع المدني فهي مقابل المجتمع الحكومي (مؤسسات الدولة بمختلف انواعها) فهي اذا تختص في العمل داخل المجتمع ومن خلاله.

(hrdiscussion.com/hr9893.html ، ٢٠١٠)

تقسم المنظمات الى :

- منظمات حكومية وطنية: هي تلك المؤسسات التي تنشئها الدولة وتقوم على ادارتها ودعمها من اجل القيام بمهام محددة.
- منظمات حكومية دولية: تلك المنظمات التي تنشئها الدول باتفاقيات دولية فيما بينها، واعضاءها دول وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، اي تتلقى الحقوق والالتزامات الدولية من القانون الدولي مباشرة الناشيء من الاتفاقيات والاعراف الدولية، وتخضع في سلوكها لقواعد القانون الدولي ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول، وتدار هذه المنظمات من خلال اجهزة مكونة من اشخاص اخرين غير ممثلي الدول تتمثل في الادارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية او الموظفين الدوليين، وامتلكت هذه المنظمات سلطة ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول وهي على عدة اشكال:

١- منظمات حكومية عالمية مثل الامم المتحدة، او عالمية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والاغذية واليونسكو وغيرها، او عالمية قضائية كمحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم الدولي، او اقليمية عامة كجامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، او اقليمية متخصصة كمنظمة الاوبك.

٢- منظمات غير حكومية عالمية: فهي مجموعة طوعية، لاتستهدف الربح ينظمها مواطنون على اساس محلي او قطري او دولي، فعندما تكون عضوية المنظمة او نشاطها مقصورين على بلد معين تعتبر منظمة غير حكومية محلية، اما اذا تجاوزت انشطتها حدود البلد المعني فتصبح منظمة غير حكومية دولية مثل منظمة اطباء بلاحدود، وهيئة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الانسان ... الخ.

ثانيا : تعريف مؤسسات المجتمع المدني :

١- مؤسسات المجتمع المدني: هي مؤسسات نشاط عملها غير رسمي وتطوعي (اختياري) غير ربحي هادف، يضم جماعة من الافراد او الفئات الاجتماعية التي تتمتع بوعي متقدم للدفاع عن حقوق وقضايا انسانية عامة، وتحت مسميات مختلفة (جمعية، او رابطة، او تنظيم) وتمتلك نشاط انساني محدود سواء كان فنيا او صحيا او حقوقيا او تربويا ... الخ.

.(<http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mohammed%20Al%20Jreibia.pdf>)

- ٢- مؤسسات المجتمع المدني: هي كل التشكيلات والمنظمات والتجمعات ذات الصلة بحياة الناس، والبعيدة عن اشراف ورقابة السلطة التنفيذية. (الموسوي ، ٢٠٠٦)
- ٣- مؤسسات المجتمع المدني: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة، اي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لامجال للاختيار في عضويتها، التي تنشأ لتحقيق مصالح افرادها او لتقديم خدمة للمواطنين او لممارسة أنشطة متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف. (شكر، ٢٠٠٤)
- ٤- مؤسسات المجتمع المدني: عبارة عن مجموعات من الافراد والجماعات الناشطون في الحقل العام المنخرطون في عمل تلك الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية والمتحدون من فئات وطبقات مختلفة، بحيث استطاعو تنظيم انفسهم على نحو مشترك مقيمين اشكالا من التظامن بينهم في ظل ما وفرته الدولة المدنية، باعتبار نشاطهم عابر للطوائف والاثنيات والاديان والمذاهب والايديولوجيات والاتجاهات السياسية المختلفة والانحدرات العشائرية والقبلية والعائلية والمناطقية. (شعبان، ٢٠٠٨)
- ٥- مؤسسات المجتمع المدني: عرفها الدكتور سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني عبارة عن مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الدولة والأسرة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والارادة السلمية للتنوع والاختلاف.
- ويلاحظ ان هذا التعريف شمل ثلاث اركان اساسية للمجتمع المدني هي توافر الفعل الطوعي الحر للافراد، وتوافر عنصر التنظيم الجماعي، وأخيرا الركن الأخلاقي والسلوكي للمجتمع المدني، اي الاحترام المتبادل للأراء والسعي للتوافق او التراضي على حل النزاعات، مع عدم اللجوء الى العنف كأداة لحل الخلاف، وإعتماد الاساليب السلمية في إدارة التنوع والإختلاف. (الهوراني وآخرون، ٢٠١١ : ٣٧)
- ٦- مؤسسات المجتمع المدني: ذهبت الدكتورة امانى قنديل بتعريف المجتمع المدني بأنه مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدرته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط بين مؤسسات الدولة او المؤسسات الإرثية (المؤسسات القائمة على علاقات واسس عشائرية او اسرية).

المطلب الثاني: مكونات مؤسسات المجتمع المدني والخصائص والسمات:

أولاً: مكونات مؤسسات المجتمع المدني:

ان الدولة الحديثة في الغالب عبارة عن مؤسسات مختلطة وتنقسم هذه المؤسسات من الناحية السياسية الى ثلاث انواع:

١- المؤسسات الرسمية (الحكومية): ويتصدرها اجهزة السلطات الثلاث، سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكل ما يتبع منها من هيئات ودوائر.

٢- المؤسسات السياسية غير الرسمية (غير حكومية): وتتحصر في الاحزاب والحركات والمنظمات والجمعيات السياسية وجماعات الضغط والمصالح، التي تسعى لدى الحكومة لخدمة مصالح معينة ويندرج ضمنها اي مؤسسة تمثل الرأي العام كلياً او جزئياً، وهذه الكيانات خاصة الاحزاب تعمل للوصول الى السلطة وتنمية التغيير السياسي من خلال افكارها وبرامجها السياسية المعلنة، ولها برامج واهداف وقاعدة جماهيرية محددة تؤمن بالاهداف وقدرتها وتسعى الى المشاركة السياسية والتنمية السياسية للمجتمع.

٣- مؤسسات المجتمع المدني: وحيث سوف يتم ادراج عدة تعريفات لاحقاً.

تصنيف مكونات المجتمع المدني كالتالي: (معاينة، ٢٠١٠: ١٦١):

١- مجموعات المصالح الخاصة: هي المنظمات المهنية والاتحادات العمالية والنقابات والجمعيات المعنية بشريحة معينة، ترتبط فيما بينها باهتمامات ومصالح مشتركة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ومهنية تحدد السياسات التي تدعوا اليها وتدافع عنها، اضافة الى ان بإمكانها ان تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام تقع خارج الامور التي تخصصها مباشرة، مثل اتحادات الطلاب والعمال والفلاحين والنقابات المهنية (محامين واطباء ومهندسين ومعلمين الخ)، والتي تشكل الاساس في جماعات الضغط السياسي والاجتماعي العام.

٢- مجموعات المصالح العامة: هي من مكونات المجتمع المدني التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام الذي يخص المجتمع ككل، وتشكل هذه المجموعات جزءاً من جماعات الضغط السياسي لكن بدور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير، وفي حالة ارتقاءه الى مستوى رفيع في الأداء فإنه سيشكل قاعدة معلومات واسعة لمراكز صنع القرار السياسي، ومن امثلة بعض هذه المكونات لهذه المجموعة في التالي:

- منظمات البيئة وحماية البيئة .
- منظمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية .

- منظمات حماية المستهلك .
- منظمات الحد من الجريمة والرقابة منها .
- منظمات الرقابة الصحية والخدمة الطبية .
- منظمات التي تدعو الى ثقافة معينة مثل (منظمات حقوق الانسان ، وحقوق المرأة ، وحماية الطفل ...الخ).

٣- هيئات الاعلام ووسائله الغير حكومية: هي عباره عن هيئات غير ربحية مستقلة في سياساتها وبرامجها وميزاتها بالاعتماد على الدعم المالي، غير انه لا بد ان يجري ترخيصها ومتابعة انشطتها وبرامجها في الاطار التشريعي والتنفيذي العام، ولجهه ضوابط الامن الوطني والاستقرار الاجتماعي، ويدخل ضمن هذه المجموعات الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية المقروءة والمسموعة والمرئية، ولهذه المجموعة دور مهم في بناء قاعدة معلوماتية لمراكز القرار والتأثير الاجتماعي الذي ينعكس بشكل حتمي على التكتلات السياسية التي تستحوذ على مقاعد لممثلي الشعب.

٤- مكونات المجتمع العلمي: مراكز بحثية علمية ومؤسسات علمية وكليات اهلية ومجموعات العلوم واللغة ومجالس البحث العلمي والروابط الاكاديمية، التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون واصحاب الرأي والفكر، بما يطلق عليه بتجمعات المجتمع العلمي، ان لهذه التشكيلات حضور قوي في المجتمعات وتحظى باحترام كبير، كما وانه في اغلب الاحيان يستمع الى طروحاتها آرائها مما يشكل بوصلة مهمة في توجيه الرأي العام .

٥- المشاريع الصناعية الصغيرة: هي الورش الانتاجية ومعامل الصيانة والانشطة الصناعية الصغيرة الخيرية، كما وان لهذه المكونات دور حيوي في المجتمع من اجل القضاء على البطالة، وامتصاص الحجم الكبير من العمالة الواسعة وخاصة غير المؤهلة تأهيلا علميا عاليا، في بذلك توفر فرص عمل وتؤهل اعداد من المهارات والمهن الابداعية، التي تمثل سمة رفيعة للمجتمع وقاعدة للتراث الوطني، ان المشاريع يجري تشغيلها كجزء من أنشطة المجتمع المدني، كخدمة اجتماعية، وبالتالي ستشكل دور اجتماعي خاصة اذا ما جرى تنظيمها قانونيا وفق تقاليد ديمقراطية تتبع اختيار ارادتها ومسؤوليتها.

٦- واجهات المؤسسات الدينية: تظم الهيئات الدينية والجمعيات المتخصصة او المهمة بالتوعية والتثقيف الديني، ولا يخفى اهمية هذه المكونات في التأثير الاجتماعي والسياسي سواء في صنع القرار او رفضه، فضلا عن كونها تمثل امتدادات طبيعية لحركات وتنظيمات سياسية.

٧- المؤسسات المدنية التطوعية والاهلية: هي المؤسسات الاهلية والمنظمات غير الحكومية الانسانية والخيرية والجمعيات الاهلية والمنظمات التطوعية الاخرى، وهي مؤسسات التي تنظم اعضاءها المتطوعين لرسالة معينة يحكمها نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي وتسعى لتحقيق اهداف معلنة وفق برامج ومشروعة ومحددة.

ثانيا : سمات مؤسسات المجتمع المدني: (معاينة، ٢٠١٠ : ١٦٩-١٧٠):

1- ان لكل مؤسسة مؤسسات المجتمع المدني نشاط محدد، سواء كان فنيا او اعلاميا او صحيا او سياسيا الخ.

2- تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بالوسائل القانونية والسلمية عند ممارستها لنشاطها، بغية تحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها.

3- وجود جماعة من الافراد تجمعهم روابط وصفات واهداف مشتركة، ولكل منهم مركز ودور ومسؤوليات شبيهه بعض الشيء بتنظيمات الهياكل الادارية في المؤسسات الحكومية، ولكن الفارق الواضح بين التنظيم المدني والحكومي ان التنظيم المدني يتمتع افراده بالحوار والتعاون الحر والديمقراطية وغير مرتبط بساعات دوام رسمية، كما هو الحال بالتنظيم او العمل الحكومي المحدد بزمان ومكان معين بموجب قوانين وانظمة.

4- ان تكون ذا طابع حداثي غير تقليدي وديمقراطي على مستوى علاقاته بهيئاته او علاقات افراده بالهيئات مع المحيط خارجي، او ان تكون منظماته تعددية وتقبل الاختلاف والتنوع.

5- انها مستقلة في اعمالها عن الحكومة دون ان ينفي ذلك من وجود تعاون بينهما، والاستقلالية تعني العمل تحت مظلة الدستور والقوانين والمصلحة العامة.

6- لا بد ان يكون لكل تنظيم مدني صفة قانونية لممارسة مهامه (الدولة هي التي تمنح الصفة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني)، واستقلال مالي، وصوت اعلامي، ونشاط انساني، وعلاقات متشابكة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

7- ان تحمل كل واحدة من مؤسسات المجتمع المدني اسما معيناً وثابتاً مع عناوين اماكنها ونظام داخلي تعريفياً بها وبأهدافها وبرامجها وانشطتها.

- 8- يتصف عمل كل تنظيم مدني بالاستقلالية والاستمرارية والتعاون مع التنظيمات النظرية.
- 9- لكل تنظيم مدني صلات قوية وواعية مع الفئات التي يسعى لتنميتها او تنظيمها او خدمتها، او صلات متنوعة مع عموم المجتمع لاسيما التنظيمات الرسمية (الدولة)، حيث انه لا بد للعلاقة ان تكون علاقة عمل وتفاهم بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- 10- يجب ان تكون مؤسسات المجتمع المدني ذو طابع سلمي بعيدا عن العنف ولا تؤمن به.
- 11- ان يكون لهذه المؤسسات المدنية برامج ثقافية وعلمية فصلية او سنوية لتطوير اهدافها وبرامجها وسياساتها، وقد تعقد الندوات والمؤتمرات لمعرفة معوقات عملها ومراجعة ما حققته في الفترات الزمنية السابقة لكي يتكون لديها برنامج عملي زمني وتستفيد من تجاربها السابقة.
- 12- مؤسسات المجتمع المدني هي العنوان البارز والحتمي لروح الدولة الحديثة التي عليها ان تدعم وتعزز مسيرة الاتجاهات المدنية، وتستمع الى مطالب الجماهير وآرائهم لتحقيق الديمقراطية الحقة واحترام حقوق الانسان، والمساواة بين الناس كافة بغض النظر عن الجنس والقومية والدين، وعلى الدولة ان تثبت في دستورها هذه الصلة الانسانية الفاعلة التي تحقق العدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل بين التنظيمات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ان هذه الصيغة التعاونية هي الضمان الاكيد لديمومة واستمرارية الدولة بدون مشاكل وانحرافات او تدهور، وتضمن للدولة وتنظيماتها الاستقرار والتطور ويبيدها عن الصيغ الغير ديمقراطية، فصيغة التفاهم هذه ستسهم في خلق المناخ الملائم لبناء مؤسسات المجتمع المدني من برلمان منتخب وتعددية سياسية وحرية صحافة واساليب ادارة مناسبة وسياسية اجتماعية انسانية علنية وعادلة بلا احتكار او فوقية، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه الا بمعرفة الواقع الاجتماعي وضروف وحاجات الفئات الاجتماعية بمختلف انواعها، وهنا سيكون عمل المؤسسة المدنية فاعلا وحتميا لتطوير سياسة الدولة لكونها الممثل الحقيقي للجماهير وعلى مساس قريب بواقعهم النفسي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

ثالثاً : خصائص مؤسسات المجتمع المدني:

تختلف المؤسسات والتنظيمات فيما بينها تقدماً وتخلفاً ، وأحد معايير ذلك درجة مؤسساتيتها، ان درجة مؤسسية اي نسق سياسي تتحدد في ضوء اربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته المؤسسة او المنظمة وهي كالتالي : (الصبيحي، ٢٠٠٠ : ٣٢)

١- القدرة على التكيف: قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، اذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت اكثرفاعلية، لان الجمود يؤدي الى تضائل اهميتها وربما القضاء عليها وثمة انواع للتكيف وهي:

أ- التكيف الزمني: يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، اذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازداة درجة مؤسساتيتها.

ب- التكيف مع الاجيال: قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الاجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما زادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلاف سلمياً وابدال مجموعة القادة بمجموعة اخرى، ازدادت درجة مؤسساتيتها، مثل ذلك يعبر عن متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول تقود الى ظهور اجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

ت- التكيف الوظيفي: قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في انشطتها لتكيف الظروف المستجدة، بما يبعدها عن ان تكون مجرد اداة لتحقيق اغراض معينة.

٢- الاستقلال: بمعنى ان لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات او الجماعات او الافراد او تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الى الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، والملاحظ ان معظم مؤسسات المجتمع المدني تخضع للحكومات بدرجة او بأخرى، حيث ان اي سلطة مدنية لايمكن ان تنمو وتستمر من دون ان تحتفظ بحد ادنى من الاستقلال الذي يتيح لها ان تقيم رهانات خاصة تأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة.

وقد دلت التجارب التاريخية ان المؤسسات الاهلية التي لم يكن لها مقوم آخر غير التعامل مع الدولة، والعمل تحت ظلها، ولم تستطع ان تطور اي رهان حقيقي يستمد قيمته من نشاطاتها المعلنة بقدر ما اصبحت اطار جزئي او فرعي للتنافس السياسي الذي يتسم وحده في هذا النظام بالاصالة والجدوى، وان الحافز الرئيسي الذي يحفز الافراد على الانخراط في النقابات الحكومية القهرية هو السعي الى استخدام النقابات كوسيلة للنفوذ الى السلطة والصعود السريع الى المناصب السياسية. (الصبيحي، ٢٠٠٠ : ٣٤).

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في نشاط مؤسسات المجتمع المدني:

لابد من الاشارة الى القول انه لوجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، حيث ان الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وسياساتها، كما وانه لابد للدولة من الاسهام في التنسيق مع المجتمع المدني، في الوقت الذي تمثل فيه الدولة الوعاء او الاطار الذي يحتضن وينظم حركات مؤسسات المجتمع المدني وانشطتها.

أولاً: العوامل التي تؤثر في عمل مؤسسات المجتمع المدني:

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عمل مؤسسات المجتمع المدني ومستوى تطورها ودرجة تأثيرها في المجتمع، تزامننا مع التأثير ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة وقدرتها على اىصال صوتها الى مراكز صنع القرار، والمشاركة في رسم ملامح الطبقة الحاكمة، وضمن هذا السياق لابد من الاشارة الى العوامل التالية: (معاينة، ٢٠١٠ : ١٧١)

- ١- العامل الديموغرافي (السكان) وتوزيعهم: الذي يؤثر على مستوى الانشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني وكثافتها ومواقع تأثيرها جغرافيا، فمثلا الجمعيات الخيرية تجد مجالها الرحب لدى سكان القرى، ومنظمات البيئة لدى السكان الذين يعانون من مشاكل البيئة، وهكذا.
- ٢- الاستقلال السياسي: فالاحتلال يؤثر على قيام مؤسسات المجتمع المدني بواجبها ومهامها، خاصة اذا قامت المؤسسات بدور مقاوم لهذا الاحتلال في ظل غياب الحكومة التي تمثل ارادة الشعب.
- ٣- عامل التكوين الاجتماعي للسكان: حيث ينعكس هذا العامل على مستوى الانتماء في مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي ينعكس على خارطة تلك المؤسسات وانواعها التي تكون اكثر تأثيرا وحضورا، فمثلا المهندسون ينضمون الى نقابة تمثلهم ، والعشائر غالبا ما تنتشر في المناطق العشائرية، وتنتشر الاحزاب في المناطق البعيدة عن العشائرية بمعنى ان العشائرية لاتسيطر على هذه المناطق.
- ٤- عدم الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني هذا يعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني، كما وان تضيق الدولة على مؤسسات المجتمع المدني ومحاولات السيطرة عليها تعتبر من اهم المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، لاسيما وان الدولة هي التي تحدد املاك ورأسمال تلك المؤسسات، ومنه تظهر الدولة وكأنها المدير المالي للمجتمع، وتعتبر الراعي الاول لحركات المجتمع وطموحاته، حيث اصبحت تنظر الى اي حركة او اشارة تصدر عن المجتمع المدني على انها معارضة سياسية رافضة لسلطة الدولة، وتهديد مباشر لسلطتها، بمعنى ان تعطى مؤسسات المجتمع المدني الحرية الكاملة في ممارسة مهامها ونشاطاتها.

٥- مستوى التطور الديمقراطي للمؤسسات السياسية والدستورية في الدولة، ما يساعد مؤسسات المجتمع المدني ان تمارس نشاطها وادوارها على اكمل وجه دون ضغوط او محاولات للسيطره عليها، بالتالي تصبح هذه المؤسسات قوة مؤثرة في الدولة.

٦- درجة انفتاح النظام السياسي ويعنى انفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسية لعملية صنع القرار، واشترك جميع مكونات وفئات الشعب في عملية صنع القرار، وفي العادة ما تمثل مؤسسات المجتمع المدني الشريحة الاوسع في المجتمع لذلك سوف تساهم هذه المؤسسات في دورها في صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ... الخ .

٧- التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لاتسمح لمؤسسات المجتمع المدني بحرية الحركة والميراث الثقافي الذي يحد من قدرتها.

٨- العامل الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بدور الدولة، فعندما تنسحب الدولة او تقلل مستوى حضورها في مجالات وقطاعات معينة مثل التعليم والصحة والاعلام، يتيح المجال امام مؤسسات المجتمع المدني لان تنشأ من اجل سد الفجوة الناشئة عن ذلك في تلك القطاعات، من خلال تقديم الخدمات بأسعار رمزية او مجانية او تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات.

٩- عامل العلاقة او الروابط الدولية ، نتيجة ازدياد الاهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في الدول حديثة العهد بهذه الانشطة، وتبرز في العالم منظمات متخصصة لدعم مؤسسات المجتمع المدني ويطلق عليها مؤسسات دعم المؤسسات (منظمات دعم المنظمات)، عبر وسائل مختلفة وسبل مختلفة مثل شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، حيث ان منظمات المجتمع المدني في العادة تحقق استفادة من هذه الطرق والمصادر في تمويل انشطتها.

١٠- ان جوهر مشكلة مؤسسات المجتمع المدني وانشطتها تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة اداة مراقبة وعائق امام امكانية تحرير الافراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: المؤشرات التي تحدد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة: (الصبيحي، ٢٠٠٠: ص ٣٤):

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالاصل ان تتمتع المؤسسة بهامش من الاستقلالية عن الدولة.

ب- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، حيث ان الاساس الاقتصادي يعتبر من اهم عناصر الاستقلال ويشكل سبباً للحركة السياسية المستقلة وعنصراً من عناصر استمراريتها، والسبب في ذلك ان صاحب التمويل هو صاحب القرار.

ت- الاستقلال الاداري او التنظيمي، مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في ادارة شؤونها الداخلية طبقاً للوائح والقوانين الداخلية وبعيدا عن تدخل الدولة، الا ان النظم التسلطية حريصة على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني او اخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، ومنه تصبح عديمة الفاعلية وتضع الدول التسلطية نفسها بديلاً لمؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الثاني : مؤسسات المجتمع المدني في الاردن ٢٠١٧-٢٠١١

المطلب الأول : نبذة تاريخية حول نشأة مؤسسات المجتمع المدني الاردن:

مر تطور مؤسسات المجتمع المدني منذ تأسيس الدولة الاردنية بعدة مراحل بدأت مع تأسيس الدولة الاردنية في (١١/نيسان/١٩٢١)، حيث اخذت ملامح المجتمع المدني بالتشكل في اطار الاحداث والتطورات الاقليمية عقب الحرب العالمية الاولى وحتى نهايات القرن العشرين، ويمكن القول ان نشأت مؤسسات المجتمع الاردني مرت في عدة مراحل وهي كالتالي:

أولاً: المرحلة الاولى (١٩٢١-١٩٤٨):

هي المرحلة التي بدأ يتبلور خلالها تأسيس الدولة الاردنية عام ١٩٢١، وبداية المخططات الاستعمارية لاحتلال فلسطين المجاورة وما تبعها من تطورات واحداث اثرت على العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بالاضافة الى تميز به النظام الاجتماعي المتوارث ذو الطبيعة العشائرية العائلية المحافظة، وادت هذه الظروف الى تقليص حرية التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما عكسته القوانين المقيدة للحريات الصادرة في تلك الفترة ممثلة في بعض القوانين (قانون العقوبات المشتركة ١٩٢٨، وقانون النفي والابعاد ١٩٢٨، وقانون الاجتماع العام عام ١٩٣٣، وقانون الدفاع عام ١٩٣٥، وقانون الجمعيات عام ١٩٣٦).

وللحفاظ على شرعية النظام الشعبوية، فقد سعى الامير عبدالله المؤسس الى ايجاد صيغة متوازنة بين التزامات الاردن تجاه بريطانيا وبين الرغبة الشعبوية بمزيد من المشاركة، وهذا ما ادى الى ظهور اول مجلس تشريعي (برلمان) بعد اقل من ثمانية سنوات على التأسيس عام ١٩٢٩، والتي امتدت حتى عام ١٩٤٦ الى جانب مؤسسات الدولة التي نشأت في تلك الفترة (التشريعية والتنفيذية)، بدأت النواه الاولى لمؤسسات المجتمع المدني بالتشكل ممثلة بالهيئات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية والسياسية والاحزاب وغرف التجارة، والتي وصلت على ما يزيد عن (٥٠) مؤسسة مدنية حيث انه لم يتجاوز عدد المؤسسات المدنية والرياضية والثقافية والاجتماعية عن (١٣) منظمة، والتي تأسس معظمها على يد الاقليات الدينية والاثنية والحجازية، وكان النصيب الاكبر من هذه المؤسسات للاحزاب السياسية.

ثانيا: المرحلة الثانية (١٩٤٨ - ١٩٧٦):

هذه المرحلة مليئة بالاحداث والتطورات كونها تقع بين الحربين العربية الاسرائيلية الاولى والثانية، وانعكست هذه الاحداث والتطورات على تشكيلة القوى المختلفة في الحركات الاجتماعية الاردنية، حيث شهدت ظهور العشرات من المنظمات التي شكلت جسم الحركات الاجتماعية الرئيسية لعدة عقود بالاضافة الى تطورات سياسية وتشريعية هامة منها اقرار الدستور الاردني في مطلع عام ١٩٥٢، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة، وقرار التشريعات حديثة شكلت الاطار القانوني لعمل المؤسسات الاجتماعية.

تميزت هذه المرحلة بدخول الاردن مرحلة الاقتصاد الحديث (الرأسمالي) والانفتاح على السوق العالمي وانتشار التعليم وتنامي التمركز الحضري حول العاصمة، ونشوء عدد من المدن وازدياد وزنها في التشكيل السكاني الذي شهد تضخما هائلا نتج عن الهجرة الفلسطينية عقب حرب ١٩٤٨ ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠، والتي ادت الى مضاعفة اعداد السكان الى ثلاث اضعاف.

تصدرت الحركة التطوعية انطلاقة المنظمات والحركات الاجتماعية في هذه المرحلة، حيث تزايد عدد الجمعيات الخيرية من (٦٥ جمعية عام ١٩٥٣) الى (١٩٦ جمعية عام ١٩٥٨)، فيما بلغ عدد النوادي بمختلف اشكالها (١١٦ نادي عام ١٩٥١)، فيما ظهر في هذه المرحلة العديد من النوادي الخاصة بالطائفة المسيحية (اهمها جمعية الثقافة والتعليم الارثوذكسية عام ١٩٥٧) والاقليات الاثنية (الجمعيات الخيرية الشيشانية في الزرقاء ١٩٥٨).

- وتعد الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨-١٩٥٧ فترة صاحبة بالاحداث والتطورات الممثلة في التطورات السياسية ومن اهمها اصدار الدستور الاردني ١٩٥٢ وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة وقرار التشريعات التي شكلت الاطار القانوني لعمل المؤسسات المدنية، وشهدت هذه الفترة ولادة العديد من النقابات المهنية وكان اولها نقابة المحامين عام ١٩٥٠، ثم نقابة أطباء الاسنان ١٩٥٢، والصحفيين ١٩٥٣، والاطباء ١٩٥٤، والصيدلة ١٩٥٧، والمهندسين ١٩٥٨، حتى وصلت الى (٣٩) نقابة مع نهاية عام ١٩٥٧، بالاضافة الى منظمات اصحاب العمل الممثلة في (غرفة تجارة اربد ١٩٥٠، تجارة الكرك ١٩٥١، غرفة تجارة الزرقاء ١٩٥٨)، ولعبت هذه النقابات والمنظمات دور حيوي في الحياة السياسية والتنظيمات النسائية التي سعت الى تنظيم جهود الاغاثة والعون الصحي للاجئين منها (اتحاد الشابات المسيحيات ١٩٥٠، اتحاد المرأة العربية ١٩٥٤).

كما شهدت هذه الفترة اقرار اول تشريع يعترف بحقوق التنظيم النقابي للعمال، حيث صدر قانون نقابة العمال رقم (٣٥) لعام ١٩٥٣، وتلا صدور هذا القانون تأسيس ١٠ نقابات عمالية في النصف الاول من عام ١٩٥٤، وتوحدت فيما بعد ضمن الاتحاد العام لنقابات العمال، ومع نهاية عام ١٩٥٧ ارتفع عدد النقابات العمالية الى ٣٩ نقابة، ولابد من الاشارة في هذه الفترة الى ظهور الاحزاب المعارضة ممثلة في (حزب العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي الاردني، وحزب التحرير الاسلامي المتشدد، اضافة الى بعض الاحزاب الوسطية والمحافظه).

- وفي الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٧ - ١٩٦٧ ظهر بها عدة احداث على الصعيد النقابي والسياسي، فعلى الصعيد النقابي ظهور قانون العمل لسنة ١٩٦٠، الذي كان قد نظم تشكيل النقابات العمالية في اواسط الخمسينيات ووضع قانون جديد للجمعيات الخيرية، والتي سنحت لها الفرصة بتشكيل او اتحاد عام وتلاه صدور قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لعام ١٩٦٦ والذي نظم شروط الترخيص والعمل والادارة.

اما على الصعيد السياسي شهدت انقلاب جوهري في المناخ السياسي الداخلي حيث تم تجميد العمل بقانون الاحزاب، وفرض العمل بالاحكام العرفية بعد اقامة حكومة سليمان النابلسي الائتلافية عام ١٩٥٧، تزامن مع هذا الوقت تلاشي التنظيمات الطلابية والنسائية داخل الاردن، لاسيما ان الحركات الطلابية الاردنية ازدهرت في الخارج، ولوحقت احزاب المعارضة وتم تجميد نشاط باقي الاحزاب، الامر الذي اتاح المجال لمؤسسات المجتمع المدني لملء الفراغ السياسي، جاء هذا تزامنا مع الانخفاض في اعداد النقابات العمالية الى (١٦) نقابة عام ١٩٦١ في ظل التحول الدرامي في المناخ السياسي، لكنه سرعان ما ارتفع الى (٤٠) نقابة خلال عقد من الزمن وازداد عدد الجمعيات الخيرية الى ان وصل الى (٢٢٦) منظمة خيرية في نهاية الستينيات، وتم انشاء او جمعية بيئية في الاردن عام ١٩٦٦، وارتفع في هذه الفترة عدد الغرف التجارية الى ٧ غرف، وتأسست اول غرفة صناعية وهي غرفة صناعة عمان عام ١٩٦٢.

بوجه عام فإن المنظمات والحركات التي نمت بسرعة هي الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والاجتماعية، والتي حافظت على نموها رغم الظروف السياسية السائدة خلال هذه الفترة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (١٩٧٦ - ١٩٨٩) :

تأثرت هذه المرحلة بانعكاسات حرب حزيران ١٩٦٧ على الدولة والمجتمع، وقد بدأت بفقدان الضفة الغربية وانتهت بفك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، شهدت هذه الفترة اوسع عملية تنموية متصلة بالاردن حيث بدأت عام ١٩٧٣ واتسمت حتى عام ١٩٨٥، وكان من ابرز مظاهرها نمو الناتج المحلي للاردن بنسبة ١٣% سنويا ونمو معدل دخل الفرد بنسبة ٧,٥ سنويا، وكان من آثار هذه التنمية السريعة بناء البنية التحتية للاردن وانتشار التعليم والتحويلات الاجتماعية التي نقلت المجتمع الاردني من تكوينه الريفي البدوي الى المجتمع الحديث.

فرضت هذه المرحلة تحديات كبيرة امام التنظيمات والحركات الاجتماعية التي قيدت حريتها منذ مطلع السبعينيات فبعد سنوات قليلة من الانفراج السياسي الناجم عن تواجد فصائل المقاومة الفلسطينية في الاردن (١٩٦٧ - ١٩٧١)، فقد شددت السلطات العمل بالاحكام العرفية وقوانين الدفاع، ولوحقت الاحزاب السياسية وشنّت الحكومة حملات اعتقال مكثفة على قادة الاحزاب، على هذا الاثر عادت النقابات المهنية الى الصدارة حيث عملت على تعبئة الفراغ السياسي الناشئ عن الاحزاب السياسية، وحصدت التنظيمات العمالية على تأثير قوي وقدرة تفاوضية عالية خاصة ابان الثورة النفطية التي وسعت الطلب على الايدي العاملة.

كما وشهدت هذه المرحلة استمرار الجيل الاول من منظمات المجتمع المدني، واكتسبت المزيد من القوة تجاه التحديات والمستجدات مثل الجمعيات الخيرية، والنقابات المهنية، والنقابات العمالية، منظمات اصحاب العمل، وانطلقت موجه جديدة للتنظيمات النسائية (الاتحاد النسائي الاردني عام ١٩٧٤)، والثقافة مثل (رابطة الكتاب الاردني عام ١٩٧٤)، و(رابطة المسرح عام ١٩٧٧)، و(الفنانين عام ١٩٧٧)، كما ظهرت في هذه الفترة ولأول مرة مؤسسات تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية مثل مؤسسة نور الحسين، وصندوق الملكة عليا، ومؤسسة عبدالحميد شومان، اضافة الى بعض المنابر الفكرية والحوارية (مندى الفكر والعربي).

رابعاً: المرحلة الرابعة (١٩٨٩ - ٢٠١٠):

ان اهم مايميز هذه المرحلة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي والتي كان بدايتها مع الانتخابات العامة عام ١٩٨٩، والتي جرت بمشاركة الاحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات رغم ان القانون الانتخاب الساري كان يمنعها من ذلك، وقد تأثر الاردن في هذه المرحلة بحدثين اساسيين على المستوى الاقليمي: اولهما اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠، الذي نجم عنه عودة نحو ٣٠٠ الف مغترب من بلدان الخليج الى الاردن خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩١، وتوتر العلاقات الاردنية الخليجية، والآخر مرتبط بانطلاق عملية السلام بين العرب واسرائيل والتي دشنها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط في بداية التسعينيات بالتحديد في عام ١٩٩١.

كما وتتميز هذه المرحلة بشكل نوعي من خلال ظهور منظمات مدنية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي، من مراكز الابحاث والدراسات، وجمعيات حماية البيئة، والمنابر الفكرية والجمعيات الاكاديمية، ونوادي المعلمين وتنظيمات الطلبة (الاتحادات والمجالس الطلابية) والمنظمات النسائية المتخصصة وجمعيات حماية المستهلك.

وضمن هذه المرحلة بدأ النقاش الجدلي حول مفهوم المجتمع المدني في التسعينيات القرن الماضي، من خلال تنفيذه عدة مشاريع بحثية محلية، واخرى اقليمية حول المجتمعات المدنية في الشرق الاوسط والعالم العربي، اعتباراً من عام ١٩٩٣ بدأ مركز الاردن الجديد بإصدار سلسلة من الأوراق البحثية والتراجم والمنشورات التي تعرف وتشرح وتوضح مفهوم المجتمع المدني، والمجال العام له وتعطي نبذة من المعلومات حول قطاعات المجتمع المدني المختلفة، وقد بدأ مركز الأردن الجديد مشاريعه البحثية بالتعريف بالأحزاب السياسية الأردنية التي نالت الشرعية بعد عام ١٩٩٢، لينتقل بعدها بالتعريف بالمكونات الاخرى للمجتمع المدني مثل النقابات العمالية والمهنية، والجمعيات، والتنظيمات النسوية، والروابط الثقافية، ومنظمات البيئة وغيرها.

وشهد عقد التسعينيات نمواً عددياً ملحوظاً للمنظمات والحركات الاجتماعية من ناحية اولى، فقد استعادت معظم الاحزاب السياسية المعارضة شرعيتها وسجلت الى جانبها احزاب اخرى تمثل التيارين الوسط والمحافظ، وبذلك ارتفع عددها الى (٢٠) حزب مع نهاية عام ١٩٨٨ ثم الى (٣٠) حزب مع نهاية ٢٠٠٢، واستمر الازدياد في اعداد الاحزاب السياسية الى ان بلغ عددها (٣٦) تزامناً مع صدور قانون الاحزاب رقم (١٩) لعام ٢٠٠٧، ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية الى (١٤) وارتفع كذلك عدد الجمعيات الخيرية من (٤٣٣) الى (١١٧١)، والهيئات الثقافية من (٤٣) الى (٢٥٦)، وانبثق (١٠) منظمات معنية بحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية ونشأت جميعها بعد عام ١٩٨٩، واستقر عدد النقابات العمالية على (١٧) نقابة.

وفي اواخر عام ١٩٨٩ دخل الاردن مرحلة جديدة من تاريخه السياسي، كان من ابرز سماتها انتهاج الحكم لسياسات الانفراج تجاه قوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني واستئناف الحياة النيابية واطلاق حرية تشكيل الاحزاب وتكريس التعددية السياسية والحزبية، ومع انطلاق عملية الانفراج هذه والتي افتتحتها الانتخابات العامة لمجلس النواب الحادي عشر عام ١٩٨٩ واستعادت السلطة التشريعية موقعها الكامل بين السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور الاردني، بعد ذلك وبمحطة فاصلة في الحياة السياسية الاردنية في تطور النظام السياسي تم اقرار الميثاق الوطني في حزيران ١٩٩١ بمشاركة واسعة الاتجاهات والفعاليات السياسية والفكرية والقوى الاجتماعية، وعلى الرغم من ان الميثاق الوطني لم يكن يتمتع بقوة والزامية الدستور او القانون العادي والسبب في ذلك يعود الى اساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة واحترام الدستور، كما حدد الميثاق صياغة المنطلقات والاسس الحضارية والثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية للنظام السياسي الاردني لتتناسب مع التحولات الديمقراطية الحديثة ومتغيرات العصر، ولذلك فقد اعتبر الميثاق بمثابة عقد اجتماعي جديد ومصالحة تاريخية بين المعارضة والحكم من ناحية، وبين قوى المجتمع المدني والدولة من ناحية اخرى.

كانت المبادرة الملكية بإعادة الحياة النيابية اواخر الثمانينيات من القرن الماضي خير مثال على استجابة القيادة الاردنية لتقاطع المطالب الشعبية الداخلية بالاصلاح والقراءة الذكية للاشارات البعيدة للتحولات العالمية آنذاك وانعكاساتها الاقليمية، تلك التحولات التي بدأت مع انهيار جدار برلين ١٩٩٠، وما افضت اليه من سيادة للقطب والدعوة لنظام عالمي جديد مفتاحه تحرر الاسواق والتجارة وثورة المعلومات والانترنت والديمقراطية وحقوق الانسان وحماية البيئة وصولا الى انتكاساته فيما بعد بما يسمى الحرب الاهلية عام ٢٠٠١ على الصعيد الدولي.

ان الزخم القوي لمسيرة الاصلاح الديمقراطي في الاردن والتي انطلقت عام ١٩٨٩، شهدت بعض الانتكاسات الحقيقية واطففت قوى الدفع الوطنية للتحول الديمقراطي، مما دعى بعض الحكومات الى اعادة النظر في التشريعات الليبرالية وساد سوء الفهم ما بين البعض الآخر من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الاحزاب النقابات المهنية والصحافة، رغم هذه الانتكاسات بقيت عملية التحول الديمقراطي مستمرة وان كانت هذا الاستمر بشكل تدريجي وطويل الامد.

لقد عاش الاردنيون فترة عصيبة أثناء فترة التحول الديمقراطي ممثلة في (حرب الخليج ١٩٩١، ورحيل المغفور له الحسين بن طلال ١٩٩٩، والانتفاضة الفلسطينية الثانية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، واحتلال العراق في ٢٠٠٣)، فقد اثبت الاردن خلال هذه الفترة قدرة هائلة في اتخاذ القرارات المستقلة تجاه الاحداث التي تعصف بالاقليم من جهة التماسك الداخلي للمجتمع وحيوية التراث الدستوري الذي أمن انتقال بشكل سلس للمسؤوليات في رأس الدولة، مما اثار اعجاب العالم ودفع الشعب بكافة مكوناته الى الالتفاف حول العهد الجديد بقيادة الملك الشاب عبد الله الثاني بن الحسين الواعد بمستقبل زاهر من الديمقراطية في ظل دولة المؤسسات والقانون.

تطورت الانجازات بشكل كبير في عهد الملك عبد الله الثاني منذ توليه العرش في عام ١٩٩٩، بدأت مرحلة جديدة ومستمرة وأكثر تطور في مسيرة التنمية في الاردن، فقد بدأت مساراتها المختلفة تحقق نتائج أكثر ايجابية بالمقارنة مع ما يمر به العالم من ظروف سياسية واقتصادية، بالإضافة الى ما تمر به منطقة الشرق الاوسط من تقلبات وحالات عدم استقرار، حيث ارتبطت هذه الانجازات بمقدرة المواطن الاردني في الابداع في ظل الظروف الصعبة.

خامسا: المرحلة الخامسة (٢٠١٠-٢٠١٧):

من ابرز احداث هذه المرحلة تزامنا مع موجة الربيع العربي في مختلف البلدان العربية، حيث شهد نهايات ٢٠١٠، صدور الارادة الملكية بإعادة تشكيل حكومة سمير الرفاعي واجراء الانتخابات النيابية للمجلس السادس عشر، وكان من ابرز احداث هذا المجل بأن اعطى ثقة لم يشهدها الاردن من قبل للحكومة بواقع ١١١ صوت من اصل ١١٩ صوت، لكن الشعب الاردني وتأثرا بالاحداث في الدول المجاورة سراعان ما خرج الى الشارع مطالباً بالاصلاحات السياسية واسقاط الحكومة استادا الى ما قامت به من رفع للاسعار والضرائب.

بالإضافة الى ما اظهرته الدولة الاردنية على المستوى الرسمي من ليونة في التعامل مع المظاهرات الخارجة ضد الفساد وغلاء الاسعار، نتج عن ذلك بتغيير ثلاث حكومات أملا في الوصول الى الاصلاح الذي طالب به الشعب الاردني.

في ٢٠١١، وجه جلالة الملك عبدالله الثاني الى الحكومة الاردنية بضرورة اجراء حوار وطني حول الاصلاح السياسي والاقتصادي للبلاد، واستنادا الى ذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنة حوار وطني في ٢٠١١/٣/١٣، كلفت اللجنة برئاسة طاهر المصري، والتي جاءت ممثلة لكافة الاطياف والقوى السياسية والاجتماعية حيث راعت الحكومة في تشكيل اللجنة كل من القوى الحزبية وأطراف المعارضة والقوى الجديدة (حركة المعلمين، المتقاعدين العسكريين) والمجتمع المدني والنقابات واتحادات الطلاب، كما وحدد مجلس الوزراء مهام اللجنة في ادرارة حوار وطني مكثف حول مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها لايجاد حياة حزبية ديمقراطية متقدمة، وتشكيل حكومة برلمانية عمادها الاحزاب السياسية، وتقديم مشروع قانونين توفقيين للانتخابات النيابية والاحزاب السياسية يلبيان هذه الاهداف، وقامت هذه اللجنة الحوارية بتشكيل ثلاث لجان رئيسية وهي:

- لجنة مرجعية برئاسة الدكتور رجائي المعشر.
 - لجنة قانون الانتخاب برئاسة عبدالكريم الدغمي (رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب)
 - لجنة قانون الاحزاب برئاسة مروان الفاعوري.
- وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز في عملية الاصلاح السياسي الوطني فترة ٢٠١١-٢٠١٢ من خلال العديد من البرامج والمؤتمرات والندوات، مما أدى الى توسع إطار عمل مؤسسات المجتمع المدني الخاص بهم من خلال تعزيز الوعي والمشاركة السياسية.
- واطلقت الحكومة عام ٢٠١٥ وثيقة بعنوان "الاردن ٢٠٢٥: رؤية استراتيجية وطنية"، وفي عام ٢٠١٧ تبنت الحكومة "برنامج النمو الاقتصادي في الاردن ٢٠١٨-٢٠٢٢".
- تلعب منظمات المجتمع المدني بشكل غير مباشر في تحقيق بعض الاهداف من خلال مطالبة السلطات بالعمل على تنفيذها ضمن مجالات محددة كالتالية:

- ١- تقديم مذكرات للحكومة ومجلس الامة بشكل مفصل بالاجراءات المطلوبة من أجل القضاء على الفقر والجوع وتحسين بيئة العمل.
- ٢- عقد ندوات مختصة في مجالات الصحة والتعليم والمياه والطاقة والتغير المناخي والنقل من أجل الوصول الى توصيات محددة تقدم الى الجهات المختصة لتؤخذ بعين الاعتبار.

٣- فتح باب نقاش واسع بين مختلف فئات الشعب حول عدم المساواة وتحديد اوجه عدم المساواة في مختلف المجالات (العمل، التعليم، الصحة، الخدمات العامة في الريف والمدن ... الخ) ومن ثم تصاغ التوصيات وتقدم من اجل معالجة هذا الجانب من عدم المساواة.

٤- تقديم المذكرات والعرائض وحشد المواطنين للمطالبة بتعديل اعداد كبيرة من القوانين التي تحد من الحريات العامة وحقوق الانسان، مثل القوانين ذات الصلة بالحق في التنظيم والاجتماع والحق في حرية التعبير والصحافة والاعلام، وقوانين الاحوال الشخصية والعمل والبيئة، بما يتماشى مع الدستور الاردني والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة الاردنية.

٥- العمل على اطلاق حملات وطنية واسعة لمطالبة النظام السياسي القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وشاملة تضع حد لتجاهل الإرادة الشعبية والفساد، وتمكين المواطنين من التعبير عن اردتهم بحرية واختيار الاكفأ لحكم بلادهم وتحرير طاقاتهم المكبوتة، خصوصا طاقات الشباب التي ذكرها جلالة الملك في الاوراق النقاشية العديدة.

التحديات التي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في الاردن:

تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في الاردن العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من قدرتها وفعاليتها في التصدي لمهامها ومسؤوليتها الاجتماعية والتنموية والسياسية ... الخ، والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

١- الديمقراطية والحكم الصالح: ان مؤسسات المجتمع المدني رغم انها دعامة رئيسية للتنشئة والتحول الديمقراطي وبداية لتقدم الاردن على طريق الديمقراطية والانفتاح السياسي ، الا ان العديد من مؤسسات المجتمع المدني واسلوب عملها وادارتها وقيادتها تفتقر للديمقراطية ولمبادئ الادارة الرشيدة كالمشاركة والمساءلة والشفافية ، ويظهر ذلك في بعض المظاهر التالية :

أ- سيطرة القيادات التقليدية غير المؤهلة على ادارة بعض هذه المؤسسات، وتعتبر هذه القيادات بمثابة واجهه اجتماعية لأكثر من كونها خيرية تطوعية.

ب- ضعف الاقبال على العضوية في العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي يكون فيها الانتساب بشكل طوعي، وبالاخص الاحزاب السياسية بسبب عدم الاقبال على المشاركة السياسية وعدم التجديد القيادي والانغلاق التنظيمي وضعف الجاذبية في عملها ونشاطها.

ت- ضعف مشاركة المرأة في العديد من مؤسسات المجتمع المدني.

ث- ما زالت مؤسسات المجتمع المدني دون المستوى المطلوب في الاهتمام بقضايا المرأة، لان مؤسسات المجتمع المدني في الاردن لاتزال تحت سيطرة الثقافة الذكورية مما يحد من اعطاء المرأة حقوقها، وان تكون عنصر فعال في مؤسسات صنع القرار.

ج- ضعف مفهوم التطوع لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني.

ح- اتساع قاعدة العضوية في مؤسسات المجتمع المدني القائمة على اساس العضوية الاجبارية مثل النقابات المهنية وهذا يتنافى مع مبادئ المجتمع المدني، ان العضوية طوعية واختيارية في منظمات المجتمع المدني.

خ- رسم السياسات لكثير من مؤسسات المجتمع المدني محصور بفتة محددة من القيادات، لذلك لابد من ايجاد قواعد لتطور الادارة الرشيدة لديه كالمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

٢- الاستدامة: من مقومات نجاح اي تنظيم هو الاستدامة، حيث انها تشكل حجر الزاوية في خلق الشعور بالالتزام بين اعضاء التنظيم، وهذا يشير الى ان مؤسسات المجتمع المدني الاردني والعديد منها مثل الجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية تظهر وتنشط لبعض الوقت ثم تزوي وتموت وهكذا، ويرجع السبب وراء ذلك الى ضعف الامكانات المالية، وعدم قدرة هذه المنظمات على تمويل نشاطاتها مما يؤدي بعد فترة الى الاضمحلال التقليدي.

٣- المجتمع المدني الاردني والدور السياسي: ان كثير من مؤسسات المجتمع المدني في العالم ميسسة لمصلحة دولة او منظمة دولية او حزب او تيار او شخصية سياسية، واقل ما يقال ان الذي يدير اكثرية مؤسسات المجتمع المدني من خلف الكواليس هم رجال السياسة والحكم في الدولة سواء كانوا محليين او دوليين.

وضمن الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني الاردني يمكن تقسيمها تيارين رئيسيين:

التيار الاول: يبتعد عن السياسية ويقاوم اي محاولة لاتخاذ موقف سياسي، كما ويحظر ممارسة اي نشاط سياسي داخل المؤسسة او المنظمة ويتمثل هذا التيار في: الجمعيات الخيرية، الاندية والهيئات الشبابية، النقابات العمالية، الاتحادات النسائية ... الخ.

التيار الثاني: هذا التيار يعتبر بمثابة واجهه للعمل السياسي، وبل يعتبر العمل السياسي جزء لايتجزء من اهدافها واسباب انشاء مؤسسات المجتمع المدني، بغض النظر عن صفتها المهنية او الاجتماعية مثل: الاحزاب وبعدها جاءت النقابات المهنية لتأخذ دور الاحزاب السياسية في هذا الدور السياسي.

٤- اسلوب الانتخابات: موضوع التمثيل النسبي من الامور التي اخذت حيز كبير من النقاش في النقابات المهنية التي تعتبر احد اهم مؤسسات المجتمع المدني، لان النظام الحالي المتبع هو الانتخاب بالقائمة حيث هذا النظام يحرم فئات من النقابيين من التمثيل في النقابة، ومن اجل اتاحة المجال لمشاركة الجميع في مجالس النقابات طرح موضوع التمثيل النسبي الذي يتيح لجميع الافرد المشاركة.

٥- مدى مشروعية إلزامية العضوية في النقابات المهنية: يرى البعض ان مبدأ الإلزامية في عضوية النقابات المهنية مهم، والسبب وراء ذلك هو ان تنظيم المهن الحرة كالتطب والمحاماة والهندسة تستدعي إلزامية العضوية من اجل التنظيم والرقابة عن طريق النقابات التي أنشأها القانون لهذه الغاية.

٦- التشبيك وبناء الشراكة: التشبيك في اطار مؤسسات المجتمع المدني يُعنى بمجموعة من المهام والانشطة الغير الحكومية لتحقيق التضامن والمساندة فيما بينها، الشراكة تعني تألف وتحالف بين طرفين او اكثر من اجل تحقيق أهداف مشروعات متفق عليها في اطار من المواساة واحترام الآخر، حيث يكون لكل طرف إمكانيات يستطيع ان يسهم بها وتتكامل مع إمكانيات الاخر في عملية تعظيم الموارد، وقد تكون الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة فقط، او قد تكون بين المؤسسات وبين الدولة من اجل تحقيق اهداف مشتركة.

٧- العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني: ان الاصل في العلاقة يجب ان تقوم بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على انها علاقة تكامل وتوزيع الادوار وليست علاقة تناقض وتنافس، باعتبار ان المجتمع المدني هو احد تداعيات الدولة الحديثة، ولان المجتمع المدني يستند بشكل كبير الى الدولة من اجل تحقيق الاهداف والوظائف الموكوله اليه سياسية او اقتصادية او اجتماعية او تنظيمية ... الخ.

الا ان واقع العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني تقوم على اساس التصيق والرقابة الشديدة على هذه المؤسسات من خلال التعامل القائم على اساس سياسة (فرق تسد) مع مؤسسات المجتمع المدني، وفي الاحيان اللجوء الى اسلوب القمع والتي هي في الاصل مملوكة للدولة.

ولا يمكن اغفال دور العشيرة والازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد التي تقف بشكل مباشر في وجهه تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، والتي لها دور كبير في جعل الافراد غير قادرين على الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما ضعف الثقافة السياسية والسلوكية السائدة في المجتمع.

المطلب الثاني: آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن:

والتي يمكن تحديدها في التالي: (معاينة ، ٢٠١٠: ص٢٧٢)

١- الاسلوب الاعلامي: تلجأ مؤسسات المجتمع المدني الى استخدام وسائل الاعلام من اجل تحقيق اهدافها وغاياتها ويمكن ايجاز ابرز هذه الغايات:

أ- الضغط على صانع القرار لتحقيق مطالب واهداف معينة، ويتم من خلال اصدار بيانات اعلامية لقضايا عربية اودولية، ويستخدم هذا الاسلوب في الاغلب من قبل النقابات والمنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان.

ب- تعريف افراد المجتمع على المنظمات الاجتماعية واهدافها واسلوب عملها.

٢- الاسلوب الثقافي: تلجأ معظم مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها الى الاسلوب التثقيفي، ويتمثل هذا الاسلوب في تنظيم الندوات والمحاضرات حول مواضيع مختلفة منها سياسية او اقتصادية واجتماعية او دينية ... الخ، ويعتبر هذا الاسلوب من اهم النشاطات للحركات الاجتماعية في الاردن لانه يتيح فرص متعددة للتواصل مع المجتمع الاردني والقدرة على توجيه قيم وسلوك واهتمامات افراد المجتمع الاردني.

٣- اسلوب الرصد والمراقبة: رصد الظواهر الاجتماعية وتوثيقها وتبويبها، لانه يمكن الاستفادة منها مثلا كمرجع اساسي للاعلام او مراكز الدراسات وغيرها، وتظهر استخدامات هذا الاسلوب في اغلب الاحيان ضمن مجالات حقوق الانسان والبيئة والديمقراطية بمعنى اخر في القضايا الحقوقية في المجتمع الاردني.

٤- اسلوب تقديم الاستشارات: تستخدم بعض المنظمات في تقديم الاستشارات ضمن مجالات مختلفة مثل قضايا المرأة والطفل وحقوق العمال واطراف مهنية وغيرها، وفي الاغلب تقدم هذه الحركات الاجتماعية الاستشارات لصانع القرار على مستوى السلطة التنفيذية والتشريعية من اجل تعديل سلوك حكومي منافي لمصالح افراد المجتمع ويضر بهم، كما تقدم بعض هذه المنظمات الاجتماعية كمنظمات المرأة وحقوق الانسان الاستشارات القانونية للافراد مثال ذلك ما تقوم به المنظمات النسائية من استشارات للنساء المعنفات في المجتمع.

٥- اسلوب تقديم المساعدات المباشرة للافراد: تقوم به بعض مؤسسات المجتمع المدني الاردني بدون مقابل مثل الذي تقدمه الجمعيات الخيرية والاجتماعية من مساعدات مادية (مال، طعام، ملابس، احتياجات اطفال ... الخ) الى المحتاجين في المخيمات والارياف بشكل خاص اثناء المناسبات الدينية، وتقوم بعض المؤسسات بتقديم المساعدات القانونية لست على مستوى الاستشارة فقط بل قد يتم التوكيل والدفاع عن الضطهدين، كما تفعله منظمات حقوق الانسان والمرأه من تقديم المساعدات القانونية بالتوكيل عن المضطهدين في المحاكم الاردنية، او من خلال مخاطبة السلطات الرسمية لوقف الاضطهاد وإرجاع الحقوق الى اصحابها.

٦- اسلوب الترفيه الاجتماعي: هذا الاسلوب مهم جدا وتقوم به مؤسسات المجتمع المدني بهدف توطيد الاواصر والعلاقات الاجتماعية بين اعضاء المنظمات وافراد المجتمع في سبيل الاستمرارية للمنظمة وتعزيز القيم الاجتماعية التعاونية.

إضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني رغم الاختلاف والتنوع في الاهداف والمصالح والمهام والبرامج، الا انها تشترك في كونها غير حكومية ويحكم كل منها نظام داخلي نتج عنها، وتعمل من اجل بناء المجتمع وتنمية وتفعيل دورها واشراكها في بناء المجتمع وتحقيق اهدافه، ولقيام هذه المؤسسات بدورها في المجتمع لا بد من ايجاد بعض الوسائل التي تساعد في ذلك كالتالي: (معاينة ، ٢٠١٠: ص ٢٧٦)

١- مشاركة الجميع في مؤسسات المجتمع المدني في وضع الرؤى والاهداف والخطط والبرامج المنشودة.

٢- مشاركة اوسع قاعدة في المنظمة في اتخاذ القرارات والرجوع الى الهيئة العامة لاتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

٣- استمرار مؤسسات المجتمع المدني في الرقابه على سلطة الدولة كافة وعلى هذه المؤسسات ان لا تشترك مع الدولة في مشاريع تؤثر على استقلاليتها ونزاهتها.

- ٤- اعتماد القوانين الحضارية والدولية، والاستفادة منها ومن التجارب العالمية والتواصل المستمر.
- ٥- أن تكون هذه المؤسسات رائدة في تبني المنهج الديمقراطي في ادارتها واتخاذ القرارات.
- ٦- تغليب المصلحة العامة للدولة على المصالح الخاصة والضيقة للمؤسسة ومساعدة الدول في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.
- ٧- رعاية الدولة ومساندتها لمؤسسات المجتمع المدني واشراكها في برامج التخطيط والتنفيذ.
- ٨- الشفافية والمساءلة الديمقراطية في التشريع والتنفيذ والمتابعة ومراقبة الاداء وتوفير الموارد.
- ٩- مواصلة الدور الاستشاري والتوعوي للحكومة من قبل مراكز الدراسات والابحاث ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجال السياسات الاقتصادية والاصلاح السياسي.
- ١٠- تفعيل دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني سواء على مستوى الهيئة العامة او الهيئة القيادية.
- ١١- التعاون والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الاخرى للاستفادة من خبراتها والخدمات التي تقدمها.
- ١٢- تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني واعادة النظر في البناء الهيكلي والتنظيمي للمنظمات.

المطلب الثالث : العوامل التي تساهم في قوة أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني الأردني:

أولاً: نقاط قوة المجتمع المدني الأردني:

نقاط القوة والضعف في المجتمع المدني الاردني: (جريبيع ، ص٢٩-٣٠)

نقاط القوة المجتمع المدني الاردني جاءت من الانفراج السياسي الذي شهده الاردن منذ عام ١٩٨٩، الذي وفر بيئة أفضل لنمو وانتشار منظمات المجتمع المدني وساعدها ذلك على ممارسة أنشطتها بحرية أكبر وتمثل نقاط القوة بالتالي:

١. الاهتمام السياسي للدولة بالمجتمع المدني، حيث حظي المجتمع المدني في السنوات الأخيرة باهتمام غير مسبوق، وقد تناوله الملك في خطابهاته وتوجيهاته للحكومات المتعاقبة بالإضافة إلى بيانات الحكومة وخطابها السياسي الذي يركز على أهمية المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المستدامة.

٢. الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي على العالم وانخراط الأردن في المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي وفرت للمجتمع المدني فرص النمو والتطور من خلال الإشارة إليه في بنود الاتفاقيات.

٣. الموقع الجيوسياسي للدولة الأردنية وسط منطقة متوترة بالإضافة إلى الأحداث السياسية المتسارعة التي تحيط بالإقليم والتي جعلت من الأردن صوتاً يميل للاعتدال والوسطية.

٤. التنوع الديمغرافي والديني والاثني الذي يتمتع المجتمع الأردني وتوظيف هذا التنوع كمصدر إثراء وإغناء لمسيرة المجتمع المدني.

٥. قدرة المجتمع المدني على التواصل والوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية وفي أماكن مختلفة.

٦. تنوع المجتمع المدني، إذ شهدت السنوات الأخيرة بروز منظمات مجتمع مدني جديدة وباهتمامات مختلفة من مثل جمعيات متخصصة في قضايا الصحة وتكنولوجيا المعلومات والبيئة.

٧. توفر فرص تمويل جيدة من المؤسسات الدولية خاصة بعد الأحداث في سوريا وقدم العديد من اللاجئين السوريين للأردن.

٨. توفر تكنولوجيا الاتصال وخدمات الإنترنت، ما سهل عملية التواصل مع المؤسسات الدولية وإقامة علاقات شراكة معها.

٩. وجود تعاون وشراكة نسبية بين المجتمع المدني والدولة تمثلت بأنشطة مشتركة ومشاركة بعض المسؤولين في نشاطات المجتمع المدني.

١٠. إقبال عنصر الشباب على منظمات المجتمع المدني ما يعطيها حيوية وقوة تساعد على خلق الأفكار والمبادرات الجديدة.

ثانياً: نقاط ضعف مؤسسات المجتمع المدني الأردني:

فيما يخص نقاط الضعف للمجتمع المدني الاردني، فإن البيئة العامة التي تعمل فيها منظماته تعد بيئة محافظة سياسياً، ومنحازة لصالح دور الدولة التدخلية في عملها، ويتظهر ذلك بشكل خاص على منظمات معينة مثل النقابات العمالية والتعاونية والجمعيات الخيرية التي تؤدي تدخلات الدولة في عملها الى اضعاف تأثيرها على السياسات العامة.

وتتمثل نقاط الضعف في التالي: (جريب، مرجع سابق، ص ٣٠)

١. غياب التنسيق والتشبيك والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني، ما يضعف قدرتها على التأثير على صناعات القرار والسياسات الحكومية.
٢. ضعف تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في إدارة بعض منظمات المجتمع المدني ما يساهم في خلق نظرة سلبية من الدولة والمجتمع اتجاه المجتمع المدني.
٣. تركز أكثر من ٦٠% من منظمات المجتمع المدني في محافظة العاصمة وقلة تواجدتها في المحافظات الأخرى، ما يضعف فرص التطور والتقدم.
٤. ضعف القواعد الشعبية التي تركز عليها منظمات المجتمع المدني، حيث أن هناك غياباً لدور الهيئات العامة في المجتمع المدني.
٥. ضعف قدرات بعض منظمات المجتمع المدني في الأردن، ما يعيق قدرتها للوصول إلى الموارد المالية والحصول على التمويل اللازم.
٦. تضيق التشريعات والقوانين الناظمة لعمل المجتمع المدني على عمل المجتمع المدني والحد من حرية حركته.
٧. تذبذب العلاقة مع الدولة بين الإيجابية والسلبية يساهم في ضعف المجتمع المدني وعدم قدرته على الحركة.
٨. طبيعة المجتمع الأردني المحافظ خاصة خارج العاصمة عمان والذي يعيق مشاركة الشباب والنساء.
٩. ضعف تمثيل النساء في قيادات المجتمع المدني خاصة في النقابات والأحزاب والجمعيات السياسية.
١٠. الأوضاع السياسية المحيطة غير المستقرة والتي تؤثر على حركة المجتمع المدني وعلاقته مع الدولة.
١١. الأزمات والأوضاع الاقتصادية السائدة والتي تؤثر على المجتمع المدني وعلى كافة أفراد ومؤسسات المجتمع.

الفصل الثالث

الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم الأداء السياسي .

المبحث الثاني: الأدوار التي تستند إليها مؤسسات المجتمع المدني في أدائها السياسي.

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية.

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الرأي العام.

المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في التعبئة السياسية.

المطلب الرابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية.

الفصل الثالث الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم الأداء السياسي

الأداء السياسي يعرف بالفاعلية السياسية الظاهرة في الخطاب الإعلامي الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني، وتعرف الفاعلية بأنها القدرة على أحداث امر معين.

ظهر مفهوم الفاعلية السياسية في ظل تطور دراسات علم النفس السياسي في وسط ونهاية القرن العشرين من خلال ما تواصل اليه علماء النفس من قدرة الافراد على تغيير النظم السياسية وبناء نظم سياسية ديمقراطية جديدة تحترم الانسان وتوفر كافة الحقوق، وجاء مفهوم الفاعلية لما له من أثر كبير في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في دول العالم.

● وعرف لاسويل الفاعلية السياسية: بأنها شعور المواطن حول تأثير افعاله على الاحداث السياسية إضافة الى اعتقاد الشخص بأن التغييرات السياسية والاجتماعية يمكن ان تتم بجهود وبالتعاون مع الآخرين.

● وذهب عالم النفس روبرت الى تقسيم الفاعلية السياسية الى نوعين:

- الفاعلية الداخلية: وهي شعور الفرد بأن لديه الكفاية على المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي.

- الفاعلية الخارجية: اعتقاد الفرد بأن الحكومة سوف تستجيب لمطالبه وتقبل آراءه ومساهمته السياسية.

● وعرف كل من ألموند وياول الفاعلية السياسية: بأنها قدرة المحكومين في نظام سياسي على ممارسة نفوذهم والتأثير على الحكام في اتخاذ القرار السياسي.

● وصنفها ديفيد ايستون "تتمثل قوى التأثير والضغط المنتشرة في مختلف المواقع في الدولة، وهي التي يعتمد عليها النظام تلقائيا في الأحوال العادية ويكون فيها توقعات الافراد متسقة مع طبيعة الادوار السياسية التي يقومون بها، أما في الاحوال غير العادية والتي تبدو فيها المشاركة الشعبية مجرد وهم حين يعجز صانع القرار عن مواجهه المطالب السياسية الملحة فيكون الضغط هو الاسلوب الرئيسي الذي يستخدمه المحكومون لممارسة نفوذهم وتأثيرهم على الحكام."

المبحث الثاني : الادوار الرئيسية التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في الاداء السياسي

لمؤسسات المجتمع المدني

تحظى مؤسسات المجتمع المدني باهتمام كبير في المجتمع كون أنها تمارس عملية تأهيل وتنقيف وتوعية المجتمع من جهة ، والتأثير في السياسات الحكومية من جهة أخرى بهدف الحصول على المكاسب المخطط لها في مجمل أهدافها وإهتماماتها من جهة أخرى والتي تلعب دور مكمل للنظام العام . كما وأن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور في عكس صورته المجتمع الديمقراطي كأسلوب للحياة في المجتمع ، كون أنها تشارك في العملية السياسية من خلال مساهماتها في اىصال مطالب أفراد المجتمع وتوجهاتهم السياسية .

وتتمثل الأدوار السياسية لمؤسسات المجتمع المدني في الآتي :

المطلب الاول : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية:

التنشئة كمفهوم تعرف بأنها عملية تفاعل اجتماعي يتم من خلال تكوين الفرد وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتخذ مكانا معيناً في الادوار الاجتماعية وعلى ضوءه تتشكل شخصية الفرد.

التنشئة السياسية: هي عملية من خلالها يكسب الفرد الإتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتعلق به كعضو في نظام سياسي او اجتماعي معين، وتتعلق به كمواطن داخل ذلك النظام، وهي تشمل كل تعلم سياسي رسمي او غير رسمي مقصود او مخطط له، وتتصل هذه العملية بحياة المواطن ويشمل التعليم السياسي الصريح الواضح والتعليم غير السياسي الذي يمكن ان يؤثر على السلوك السياسي مثل اكتساب الافراد لصفات شخصية لها علاقة سياسية.

ولابد من الإشارة الى مكونات التنشئة السياسية وما المحاور التي تنطلق منها هذه التنشئة:

(الغزي ، ٢٠٠٩ ، " <https://www.djazairss.com/elayem/40273> ")

١- ثقافة الفرد المكتسبة: حيث ان هذه الثقافة يكتسبها الفرد في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي، اذ يكتسب الفرد ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الي يعيش فيه، الا انه لابد من الإشارة الى اختلاف انماط ثقافة الفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافته والتأثير الثقافي للمدرسة والاسرة ووسائل الاعلام والاتصال.

٢- ثقافة الفرد الذاتية: هذه الثقافة تختلف من شخص الى اخر تبعا لشخصيته الذاتية ومحيطه الاسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاه، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، حيث ان الثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية، وتؤثر هذه الثقافة في سلوك الفرد السياسي داخل اطار المجتمع، وتحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء كان حاكم ام محكوم.

٣- ثقافة المؤسسة السياسية: تعتبر من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) او الاحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الاطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والاحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الاحزاب والانظمة الحاكمة ان تفرض قيمها وايديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية ام دكتاتورية، رأسمالية ام اشتراكية، على الرغم من الفرق بين قيام التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، الا ان الهدف واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع. في حين ان ثقافة التنشئة السياسية في الانظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على اساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لان الاحساس بالانتماء للوطن من اهم المعتقدات السياسية للتنشئة السلمية، كما تحدد هذه الثقافة الاطر العامة للعمل السياسي وتغذية الوطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

أبعاد التنشئة السياسية وهي كالتالي:

" <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=507752&r=0> "

١- المشاركة السياسية: تعتمد المشاركة على نوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها الفرد اذا توفر لديه قدرة من الاهتمام السياسي، كما وان التجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة او في مراحل مبكرة من حياة الفرد تلعب دور مهم في تشكيل اتجاهات الافراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد، واستمرار هذا التأثير والتجارب والخبرات خلال مراحل حياتهم تحدد حجم ومدى المشاركة السياسية لهم.

٢- التنشئة والتجنيد السياسي: حيث يقصد بالتجنيد تقلد الافراد للمناصب السياسية سواء سعو اليها بدافع ذاتي او وجههم اليها آخرون، وينحدر شاغلو المناصب السياسية من ثقافات فرعية مختلفة لذلك تصبح عملية التنشئة السياسية الفعالة عملية حيوية لتزويدهم بالمعرفة والمهارات السياسية.

٣- التنشئة السياسية والاستقرار السياسي: الاستقرار هو قدرة النظام السياسي على التخطيط المستمر الذي يكفل الاستقرار الاجتماعي، من خلال العمل المستمر لزيادة حلقة الولاء من قبل افراد المجتمع، ويأتي ذلك من خلال وظيفة التنشئة السياسية.

ومنه جاء دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة ، كون ان مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مستقلة واستنادا الى الدور الذي تتقلده داخل المجتمع وعلاقتها بالدولة . المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة، وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالح المواطن وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية والثقافة الفكرية، كما يتمثل دور المجتمع المدني في مجال الوعي والتثقيف الإجماعي والسياسي في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لدى أبناء المجتمع لكي لا يكون العمل السياسي حكر على السلطة الحاكمة بل من خلال مشاركة الفرد فيه.

الآثار المترتبة على وجود التنشئة السياسية في المجتمع:

١- وجود ثقافة سياسية ناضجة تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي، لانه في الانظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والارهاب من السلطة مما يؤدي الى ايجاد مجتمع ضعيف للميل في المشاركة في صنع القرار.

٢- كما وان الثقافة السياسية والتنشئة السلمية بشكل واضح في الانظمة الديمقراطية التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان، وتؤمن بضرورة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على اساس فكرة قبول الاخر بغض النظر عن توجهاته، وتؤمن كذلك بوجود معارضة سياسية تعمل داخل إطار الدولة ضمن قواعد وأسس سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع.

٣- وتساهم التنشئة السياسية في تحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية، بعد ان كانت السياسية وقياداتها حكر على حزب واحد او عائلة واحدة، وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء على اساس المواطنة، مما يدفع الفرد الى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في نهوض وتنمية المجتمع بشكل عام.

٤- هذا وان التنشئة السياسية السلمية تساهم في تأمين الاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساعد في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، لان اهمال جانب التنشئة السياسية يهدد أمن واستقرار المجتمع لان الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير والنخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير مما يهدد الاتسقرار في المجتمع.

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية:

حيث ان التنمية السياسية عنصر من عناصر تكريس التبعية في دول العالم الثالث ويشار الى التنمية السياسية بانها عملية بناء المؤسسات وتنمية المواطن وان التعبئة والمشاركة الجماهيرية اساس الديمقراطية والنظام العام.

هذا وان مفهوم التنمية يقاس بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءا من بناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي في صنع القرار والذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الانمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القاتون وحرية الاحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، لان المجتمعات التي تمثل التنمية السياسية بكافة اشكالها وتعيش مظاهر التنمية السياسية هي مجتمعات ديمقراطية.

أهداف التنمية السياسية :

ولان عملية التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب تتضمن الأهداف التالية: (جمال الدين ، الحوار المتمدن ، ٢٠١٩ " <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=629665&nm=1>)

١- التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير اولها تحديد هوية المجتمع من خلال بناء مجتمع سياسي متماسك تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب جميع الاطراف داخل الوطن.

٢- تحقيق الشرعية بحيث يكون مجتمع متآلف ومنسجم مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم اقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، وعلى ان يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على آخر.

٣- المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكافة أطراف المجتمع من خلال قنوات مناسبة، وان تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير منقطعة، وعلى ان تكون هذه المشاركة مجدية يشعر بها المواطن بمواطنته كونه جزء اساسي فاعل في مجتمعه.

٤- التوزيع العادل للمكاسب والمزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كمحصلة نهائية لعملية المشاركة الواسعة.

٥- هدف التنمية السياسية هو المساواة في الحقوق والواجبات على اساس ان يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية من أجل ان يشارك مشاركة فعالة وايجابية في الحياة السياسية.

ولا بد لعملية التنمية السياسية الاهتمام بإشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع، وذلك من خلال المشاركة الفعلية لعموم الشعب بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي أو الحزبي، لكي يشعر المواطن بمواطنته من خلال مشاركته في صنع القرار السياسي في الدولة، كما ان نجاح عملية التنمية السياسية واستمرارها يتوقف على التغييرات الجوهرية في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية المستندة على أسس التي تشرع للعمل السياسي وتوفر المناخ الملائم له والمشجع على الانخراط فيه لجميع أفراد المجتمع وبلا استثناء من خلال سيادة القانون واحترام النظام السياسي وحقوق الانسان وحرية المرأة وحرية التعبير والرأي وحرية الاحزاب، لا على اساس الإحتكار الوطني والحزبي والسياسي لفئات معينة في المجتمع.

وعند الحديث عن المشاركة السياسية لان هذا المفهوم يتيح لمنظمات المجتمع المدني في ان تقوم بدورها في حماية حقوق الانسان الذي يتضمن علاقة تكامل بين قدرات وامكانيات طرفين او أكثر نتيجة لتحقيق اهداف محددة وفي اطار المساواة بين الاطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف في اطار احترام كل طرف للأخر وتوزيع الادوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية، وتحمل هذه المسؤوليات لايتوقف عند حدود المشاركة العملية السياسية بمستوياتها المختلفة بل يتطلب ايضا مكافحة مظاهر الخلل والفساد في المؤسسة السياسية والتي تتم من خلال تعزيز المشاركة للمجتمع المدني عن طريق تشجيع المواطن على ابداء آرائهم بحرية وتخفي حواجز الخوف والتردد والعمل مع المواطنين للتعرف على حقوقهم المدنية وخاصة في اوساط الفئات المهمشة والمسحوقة.

المشاركة السياسية هي المحصلة النهائية لجملة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والاخلاقية، لان الاحداث تثبت ان المشاركة السياسية حق للمواطنين وهو حق يتجسد من خلال عمل ارادي يقوم به المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال التأثير على متخذي القرار او بالمشاركة في اتخاذ القرار من اجل الوصول الى مرحلة المشاركة المباشرة للمواطن، ولا بد من وجود جسر متبادل بين الدولة والمواطنين وهذا الجسر هو المجتمع المدني.

ولكي يكون تأثير المجتمع المدني فعال ومستمر فإنه يلجأ الى طرق عدة لتعزيز فرصة الديمقراطية في النمو والترسيخ بعدة طرق ممثلة في الآتي:

- الطريق الاول: العمل على تغيير ميزان القوى الذي يميل تماما لمصلحة الولة بحيث يصبح هذا الميزان أكثر اعتدالا ويعطي للمجتمع المدني قوة أكبر على ممارسة دوره، لانه دون توازن القوى داخل المجتمع فإن ممارسة الديمقراطية تصبح أمر مستحيل .
- الطريق الثاني: يتمثل في قدرة المجتمع في التأثير على درجة الانضباط داخل الجهاز السياسي، لان الجهاز السياسي الذي يرى في نفسه القوة لممارسة ما يراه مناسب بغض النظر عن قوى المجتمع المدني.

ويمكن القول ان المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي لا في المفهوم فحسب، بل في واقعه العملي ايضا، اذ تعيد المشاركة السياسية انتاج العقد الاجتماعي وتؤكد كل يوم، اي انها تعيد انتاج الوحدة الوطنية وتعززها، لان هذه الوحدة الوطنية من اهم انجازات الحداثة لا سيما عن الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الإجتماعية، واسهام كل منها في عملية الانتاج الاجتماعي على الصعيد المادي والروحي.

المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الرأي العام:

بصفة عامة فإن الرأي العام يتأثر بعدة عوامل يكون لها الدور في تكوين الدور الاساسي لتشكل هذا الرأي، كالعوامل الوراثية والبيئية والمعتقدات الدينية والأخلاقية، وأيضا الجهات التعليمية التي تلازمه فترة من الزمن عبر مراحل العمرية، وأيضا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات الثقافية.

كما يعتبر الرأي العام بمثابة جهاز الرقابة الشعبية من الضمانات الاساسية للحقوق والحريات في النظم المعاصرة، ولاتأخذ هذه الرقابة دورها الفعال المؤثر الا اذا تكون رأي عام ضاغط تجاه القضايا التي يؤمن بها او تمس حياته وحياته الاساسية، ويعرف الرأي العام "مجموعة م الآراء التي يحملها جماعة من الناس حول مسائل او مواقف او مشاكل تؤثر على مصالحهم العامة او الخاصة" وهو خليط من الآراء والميول التي تختلف في اتجاهها من مكان الى آخر ومن وقت لآخر.

و عرف الدكتور كامل خورشيد الرأي العام في كتابه مدخل الى الرأي العام، "ينقسم الرأي بشكل عام الى رأي شخصي يكونه الفرد نفسه في موضوع معين ويجاهر فيه دون ان يخشى اي شيء، ومن رأي خاص يحتفظ فيه لنفسه خشية التعرض للخطر، اما الرأي العام فهو يمثل تيار يساري يسري بين الجمهور ويعكس آفاق تطورها ويعكس رضاها او سخطها، ويظهر ذلك غالبا في صورة مجموعة من الضغوط والاحكام التي تصدرها بين الجماهير تجاه عمل من الاعمال او حادثة من الاحداث. (خورشيد، ٢٠١١ : ٥٠)

وتأتي اهمية الرأي العام الكبيرة في الوقت الحاضر، من تنوع وسائل الاعلام والاتصال وتقدمها وتيسير الاستفادة منها، فقد اصبح الرأي العام يلعب دورا اساسي في تشكيل الافكار والاتجاهات السياسية وهي التي تحدد طبيعة النظام في الدولة، واصبح كذلك مرشدا للحكومة للوقوف على رغبات الجماهير قبل سن القوانين واتخاذ القرارات المصيرية، اوحيانا يستطيع الرأي العام إجبار الحكومات على ان تفعل او لا تفعل، ويتضح أثر الرأي العام في الدول ذات الانظمة الديمقراطية.

ولكي يتكون هذا الرأي العام والفعال والمؤثر، لابد من ان تتوفر في الدولة عدد من الوسائل المهمة في صناعة الرأي العام، ومن اهمها حرية الصحافة ونشاط مؤسسات المجتمع المدني.

مراحل تكوين الرأي العام:

ينظر الى ظاهرة الرأي العام على انها ظاهرة معقدة يصعب تحليلها الى اجزاء تحليليا بسيطا، بل تتداخل مجموعة من العوامل والمؤثرات المختلفة في تكوين مؤشرات سيكولوجية وسياسية وثقافية واجتماعية، تتكون من مجموعة من القيود والمعايير التي تحكم ادراك الفرد وسلوكه، المراحل التي يمر بها تكون الرأي العام:

١- مرحلة الاحساس والادراك: يتعرض الفرد لمجموعة من المنبهات والمثيرات عن طريق حواسه التي تعد مفاتيح المعرفة وصلاته بالعالم الخارجي والبيئة الخارجية، ويبدأ الفرد في ادراك هذه المؤشرات ادراك حسي، ولا تقف عند هذا الحد من الادراك بل يحاول الانسان ان يدركها كرموز ثم يعطي لهذه الرموز معنى او معاني معينة.

ومنه يظهر ان عملية الادراك ليست عملية سلبية تتلخص في مجرد استقبال الانطباعات الحسية بل يقوم العقل بفعاليات الاضافة او الحذف او التحريف او تأويل ما يتأثر به من انطباعات حسية ومعاني التي يقررها الفرد على ما يدركه من مؤثرات تتحدد استنادا الى اطاره المعرفي والمرجعي وفقا لخبراته الماضية وطريقة فهمه للحياة ودوافعه وحواسه.

٢- مرحلة الرأي الفردي: في هذه المرحلة يقوم الفرد بالتعبير عن اللفظي بالإشارة عن ميوله واتجاهاته النفسية حول الموضوع المثار، حيث ان الفرد يحدد لنفسه موقفا معينا لهذا الموضوع مؤيدا او معارضا له، الا ان موقف الفرد حول موضوع ما يختلف عن الموقف الذي يمكن ان يتخذه الافراد الآخرون.

٣- مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة: ضمن هذه المرحلة تدور المناقشات والحوار والجدل الذي يصل الى حد بين رأي الفرد وآراء الافراد الآخريين في نطاق جماعة معينة او جمهور معين ممن لديهم اهتمام بالموضوع، وكل منهم يحاول الدفاع عن رأيه مستخدما في ذلك كل ما يتوفر لديه من معلومات وخبرات، وتلعب وسائل الاتصال دور حيوي في ذلك من خلال عرض الآراء بطرق مختلفة.

٤- مرحلة تحول آراء الافراد الى رأي جماعي: من خلال الحوار والنقاش الذي يدور بين اعضاء جمهور معين حول موضوع معين او مسأله تشغل اهتمامهم يتم القريب بين وجهات النظر المختلفة والمتباينه من اجل النقاش والتركيز نحو رأي معين يميل إليه اغلب اعضاء الجماعة او الجمهور ويصبح هذا الرأي رأي عام، بغض النظر عن وجود بعض الآراء الأخرى التي قد يتبناها أقلية في الجماعة او الجمهور، وهذه العملية تنطوي على تضحية الفرد برأيه الشخصي أحيانا لكي يتوافق مع رأي الجماعة، وتتدخل في هذه المرحلة مجموعة من العوامل بعضها يتصل برغبة الفرد في التوافق مع الجماعة او لتحقيق صفة الانتماء الى هذه الجماعة او للتعاطف مع الجماعة.

كما ان وجود كل ظاهرة لا بد من وجود بعض العوامل التي تساهم في ايجادها وتقويتها، ويوجد عدة اسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الرأي العام وتجلت تأثيرها في المجتمعات للأسباب التالية:

- ١- قيام التجمعات السكانية الكبيرة.
- ٢- انتشار النظم البرلمانية والديمقراطية وحرية ابداء الرأي والانتخابات والتصويت.
- ٣- انتشار وتوسع وسائل الاتصال الجماهيري واستحواذها على اهتمام الجمهور وتخطيها للحدود المكانية والرقابية والتقليدية.
- ٤- انتشار التعليم والمدارس والجامعات ومراكز التعلم والتدريب وزيادة نسبة الوعي ومحو الأمية الأبجدية ومن ثم محو الأمية التكنولوجية والرقمية.
- ٥- التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والايصال والمواصلات ونشر المعلومات على صعيد دولي واسع.

المطلب الرابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في التعبئة:

مفهوم التعبئة ظهر في اطار سياق بزوغ الحركات الاجتماعية، وتنجح عملية التعبئة في ذاتها حال توافر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المواتية كتدهور في احوال الناس وظروف معيشتهم مثلاً، وهو ما يضمن استجابة أعلى من الجماهير للاستجابة للتعبوية.

وتعد التعبئة نوع من السلوك الجماعي الذي يرتبط بدرجة او بأخرى على مدى الانفتاح السياسي الذي تسمح به الأنظمة، فكما كان النظام السياسي منفتحاً كلما سهل ذلك من عملية التعبئة، ويعتبر البعض استراتيجية التعبئة نوع من القنوات الديمقراطية المباشرة، فتسمح للناس التعبير عن انفسهم بدون وسطاء. ويرفض نموذج التعبئة النظريات التقليدية ويركز بصورة أكبر على حركة الجماهير كفاعل رئيسي لضمان تحقيق الأهداف، يضاف الى ذلك ان النموذج يعتمد على تجديد نفسه وفقاً لحركة الجماهير، حيث اضافت احداث الربيع العربي، بعداً جديداً لعملية التعبئة تتعلق باستخدام وسائل الاعلام الجديد كأدوات فاعلة في عملية الحشد والتعبئة فيما تسمى (تعبئة الإلكترونية).

وكما ارتبط مفهوم التعبئة في نظريات ومفاهيم أخرى مثل الحركات الاجتماعية والمشاركة السياسية وسياسات الشارع (المظاهرات) وتعد المظاهرات احد اهم آليات التعبئة، لان الجماهير من اهم ادوات نجاح عملية التعبئة.

المفاهيم والنظريات المرتبطة بعملية التعبئة:

١- الحركات الاجتماعية: يرى تشارلز تल्ली ان الحركات الاجتماعية "سلسلة مستمرة من التفاعلات بين اصحاب السلطة وأشخاص ينصبون انفسهم كمحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل الرسمي وقد تلجأ هذه الحركات الى الشارع لدعم هذه المطالب"، وركز تल्ली بصورة اعمق على الجانب السلوكي حيث اعتبر ان التعبئة عمل جمعي يستخدم أدوات مختلفة بغرض الوصول الى الأهداف المحددة، وهو ما يظهر جلياً في نماذج الحركات الطلابية والعمالية على سبيل المثال، وتقسم عملية التعبئة لدى هذه الحركات الى انواع مختلفة تتعلق بطبيعة المطالب ذاتها فمنها تعبئة لأهداف سياسية، اجتماعية، اقتصادية.

وفي هذه الاطار برزت صعوبة التمييز بين ماهو سياسي وغير سياسي، وبعد ذلك جوهر عملية التعبئة التي تسعى لحشد عدد كبير بغرض خلق حالة رأي عام تتضمن الضغط الكافي لتحقيق المطالب، فعلى سبيل المثال تعتمد التعبئة ذات مطالب التغيير السياسي الى تبني مطالب اقتصادية او اجتماعية بهدف توسيع شعبيتها لاسيما أن عملها يعتمد بصورة أكبر على المظاهرات وسياسات الشارع، وفي اطار الذي تطور فيه مفهوم التعبئة برزت العديد من النظريات التي تفسر الحركات الاجتماعية وفقا لمفهم التعبئة وسنذكر منها ما يلي:

• نظرية السلوك الجماعي: تركز النظرية بالأساس على سلوك الفاعلين (الحركة) في عملية التعبئة فترى ان سلوك الجماهير يسعى دائما للخروج عن المألوف مثل الهبات الجماهيرية والمظاهرات وبرز ما يسمى بسياسات الشارع، وتتفق هذه النظرية في اطار التخوفات التي تتعلف بتحولها لأداة خطرة على الديمقراطية مثل الحركات النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا، واحداث مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومن ناحية اخرى ترتبط عملية التعبئة بصورة أكبر في المجتمعات المغلقة سياسيا مقارنة مع المجتمعات الديمقراطية، لان المجتمعات الديمقراطية تمارس هذا الدور بصورة رسمية ممثلة في مشاركة سياسية واجتماعية سواء من خلال الاحزاب، النقابات والاتحادات العامة، على عكس المجتمعات غير الديمقراطية حيث تعاني من انسداد القنوات الشرعية داخل العملية السياسية كفرصة لممارسة النشاط وتوصيل المطالب، لذلك تلجأ مظطرة الى سياسات التعبئة خارج الاطار التنظيمي والقانوني للدولة.

• نظرية تعبئة الموارد: تركز بشكل أكبر على ما تمتلكه هذه الحركات من موارد في مجال العمل السياسي وعلى وجه الخصوص الموارد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك التكنولوجية (خاصة مع بروز عصر التكنولوجيا والمعلومات) وتقدر القدرة على استخدام هذه الموارد وتوظيفها لتحقيق اهداف عملية التعبئة سواء كأداة للضغط او حتى التغيير الجذري بمثابة التحدي الأكبر، ويؤخذ على هذه النظرية انها ركزت بصورة أكبر على الركن المادي في عملية التعبئة مما يعني اهمال العنصر البشري مما أدى الى ضرورة التفاعل بين هاتين النظريتين نظرية الحكات الاجتماعية ونظرية تعبئة الموارد، بحيث تجمع بين الحوافز الفردية للإنضمام للحركات وكذلك الموارد المتاحة.

٢- المظاهرات (سياسات الشارع): يعتبر التظاهر أحد أهم مخرجات عملية التعبئة وهو يعني خلق حالة عامة ترتبط بنزول الجماهير الى الشارع للتعبير عن تفضيلاتها المختلفة.
تعريف المظاهرات :

في اللغة التظاهر يعني جملة من المعاني وهي التعاون مثل ظهير او نصير، إظهار الشيء اي ابرازه.

وفي الاصطلاح تعرف المظاهرات بأنها تجمع عفوي او تعبوي منظم لمجموعة من الناس للتعبير عن مطالبهم في المجال العام بهدف احقاق الحق، ودفع الظلم او حتى التعبير عن تفضيلات بعينها، ومن ثم الخروج الى الشارع والميادين عن طريق الإحتجاج بالوجود الجسدي، ويمثل ذلك خروج على القوانين والشرعية السياسية القائمة نتيجة اسناد الافق والحلول داخل المؤسسات والمجال الخاص، وتطورت بعد ذلك في حقل دراسات الرأي العام وتعددت تكتيكات هذا النوع من التعبئة الجماهيرية (التظاهر) مثل الاكتفاء برفع الشعارات واتباع اساليب غير تقليدية مثل ما اتبعته الثورة المصرية من التجمع في الميادين العامة بالاستناد الى التعبئة، وحشد الجماهير المنظم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي شملت تحديد أماكن التجمعات والشعارات وإرشادات التظاهرات.

تختلف اتجاهات تحليل تأثير التعبئة في شكل التظاهر:

- الاتجاه الاول: يرى انها محدودة التأثير ويجب تجنبها لضمان الاستقرار.
- الاتجاه الثاني: يرى بأنها بمثابة استفاء مستمر على سياسات الحكومة كأحد تجليات الديمقراطية المباشرة التي ظهرت في دولة المدينة في أثنا.
- الاتجاه الثالث: ينطلق من كون التعبئة ترتبط بشكل اكبر بمدى فاعلية النظام السياسي القائم وقدرته على استيعاب هذا النوع من التعبئة.

من السابق نلاحظ انه لانستطيع فك الارتباط بين مفهوم التعبئة والمشاركة السياسية باعتبار الاول جوهر مؤشرات الاخير، وباعتبار ان التعبئة عملية طوعية يقوم بها مجموعة من الافراد بغرض التأثير على سياسات معينة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ونظرا لمرونة المفهوم وتفاعلاته مع تطورات الواقع السياسي تبرز اشكال متعددة من التعبئة وذلك حسب التطورات نفسها، فهناك ما يتعلق بالتعبئة الشارعية (مظاهرات) التي عبرت عنها أحداث الربيع العربي بطريقة او بأخرى او التعبئة الصناديقية (الانتخابات) وصولا الى التعبئة الالكترونية التي تنشط حاليا في الفضاء الافتراضي بغرض إثارة الرأي العام وتوجيهه نحو قضية معينة.

الفصل الرابع

العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: العلاقة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن

الفصل الرابع العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول: العلاقة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني

يأتي هذا المبحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي تجليات العلاقة بين المجتمع المدني والإعلام واقعياً؟
 - ما هي النتائج المترتبة على هذه العلاقة بالنسبة للمجتمع؟
 - إلى أي مدى تساهم وسائل الإعلام في تشكيل ثقافة المجتمع المدني؟
 - إلى أي مدى تخدم وسائل الإعلام التنموي مؤسسات المجتمع المدني في أداء أدوارها؟
- يعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام ضمن الفعاليات السياسية في المجتمع، فعلاقة وسائل الإعلام بمختلف أشكالها مع المجتمع المدني كالروح مع الجسد، وتبقى وسائل الإعلام موضوعاً مهماً في نشر أهدافها ونشاطاتها وتوضيح صورتها أمام أفراد المجتمع، إضافة إلى أن وسائل الإعلام تضيف على مؤسسات المجتمع المدني طابعاً من الشمولية، وبيان الصيغ والوسائل والمشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات لبناء المجتمع المدني، كما وأن استغلال وسائل الإعلام بالشكل الأمثل يساعد ويسهل على مؤسسات المجتمع المدني سرعة الوصول إلى الجهات ذات العلاقة بالدعم والعمل والمساندة في الداخل والخارج، كما تساهم وسائل الإعلام في إقامة علاقات مع الكثير من المنظمات ذات الأهداف المشتركة والمتشابهة.
- إن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام علاقة جدلية، كون أن المجتمع المدني يتأثر في وسائل الإعلام ويؤثر فيه، فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في المحيط، كلما فتح المجال الواسع أمام وسائل الإعلام لتغطية الفعاليات والأحداث مما يجعل من وسائل الإعلام بمثابة منبر للحوار النقاش.
- إن وسائل الإعلام تلعب دور رئيسي في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، لأنها تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين النخب والجماهير إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية المتأصلة في المجتمع، مما يؤدي إلى بروز قاسم مشترك بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمتمثل في الخبر أو الحدث الذي يخلق حالة من التعاون بين الطرفين، فمؤسسات المجتمع المدني تمتلك الخبر والطرف الآخر الإعلام بحاجة إلى نشر وتسويق الخبر ومنه تنشأ العلاقة بين الطرفين.

كما وتكمن وظائف الاعلام بمختلف وسائله في تعريف المواطن بالقضايا الأكثر اهمية بالنسبة للمجتمع ، كما تعمل على عرض مختلف الافكار والتحاور حولها، بالاضافة الى دور مهم في عمليتي الرقابة والمساءلة الحكومية بما يساعد المواطن على اداء دوره في مشاركة السلطة في اتخاذ القرار. ويمكن اعتبار العلاقة بين الاعلام والمجتمع المدني علاقة تكاملية وعلاقة تأثر وتأثير، لان الاعلام الفعال هو الذي يفرز الديمقراطية ويتأثر بها ويؤثر بها، فكلما كان المجتمع المدني قوي وفعال ومشاركا في الأحداث المحيطة، كلما فتح مجال واسع أمام وسائل الاعلام لتغطية هذه الفعاليات والاحداث داخل المجتمع ليكون الاعلام في المجتمع منبر للحوار والنقاش ويعمل على افراز ثقافة الديمقراطية وحرارة سياسي يقومون على المراقبة والكشف الحقائق والوقوف امام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة.

لا بد من الاشارة الى دور وسائل الاتصال الجماهيري في انتاج الوعي والاجتماعي، وهي التي تركز القيم والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع وكذلك هي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني، حيث أن المؤسسات الاعلامية هي الأدوات التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والإقصاء الفردي والمادي ورفض الآخر، فوسائل الاتصال الجماهيري هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني وهي الوسيلة الفعالة والأداة الضرورية لتحقيق مبادئ وقيم مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع.

ولكن في الغالب تبدو العلاقة بين الاعلام والمجتمع علاقة سطحية لاتحمل رؤى بعيدة المدى حيث ان هذه العلاقة السطحية تجسيد لواقع الطرفين كون ان منظمات المجتمع المدني تعاني من قيود عديدة تحول دون قيامه بدوره الفعلي جراء سلب استقلاليته بنصوص قانونية والتصديق عليه من قبل السلطة بما يصل احيانا الى اتهام بعض مؤسسات المجتمع المدني بالعمالة والارتهان للخارج في حال بروز أنشطة لتلك المؤسسات لاتصب في اتجاه سياسة السلطة.

وفي ذات الاتجاه يشهد الواقع وجود عوائق عديدة تحول دون قيام وسائل الاعلام بدورها نتيجة القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات حيث انه لاتزال السلطة تنظر الى الصحافة كأداة لتثبيت سيطرتها على المجتمع ووسيلة لتعبئة الجماهير لصالحها، بمعنى انها تنظر الى دور الصحافي على انه مكمل لدورها.

فالإعلام القوي والفعال لاينموي ولايتطور الى في مناخ الديمقراطية والحرية والرأي والرأي الآخر، ووجود قوى مضادة وفاعلة في المجتمع التي تراقب وتنتقد وتعمل من أجل المشاركة للجميع في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع، وجعل كل فرد في المجتمع مسؤولا وواعيا وحرًا.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين الإعلام التنموي ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن

المطلب الأول : الطريقة التي تم بها كتابة الإستبيان والتحليل الإحصائي:

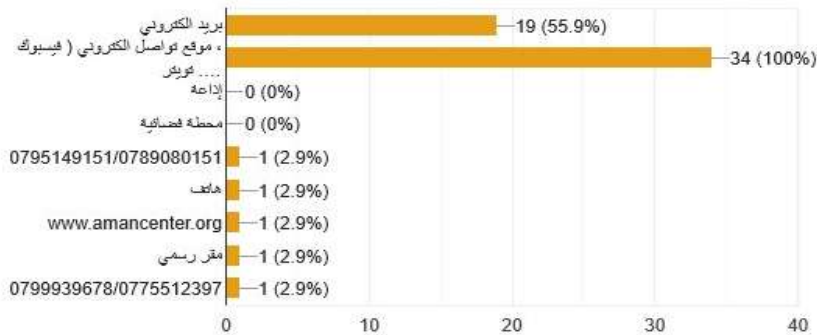
هذا المطلب هو نتاج دراسة حالة لعدد من مؤسسات المجتمع المدني في الاردن والمسجلة بشكل رسمي ضمن وزارة التنمية الإجتماعية في منطقة إربد ، حيث بلغ عدد عينة الدراسة التي وزع عليها الاستبيان بشكل عشوائي ١٠٠ مؤسسة مجتمع مدني رسيمة ، وبلغ عدد المجيبين على هذا الإستبيان ٣٤ جمعية ، ويعود أهم الأسباب التي ذهبت بأصحاب الجمعيات إلى الإمتناع عن الإجابة هو خوفها من رقابة وزارة التنمية الإجتماعية على نشاطاتها وأهدافها ، كون أن نشاطات الجمعية بعيدة عن الأهداف والمشاريع الموجودة لأجلها هذه المؤسسات .

هذا واستعان الباحث بثلة من أهل الاختصاص في كتابة وتقييم أسئلة الاستبيان ومن أصحاب الخبرة ضمن هذا النطاق ، كما استخدم الباحث الطرق العلمية في هذه الدراسة من خلال قيامه بكتابة أسئلة الإستبيان على نظام Google Forms من أجل الدقة في تحليل النتائج ووزعت الأسئلة على عينة الدراسة خلال وسائل التواصل الإجتماعية المختلفة ، وحاول الباحث قدر المستطاع من أن يتوخى الصدق في الإجابات والموضوعية لان الإستبيان وجهه إلى رؤساء هذه الجمعيات .

المطلب الثاني : نتائج دراسة الإستبيان والتحليل الإحصائي للأسئلة :

هل يتوفر لدى الجمعية موقع تواصل ؟ *يمكن اختيار أكثر من إجابة .

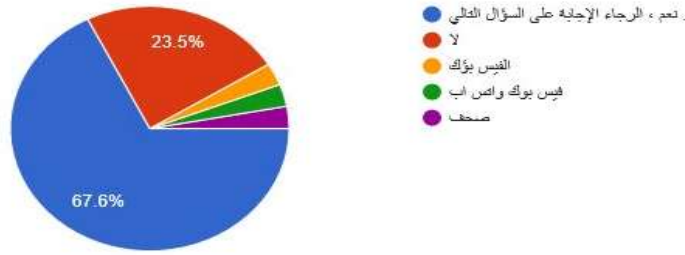
34 ردًا



١- هل يتوفر لدى الجمعية مواقع تواصل ؟ وكان هذا السؤال اجباري وكان يحق للمجيب باختيار أكثر من اجابة وتبين من ذلك الأهمية التي تحضى بها مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف اشكالها للتواصل مع فئات المجتمع ، وكانت نسبة ١٠٠% من المجيبين مواقع تواصل إلكتروني ، وتلاها البريد الإلكتروني بنسبة ٥٥,٩% ، وهذا يؤكد ما جاء في السابق مساهمة مواقع التواصل بكافة أشكالها في الوصول إلى أفراد المجتمع من أجل نشر أهدافها أو برمجها التي تخدم الصالح العام.

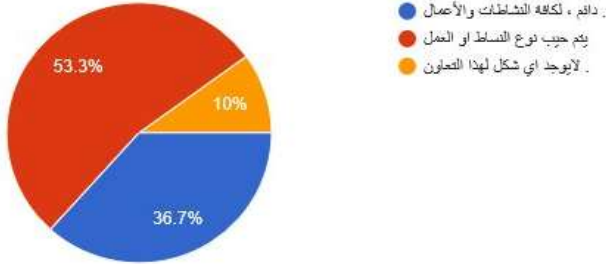
هل يتوفر لدى الجمعية تعاون مع أي وسيلة تواصل إعلامية/ اجتماعية ؟

رؤيا 34



طبيعة هذا التعاون ؟

رؤيا 30

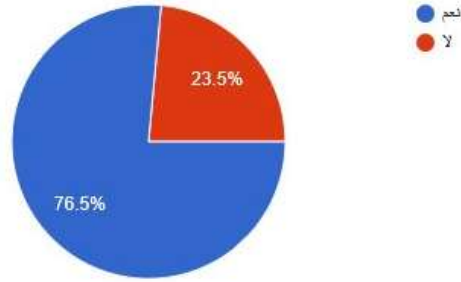


٢- عند سؤال مؤسسات المجتمع

المدني عن توفر تعاون مع وسائل التواصل الاعلامية او/و الاجتماعية وكان هذا السؤال يتضمن إجبارية الإجابة تبين أن هناك تعاون كبير يساعدهم في نشر برامجهم التنموية بكافة أشكالها وجاءت بنسبة ٧٦,٥% ، لكن رغم هذه النسبة الكبيرة وعند السؤال عن طبيعة هذا التعاون ؟ تبين أن طبيعة هذا التعاون ليست دائمة كما بينها الرسم البياني الثاني وإن هذا التعاون يتم حسب نوع البرنامج أو النشاط المطروح خلال النسبة الناتجة وهي ٥٣,٣% ، مما يعني ان هناك نشاطات داخل مؤسسات المجتمع المدني لا يتم تغطيتها اعلامياً.

هل تتوفر نشرات ومواد إعلامية تعريف بالجمعية وبرامجها وأهدافها ؟

34 ردًا



٣- وعند السؤال المعني بتوفر نشرات ومواد إعلامية للتعريف بالجمعية وبرامجها ؟ حيث أن هذا السؤال اجباري الإجابة ، وتبين ان مؤسسات المجتمع المدني يواقع ما نسبته ٧٦,٥% بأنها تسعى دائما بأن تكون بصورة واضحة للمجتمع وليست مبهمه في نشاطاتها وبرامجها التي تستهدف المجتمع بشكل عام، كون أن من أهدافها خدمة الصالح العام.

هل البرامج والأنشطة الواردة في خطتكم تلبي حاجة المجتمع الذي تخدمه الجمعية ؟

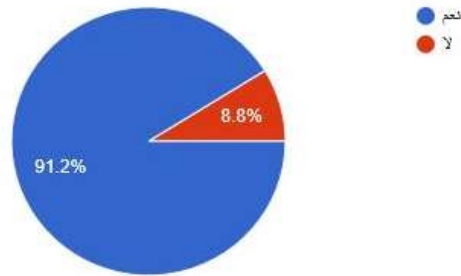
34 ردًا



٤- وجاء هذا الرسم البياني ناتج عن سؤال هل البرامج والأنشطة الواردة في خطتكم تلبي حاجة المجتمع ؟ جاءت نسبة ٩٧,١% من مؤسسات المجتمع بأنها تراعي عند وضع برامجها وخططها حاجة المجتمع وما تتطلب من وجودها كمؤسسات مجتمع مدني ، ضمن النطاق الذي تعمل به هذه المؤسسات ان كانت نمويا متمكينام مشاركات سياسية ... الخ، وهذا يعني أنها تسعى دائما إلى ديمومتها وبقائها ، ومحاولة لعكس طبيعة الثقافة والعوامل السياسية والإجتماعية المتأصلة في المجتمع.

هل يجري تعديل على رسالة الجمعية لكي تتلائم مع المتغيرات الجديدة في المجتمع ؟

ر34



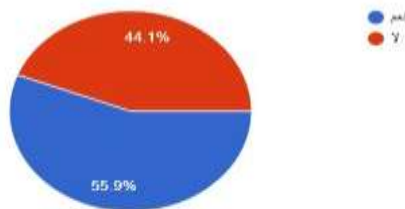
٦- ولأن المجتمعات بطبيعتها تتغير ويظهر متغيرات جديدة ، جاء التساؤل التالي هل يجري

تعديل على رسالة الجمعية لكي تتلائم مع المتغيرات الجديدة في المجتمع ؟

فجاءت نسبة ٩١,٢% لتدل على أن مؤسسات المجتمع المدني لديها حدس في اجراء تعديلات على خططها وبرامجها التنموية لكي تتلائم مع ما هو جديد ولتحافظ على استمرارية وجودها ونشاطاتها الهادفة لان من الأهداف الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني هو الاستمرارية والديمومة.

هل يوجد علاقة بين منظمات المجتمع المدني والإعلام الرسمي في الأردن ؟

ر34

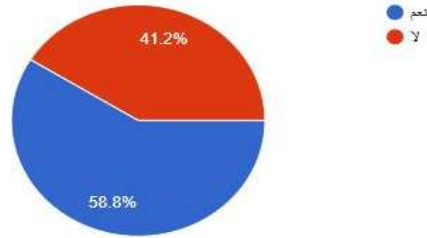


٧- هل يوجد علاقة بين منظمات المجتمع المدني والإعلام الرسمي في الأردن؟

خلال هذا السؤال تبين بوجود علاقة تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الرسمي في الدولة ، إلا ان نسبة ٥٥,٩% لا تزال ضئيلة جدا وأن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الرسمي في الدولة مزعزعة ويجب العناية بهذه العلاقة من أجل الطرفين بأن تجعل مؤسسات المجتمع المدني ذات نشاطات هادفة في المجتمع ، وزيادة الثقة مع الاعلام الرسمي في الدولة الحاصل على ثقة ومصداقية من افراد المجتمع.

هل يوجد علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الخاص في الأردن؟

ر34



٨- مع أنها نسبة ضئيلة نسبيا إلا أنها تدل على اهتمام الإعلام الخاص بشكل كبير في مؤسسات المجتمع ومحاولة الحصول على ثقة أفراد المجتمع وفي مؤسسات المجتمع من خلال تغطية النشاطات الهادفة لمؤسسات المجتمع المدني وذات التأثير الفعال مما يجعله اقرب لهذه المؤسسات ولنشاطاتها التنموية.

إلى أي مدى تساهم وسائل الاتصال بكافة أشكالها في نشر وتوعية المجتمع في مختلف المجالات؟

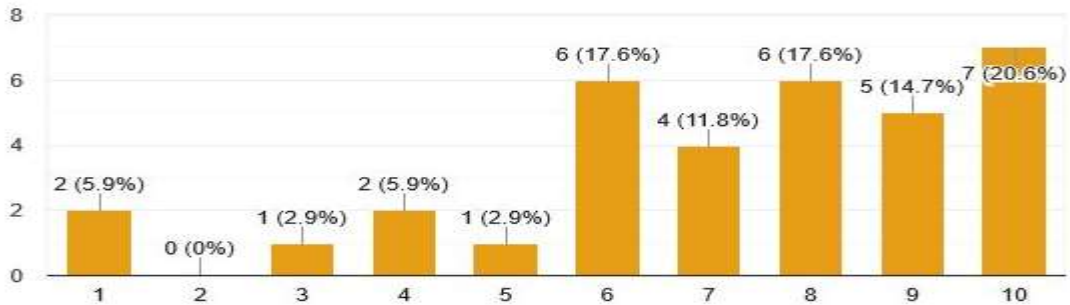
ر34



٩- السؤال هنا يدل على اهمية وسائل الإعلام بمختلف اشكالها في نشر وتوعية المجتمع الا ان الاجابات تدل على أن وسائل الاتصال لم تساهم بشكل فعال في التوعية والمساهمة الفعالة ، حيث ان (١٠) يدل أعلى اهمية حصل على نسبة ٣٢,٤% وهذه نسبة لاتزال ضئيلة جدا ، لكن يمكن اعتبار ان (٨,٩,١٠) هم أعلى اهمية لتكون النسبة ٦٤,٧% لتكون نسبة جيدة ولكن يجب العمل على زيادة هذه النسبة بتدعيم وسائل الاتصال في برامج نشر التوعية في مختلف اشكالها ، ومن هنا نؤكد على الدور الذي يلعبه الإعلام في توعية المجتمع في مختلف القضايا وجعله شريك مختلف القضايا والمجالات التي تهتم أفراد المجتمع.

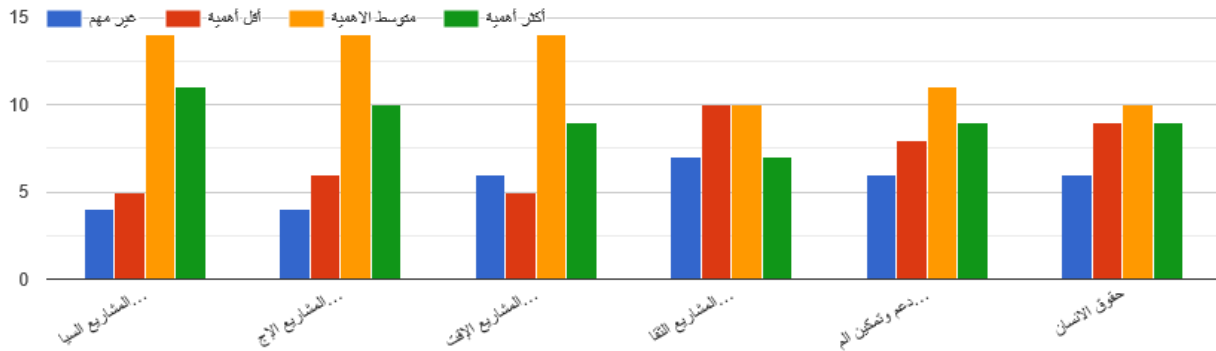
هل تساهم مؤسسات المجتمع المدني في وسائل الاعلام لجعلها أدوات لخدمة المجتمع ووسيلة للمراقبة والنقد والاستقصاء ؟

34 رداً



١٠- وعن سؤال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في وسائل الإعلام لجعلها وسيلة لخدمة المجتمع وأداه للمراقبة والإستقصاء ؟ جاء هذا السؤال انعكاس عن واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فكانت نسبة الأعلى اهمية كالآتي بأعتبار (٨,٩,١٠) هم انعكاس لأعلى اهمية بمجموع ٥٢,٩% هذه النسبة تدل على الدور الموكول في الى مؤسسات المجتمع المدني في جعلها أداه للمراقبة والنقد كونها تعتبر بمثابة واجهه لأفراد المجتمع ، إلا أن هذا الدور لازال ضئيل في المراقبة والنقد لمعظم الإجراءات التي تمس المجتمع ، واعتبار ان ارقام (٤,٥,٦,٧) تعنى بمتوسط الاهمية وجاءت النسبة ٣٨,٣%، وجاءت باقي النسبة بواقع ٨,٨% أقل اهمية في دور وسائل المجمع المدني في جعل الاعلام وسيلة استقصاء ومراقبة.

١١- ماهي المشاريع التي تلاقي أكثر إهتمام من غيرها في التغطية الإعلامية لدى مؤسسات المجتمع المدني التابع لها ؟



- المشاريع السياسية (انتخابات، مشاركة سياسية، توعية سياسية، إصلاح سياسي ... إلخ)
- المشاريع الاجتماعية (دعم وتطوير المجتمع، تنمية إجتماعية، مشاريع خيرية ... إلخ)
- المشاريع الإقتصادية (بطاله، الضرائب، الأسعار، فرص العمل ... إلخ)
- المشاريع الثقافية (التراث، الفن، الشعر، المشاريع السياحية ... إلخ)
- دعم وتمكين المرأة
- حقوق الإنسان

- ١- المشاريع السياسية بنسب: أكثر أهمية (٣٢,٤%)، متوسط الأهمية (٤١,٢%) أقل أهمية (١٤,٧%) غير مهم (١١,٧%)
- ٢- المشاريع الاجتماعية بنسب: أكثر أهمية (٢٩,٤%)، متوسط الأهمية (٤١,٢%)، أقل أهمية (١٧,٧%) غير مهم (١١,٧%)
- ٣- المشاريع الاقتصادية بنسب: أكثر أهمية (٢٦,٤%)، متوسط الأهمية (٤١,٢%)، أقل أهمية (١٤,٧%) غير مهم (١٧,٧%)
- ٤- المشاريع الثقافية بنسب: أكثر أهمية (٢٠,٦%)، متوسط الأهمية (٢٩,٤%)، أقل أهمية (٢٩,٤%) غير مهم (٢٠,٦%)
- ٥- دعم وتمكين المرأة والشباب بنسب: أكثر أهمية (٢٦,٤%)، متوسط الأهمية (٣٢,٤%)، أقل أهمية (٢٣,٥%) غير مهم (١٧,٧%)

٦- حقوق الانسان بنسب: أكثر أهمية (٢٦,٤%)، متوسط الاهمية (٢٩,٤%)، أقل أهمية (٢٦,٤%)، غير مهم (١٧,٧%)

جاء هذا المخطط بناء على سؤال المشاريع التي تلاقي أكثر اهتمام من غيرها في التغطية الاعلامية لدى مؤسسة المجتمع المدني التابع لها المجيب

- وتبين ان المشاريع التي تلاقي أكثر اهتمام من غيرها في التغطية الاعلامية هي المشاريع السياسية بنسبة (٣٢.٤%) تلاها المشاريع الاجتماعية بنسبة (29.4%) ثم المشاريع الإقتصادية ودعم وتمكين المرأة والشباب وحقوق الانسان بنسبة متساوية (26.4%) ثم المشاريع الثقافية التي بنسبة (20.6%)
- المشاريع متوسطة الاهتمام كانت النتائج بأن تساوت كل من المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بنفس النسبة (41.2%)، وتلاها دعم وتمكين المرأة والشباب بنسبة (32.4%) فيما تساوت كل المشاريع الثقافية وحقوق الانسان بنفس النسبة (29.4%)
- المشاريع الأقل أهمية كانت أعلى النسب بالمشاريع الثقافية بنسبة (29.4%)، تلاها حقوق الانسان بنسبة (26.4%)، ثم دعم وتمكين المرأة والشباب بنسبة (23.5%)، ومن ثم المشاريع الاجتماعية بنسبة (17.7%)، وتساوت المشاريع السياسية والاقتصادية بنفس النسبة (14.7%).
- المشاريع التي تعبر غير مهمة بالنسب كانت كالتالي المشاريع الثقافية بأعلى النسب (20.6%) وتلاها كل من المشاريع الاقتصادية ودعم وتمكين المرأة والشباب وحقوق الانسان بنفس النسبة (17.7%) وجاءت المشاريع السياسية والاجتماعية بنسب متساوية (11.7%).

١٢- وعند سؤال بأن هل هناك مصادر تمويل ثابتة للجمعية ؟ ، وإذا كانت الإجابة نعم سؤال

عن نوع هذا التمويل ؟

وقبل البدء في هذا السؤال لابد من توضيح مفهوم التمويل وأشكاله :

تمويل مؤسسات المجتمع المدني :

ويعرف التمويل بأنه المال الذي تحصل عليه المؤسسة من مصادره المختلفة الخاصة أو العامة طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ليكون مورداً ثابتاً مستمراً للإنفاق منه على أجهزة المنظمة وبرامجها تكوين أصولها الثابتة والمتداولة، وهذا المال له طبيعة خاصة من حيث مصادره ووسائل تنميته.

يعتبر التمويل من العوامل العامة في قدرة المؤسسة على تنفيذ المشاريع والبرامج المناطة من وجود المؤسسة، ويساهم وبدرجة كبيرة في قدرة المؤسسة على نشر المشاريع المنفذة والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

كما وأن استمرار وجود وعمل المؤسسة يعتمد بدرجة كبيرة على الإدارة المالية ومقدرتها توفير التمويل اللازم لإستمرار وتطوير عمل المؤسسة، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن فشل النظام المالي في المؤسسة سوف يؤدي الى عدم مقدرتها على القيام بالأهداف المرجوة من وجودها وبالتالي فشل المؤسسة وانهارها.

ويمكن إعتبار العلاقة بين المال والمشاريع والبرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والتي هي مؤسسات غير ربحية فقط خدمية، بعلاقة طردية حيث أنه كلما زاد التمويل للمؤسسة زادت طبيعة ونوعية المشاريع والبرامج المقدمة من قبل المؤسسة. (صالح، ٢٠١٢ : ١٠)

أهمية التمويل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني:

وتتمثل أهمية التمويل في عدة نقاط رئيسية كما أوردها محمد حامد صالح في كتابه تدبير التمويل بالمؤسسات غير الحكومية وتعبئة الموارد، جاءت كالتالي:

- 1- البقاء واستمرار المؤسسة، حيث أن التمويل يسهل على المؤسسة القدرة على دفع تكاليف المشاريع وتنمية البرامج في المستقبل والحفاظ على مآلديها من أصول وزيادتها.
- 2- التوسع والتطوير في العمل، من خلال مواجهة التحديات في المستقبل الممثلة في الحاجة للتطوير والتوسع في العمل، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة، وإجراء بحوث الاستقصاء والدعوة لحملات الدعم وحشد المؤيدين والتوسع في مناطق جديدة للعمل.

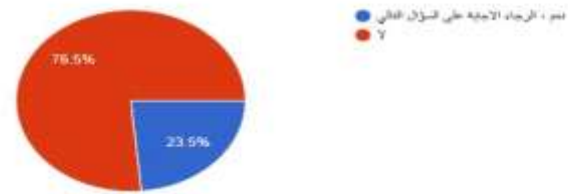
3- الحد من الإ اعتمادية والتبعية لأن انسحاب أحد مصادر التمويل يعني أزمات تمويل في المؤسسة، وإ اعتمادها على جهات تمويل ثابتة ومحددة يضع عليها قيود في وضع أ جندتها الخاصة ومشاريعها الخاصة.

4- بناء قاعدة شعبية، زيادة عدد المساندين والمؤيدين لنشاط المؤسسة عن طريق زيادة فرص الحصول على جهود تطوعية وزيادة فرص الحصول على تمويل لمرات قادمة، والحصول على مؤيدين جدد لهم خلال القدرة على تنظيم الحملات والتحالفات التي تساعد في تحديد الفئات المستهدفة من وجود هذه المؤسسة.

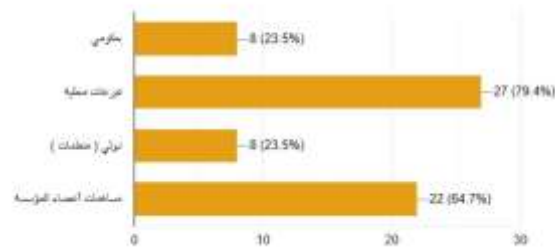
5- استقرار واستمرارية المؤسسة، حيث أن فكرة التمويل تكون في وضع خطط بديلة تضمن استمرارها وإ اعتمادها على ذاتها وليس على مؤسسات تعتاد تحقيق عجز بصفة مستمرة، حيث أن استمرارية المنظمة تحقق في بناء قاعدة مستمرة وتنشئة من جهات التمويل، وبناء قاعدة قوية مع المهتمين في مجال عمل المنظمة، لأن بناء رأسمال المؤسسة يتمثل في أصول ثابتة تسهم في تخفيض تكاليف التشغيل من جهة وفي توليد دخل من جهة أخرى. (صالح، ٢٠١٢: ١٢)

وجاءت نسب تمويل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن كالتالي :

هل هناك مصادر تمويل ثابتة للجمعية ؟
رنا 34



نوع التمويل ؟ * يمكن الإختيار أكثر من إجابة .
رنا 34



وحيث أنه لا يوجد مصادر تمويل ثابتة لمؤسسة المجتمع المدني بناءً على النسبة الواردة في الرسم السابق ب ٧٦,٥% هذا يعني ضعف في أداء مؤسسات المجتمع المدني على كافة الأصعدة والأهداف المرجوة من وجود هذه المؤسسات والسبب في ذلك أن أي مشاريع مهما كانت بحاجة ماسة إلى وجود تمويل من أجل تنفيذها والوصول إلى الهدف المرجو منها.

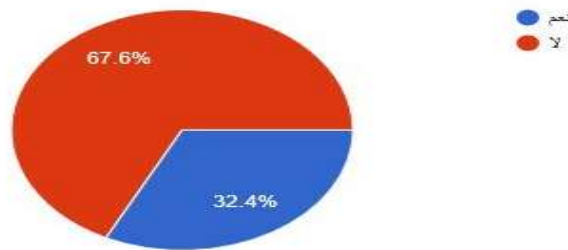
وجاءت نسب نوع التمويل كالتالي بأن التبرعات المحلية حصلت على نسبة ٧٩,٤% وتلاها مساهمات أعضاء المؤسسة ب ٦٤,٧% هذا يعني أن التمويل يأتي بناءً على النشاط أو البرنامج المطروح من قبل المنظمة بمعنى أن التمويل يكون حسب نوع النشاط أو الهدف المرجو منه ويتلاشى بعد ذلك مما يؤدي إلى إيجاد هامش ضيق في نوعية المشاريع المطروحة، كما وأن هذه النسب من التمويل كالتبرعات المحلية أو مساهمات الأعضاء تبقى بدون رقابة على المقدار المالي الذي حصلت عليه المؤسسة بهذه الطرق وبالتالي لا يوجد رقابة على ما تنفق عليه هذه الأموال.

أما نسبة التمويل الحكومي جاءت ب ٢٣,٥% وهي نسبة قليلة جداً وهذا يؤدي إلى غياب الدور الرقابي للحكومة على برامج ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتطوير المجتمع رغم أعدادها الكبيرة والمنتشرة بشكل كبير في الأردن.

وإلى جانب ذلك التمويل الدولي (المنظمات الدولية) حصلت على نسبة ٢٣,٥% هذه النسبة جاءت باعتقاد الباحث لفقد المصداقية في مؤسسات المجتمع المدني وفي نوعية النشاطات التي تدرج ضمن خطط مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى قلة وأغيب النشاطات الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني الأردني.

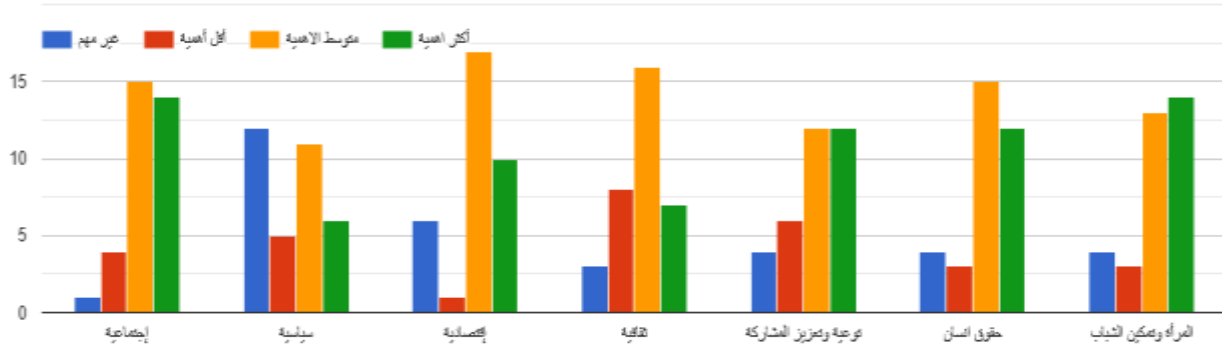
هل تخصص المؤسسة نسبة من الموارد المالية يتم إنفاقها على الإعلام ؟

34 رة



١٣- وعند سؤال مؤسسات المجتمع المدني بأنها تخصص مبلغ من المال لتفقه على الاعلام بكافة أشكاله؟ جاءت الإجابات ب انها لا تخصص مبلغ من المال وفقاً لما جاء به الرسم البياني بنسبة ٦٧,٦% ، وهذا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني الاردني لازالت تعمل بعيدة عن أعين أفراد المجتمع وبعيدة عن الرقابة على نشاطاتها وبرامجها التنموية.

١٤- ماهي المشاريع التالية تلاقى اهتمام أكثر في الاتفاق المالي من غيرها ضمن خطط مؤسستكم؟



جاءت كالتالي :

- ١- اجتماعية بنسب: أكثر أهمية (٣٨,٩%)، متوسط الأهمية (٤٧,٢%)، أقل أهمية (١١,١%)، غير مهم (٢,٨%).
- ٢- سياسية بنسب: أكثر أهمية (١٦,٧%)، متوسط الأهمية (٣٣,٣%)، أقل أهمية (١٦,٧%)، غير مهم (٣٣,٣%).
- ٣- اقتصادية بنسب: أكثر أهمية (٢٧,٧%)، متوسط الأهمية (٥٢,٨%)، أقل أهمية (٢,٨%)، غير مهم (١٦,٧%).
- ٤- ثقافية بنسب: أكثر أهمية (١٩,٤%)، متوسط الأهمية (٤٧,٧%)، أقل أهمية (٢٥,١%)، غير مهم (٨,٣%).
- ٥- توعية وتعزيز المشاركة بنسب: أكثر أهمية (٣٣,٣%)، متوسط الأهمية (٣٨,٩%)، أقل أهمية (١٦,٧%)، غير مهم (١١,١%).
- ٦- حقوق إنسان بنسب: أكثر أهمية (٣٣,٣%)، متوسط الأهمية (٤٧,٢%)، أقل أهمية (٨,٣%)، غير مهم (١١,٢%).
- ٧- مرأة وتمكين الشباب بنسب: أكثر أهمية (٣٨,٩%)، متوسط الأهمية (٤١,٧%)، أقل أهمية (٨,٣%)، غير مهم (١١,١%).

وجاء هذا المخطط بناء على سؤال أي المشاريع التي تلاقي أكثر اهتمام من غيرها في الإنفاق المالي لدى مؤسسة المجتمع المدني التابع لها المجيب

- وتبين ان المشاريع التي تلاقي أكثر اهتمام من غيرها في الإنفاق المالي هي المشاريع الإجتماعية ومشاريع المتعلقة بالمرأة وتمكين الشباب بنسبة متساوية لكلاهما (٣٨,٩%) تلاها المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاريع التوعوية وتعزيز المشاركة بنسبة متساوية لكلاهما (٣٣,٣%) ثم المشاريع الإقتصادية بنسبة (٢٧,٧%) ثم المشاريع الثقافية التي بنسبة (١٩,٤%) ثم المشاريع السياسية بنسبة (١٦,٧%) .
- المشاريع متوسطة الاهتمام كانت النتائج بأن المشاريع الاقتصادية بأعلى نسبة (٥٢,٨%)، ثم المشاريع الثقافية بنسبة (٤٧,٧%)، وتلاها كل من المشاريع الإجتماعية والمشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان بنسبة (٤٧,٢%)، وجاءت المشاريع المرأة وتمكين الشباب بنسبة (٤١,٧%)، وحصلت المشاريع التوعوية وتعزيز المشاركة على نسبة (٣٨,٩%)، وأخيرا المشاريع السياسية جاءت بنسبة (٣٣,٣%).
- المشاريع الأقل أهمية كانت أعلى النسب بالمشاريع الثقافية بنسبة (٢٥,١%)، تلاها كل من المشاريع السياسية ومشاريع التوعوية وتعزيز المشاركة بنسبة (١٦,٧%)، ثم المشاريع الإجتماعية بنسبة (١١,١%)، ومن ثم مشاريع حقوق الإنسان ومشاريع المرأة وتمكين الشباب بنسبة (٨,٣%)، وأخيرا جاءت المشاريع الإقتصادية بالنسبة (٢,٨%)
- المشاريع التي تعتبر غير مهمة بالنسب كانت كالتالي المشاريع السياسية بأعلى النسب (٣٣,٣%) وتلاها المشاريع الاقتصادية النسبة (١٦,٧%)، وجاءت كل من المشاريع المرأة وتمكين الشباب ومشاريع حقوق الإنسان والمشاريع المتعلقة بتعزيز المشاركة بنسبة متساوية (١١,١%) أما المشاريع الثقافية جاءت بنسبة (٨,٣%) والاجتماعية بنسب متساوية (٢,٨%).

الخاتمة

يستعرض الباحث في الخاتمة أهم النتائج والإستنتاجات المنبثقة عن الدراسة، وأهم التوصيات المرتبطة بالنتائج.

عام ٢٠١١ شهد تطورات كبيرة على الساحة الأردنية، وقد شكل الربيع العربي في الاردني تحدياً لمؤسسات المجتمع المدني كما شهدت فترة الدراسة تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني والتي عملت جاهدة الى التكيف مع الوضع في ذلك الوقت، من خلال توسيع العمل الخاصة وخروج بعضهم إلى أعمال على غير المألوف بهم عبر تعزيزهم لمفهوم الوعي و المشاركة السياسية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن منظمات المجتمع المدني ركزت في خطاباتها على الإصلاح السياسي بحيث شملت كلا من التعديلات الدستورية و تقوية دور كل من المرأة و الشباب، و سيادة القانون، ومكافحة الفساد.

لقد كان لمنظمات المجتمع المدني مساهمات كبيرة في الأردن، خلال العديد من البرامج والمبادرات التي دارت حول عقد المؤتمرات من أجل خدمة أهداف المنظمات، ولا بد من الإشارة دور مؤسسات المجتمع المدني في فترة الربيع العربي الذي شكل تحدياً لتلك المؤسسات خلال ما ركزت عليه مؤسسات المجتمع المدني عملها في هذه الفترة على القضايا الساخنة (قضايا الشارع)، وبرز ذلك خلال مستويات تدخلاتها في القضايا.

النتائج والتوصيات :

ناقشت الدراسة الفرضية الرئيسية والتي كان مفادها "أن هناك علاقة ارتباطية بين قدرة مؤسسات المجتمع المدني الاردني على توظيف أدوارها وبين الاعلام التنموي المساهم في تحقيق هذه الادوار" وتبين أنه ثمة علاقة ارتباطية طردية بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ليست ذات تأثير كبير في الحالة الأردنية وهذا تبين خلال مناقشة للفروض الفرعية وتبين:

- ١- إن الإعلام الإلكتروني والاجتماعي أصبح بمثابة حلقة التواصل الرئيسية مع أفراد المجتمع فقد قامت عدة مؤسسات اجتماعية وتنموية بادراجه من ضمن برامج عملها كأداة تفاعل وتوعية وتوجيه، وخصوصاً بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١.
- ٢- أثبتت الدراسة صحة فرضية العلاقة الطردية بين تطور دور الإعلام في التأثير بالمجتمع ودور مؤسسات المجتمع المدني.

- ٣- لم تتمكن الدراسة من قياس قوة تأثير مصادر التمويل في أداءها والسبب في ذلك يعود إلى أن مؤسسات المجتمع المدني ما زالت تمتنع من التصريح عن مصادر تمويلها.
- ٤- كشفت الدراسة عن توجه متزايد لعدة مصادر تمويل أجنبي لدعم مؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر يتجاوز بيروقراطية الدعم التقليدي لهذه المؤسسات من خلال الحكومة.
- ٥- كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف الأداء الإعلامي أو التنموي والسياسي يعود إلى ضعف وتواضع حجم مؤسسات المجتمع المدني نفسها.
- ٦- توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن ساهمت بشكل كبير في توجيه الإعلام من أجل خدمة المجتمع وجعله وسيلة للنقد والإستقصاء والمراقبة وتقوية دور المؤسسات نفسها.
- ويوصي الباحث الحكومة الأردنية بأن تكثف آليات دعم مؤسسات المجتمع المدني وزيادة إشراكها في البرامج التنموية الحكومية حتى تكون أذرعاً تنموية مساندة لبرامج التطوير والتشغيل والتعليم التنموية وكذلك لتجنب حدوث تناقض أو ازدواجية بين أهداف عمل مؤسسات المجتمع المدني والبرامج الحكومية التي تحقق نفس الغايات. كما يوصي الباحث مؤسسات المجتمع المدني باستثمار فرص تزايد الشراكة الأردنية الأجنبية التي تركز على دعم المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

الكتب:

- ابراهيم، سعد الدين، (١٩٨٨). مستقبل المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي.
- اشتيوي، موسى، (٢٠٠٦). مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام في الاردن، برنامج الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (UNDP)، عمان.
- حمارنة، مصطفى، (١٩٩٠). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي "حالة الاردن"، القاهرة: مركز ابن خلدون.
- سمك، نجوى وعابدين، صدقي، (٢٠٠٢). دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. مركز الدراسات الآسيوي، جامعة القاهرة.
- الشقران، خالد، (٢٠١٠). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: الحالة الاردنية، مركز الرأي للدراسات.
- العطيّات، ابتسام، (١٩٩٨). العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني العالم، الجامعه الاردنية، عمان.
- عليان، ربحي مصطفى، (٢٠٠١). البحث العلمي، اسسه، واساليبه واجراءاته، بيت الافكار الدولية، عمان.
- عوض، محسن، (٢٠٠٩). اشكاليات الاداء في منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، مصر.
- وجدان الساكت، (٢٠٠٨). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، مركز دراسات القدس، عمان.
- وحدة دراسات المجتمع المدني، (٢٠١٠)، عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات.
- ١- آبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، مؤسسة فن الطباعة، جزء ٤، مصر، ص ٢٧٠ .
- ٢- ابراهيم، سعد الدين، (١٩٩٩). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة. انظر ايضا، ابراهيم الحوراني وآخرون، المجتمع المدني المعاصر في الاردن، مركز الاردن الجديد للدراسات /دار السندباد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٣٧، نسخة .pdf

- ٣- ابراهيم، سعد الدين، (٢٠٠٠). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ص٧،
- ٤- ابراهيم، سعد الدين، (٢٠٠٠). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ص٣٩،
- ٥- احمد شكري الصبيحي، (٢٠٠٠). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٤،
- ٦- امام، ابراهيم، (١٩٦٩). الاعلام والاتصال بال جماهير، القاهرة، نسخة الكترونية.
- ٧- بشارة، عزمي، (٢٠١٥). المجتمع المدني، دراسة نقدية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص٤٧.
- ٨- جبر، شمخي، (٢٠٠٧). المجتمع المدني المهام والوظائف. انظر موسى معايطه، مرجع سابق، ص١٥٣،
- ٩- الجنابي، حردان هادي، (٢٠١٨). الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص٨٢،
- ١٠- الجنابي، حردان هادي، (٢٠١٨). الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص٨٣،
- ١١- حجاب، د. محمد، (١٩٩٨). الاعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع ١٩٩٨ ص ٣٤.
- ١٢- حجاب، د.محمد، (١٩٩٨). الاعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، ص٥٣-٥٥.
- ١٣- الحريري، سعد كامل، الاعلام والتنمية المستدامة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، ص٧٨،
- ١٤- الحريري، سعد كامل، الاعلام والتنمية المستدامة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، ص٨٥،
- ١٥- الحسنات، فاروق خالد، (٢٠١١). الاعلام والتنمية المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن-عمان.
- ١٦- الحسنات، فاروق، (٢٠١١). الاعلام والتنمية المعاصرة، الاردن-عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ص ١٨٠..

- ١٧- الحسنات، فاروق، (٢٠١١). الاعلام والتنمية المعاصرة، الاردن-عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ص ١٨١
- ١٨- خضور، اديب. الاعلام المتخصص الاقتصادي والثقافي والسكاني والرياضي والعلمي، ص ١٧،
- ١٩- خضور، د. اديب، الاعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العملي، دمشق، ٢٠٠٣" نقلا من علي فلاح ضلاعين واخرون، الاعلام التنموي والبيئي ص ١٠٣.
- ٢٠- الخطيب، عمر، (١٩٨٣). الاعلام التنموي، القاهرة، دار العلم، ص ٢١٠،
- ٢١- الخطيب، عمر، (١٩٨٣). الاعلام التنموي، القاهرة، دار العلم، ص ٢٢،
- ٢٢- الدليمي، عبد الرزاق محمد، (٢٠١٢) مدخل الى وسائل الاعلام الجديد، الاردن-عمان، دار المسيرة، ص ١٠٥،
- ٢٣- الدليمي، عبدالرزاق محمد، (٢٠١٥). الاعلام المتخصص، الاردن-عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص ١٢،
- ٢٤- رشتي، جيهان احمد، (١٩٧٢). نظم الاتصال في الدول النامية، القاهرة، دار الفكر العربي ص ٨٥-٨٦،
- ٢٥- رشتي، جيهان احمد، (١٩٧٢). نظم الاتصال في الدول النامية، القاهرة، دار الفكر العربي ص ٩٧،
- ٢٦- سيف الاسلام، الزبير، (١٩٨١). الاعلام والتنمية في الوطن العربي.
- ٢٧- شكري، عبد المجيد، (١٩٨٥). الاتصال الاعلامي والتنمية، آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة.
- ٢٨- الشيخ، وجيه (١٩٨٩). الاعلام والدعاية، دمشق.
- ٢٩- الشيخ، وجيه، (١٩٨٩). الاعلام والدعاية، دمشق.
- ٣٠- صقر، د.تركي، (١٩٩٨). الاعلام العربي وتحديات العولمة، وزارة الثقافة، دمشق، ص ٥٣،
- ٣١- ضلاعين، علي فلاح واخرون، (٢٠١٥). الاعلام التنموي البيئي، عمان، المجتمع العربي للنشر، ص ١٧،
- ٣٢- ضلاعين، علي فلاح واخرون، (٢٠١٥). الاعلام التنموي البيئي، عمان، المجتمع العربي للنشر، ص ١١٤-١١٥..

- ٣٣- ضلاعين، علي فلاح واخرون، (٢٠١٥). الاعلام التنموي البيئي، عمان، المجتمع العربي للنشر، ص ١٥،
- ٣٤- عبد الحميد، محمد، (١٩٩٧). نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ص٣٤٩،
- ٣٥- عبدالحميد، همت حسين، (٢٠١٠). دراسات في الاتصال التنموي، القاهرة، مصر العربية للنشر، ص١٣، منقول.
- ٣٦- عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٥). اشكاليات الاعلام التنموي في العالم العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص١٧،
- ٣٧- عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٥). اشكاليات الاعلام التنموي في العالم العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٢١،
- ٣٨- عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٥). اشكاليات الاعلام التنموي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص٦،
- ٣٩- عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٥). اشكاليات الاعلام التنموي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص٧،
- ٤٠- عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٥). اشكاليات الاعلام التنموي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص٢٨-٢٩.
- ٤١- العلايلي، عبد الله، الصحاح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية، بيروت، المجلد ١، ١٩٧٤، ص ٢٠٥.
- ٤٢- غليون، برهان. بناء المجتمع المدني - دور العوامل الداخلية والخارجية، ص٧٤٧. انظر احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٣٤ .
- ٤٣- محمد، يحيى عبد القاسم، (٢٠١٨). الاعلام وقضايا التنمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- ٤٤- محمد، يحيى عبد القاسم (٢٠١٨). الاعلام وقضايا التنمية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ص٢٧،
- ٤٥- محمد، يحيى عبد القاسم (٢٠١٨). الاعلام وقضايا التنمية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ص ٣٠.

- ٤٦- معاينة، موسى، (٢٠١٠). دليل منظمات المجتمع المدني الاردني لتطوير سياسات الحكومة، دار المكتبة الوطنية، الاردن، ص ١٦١
- ٤٧- معاينة، موسى، (٢٠١٠). دليل منظمات المجتمع المدني الاردني لتطوير سياسات الحكومة، دار المكتبة الوطنية، الاردن، ص ١٧١
- ٤٨- معاينة، موسى، (٢٠١٠). دليل منظمات المجتمع المدني الاردني لتطوير السياسات الحكومية، دار المكتبة الوطنية، الاردن، ص ١٦٩-١٧٠ .
- ٤٩- مكايي، حسن عماد والسيد، ليلي حسين، (١٩٩٨). الاتصال ونظريات المعاصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص ٧٤ .
- ٥٠- نصر، شاهر احمد، (٢٠٠٥). الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، ص ٨٥ .
- ٥١- هرنبرغ، جون، (٢٠٠٨). المجتمع المدني في التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د.علي حاكم صالح و د. حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٥٢- البرنامج الانمائي للامم المتحدة، (٢٠٠٠). تقرير التنمية البشرية، المطبعة الشرقية، البحرين، ص ٣

المجلات والتقارير:

- حلاوة، كريم، (١٩٩٩). **المجتمع المدني**، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، يناير/مارس ١٩٩٩، ص ١٢.
- عباس، عبد الجبار، (٢٠١٠). **مجتمع مدني، ماهو المجتمع المدني**، جريدة الصباح يومية سياسية تصدر عن شبكة الاعلام العراقي، بغداد، تشرين الاول ٢٠١٠.
- الغزي، ناجي، (٢٠٠٩). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، الحوار المتمدن**، العدد (٢٦٣٨)، ٢٠٠٩/٥/٦.
- تقرير: **وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، قمة رواد التواصل الاجتماعي العربي، التقرير الاول، ٢٠١٥ (دبي، ديسمبر، كانون الاول، ٢٠١٦).
- الجابري، محمد عابد، (١٩٩٨). **اشكاليات الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مجلة الشرق الاوسط – مجلة مستقبل العرب، العدد ١٦٧، ص ٥.
- الخزعلي، أمل هندي، (٢٠٠٥). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي**، مجلة اوراق عراقية، العدد ٣، ص ٣٦.

- زهر، ناديا. الحوار المتمدن.
- شكر، عبدالغفار، (٢٠٠٤). أثر السلطوية على المجتمع المدني، الجزء الاول، الحوار المتمدن، العدد ١٠٢٣.
- شعبان، عبدالحسين، (٢٠٠٨). مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٢٢.
- الصبيحي، احمد شكري، (٢٠٠٠). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٢ .
- غرايبة، مازن خليل، (٢٠٠٢). المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٧٥، ص ١٣.
- الموسوي، سالم رضوان، (٢٠٠٦). الرقابة القضائية على اعمال مؤسسات المجتمع المدني، شبكة النبا المعلوماتية، العدد ٨٠.

المواقع الالكترونية:

- تيشوري، عبدالرحمن، (٢٠١٠). مفهوم المنظمة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، [. \(https://hrdiscussion.com/hr9893.html\)](https://hrdiscussion.com/hr9893.html)
- طلعت، شاهيناز محمد، (٢٠٠٣). وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة نسخة الكترونية

[http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-\)pdf](http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-)pdf)

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=206590&r=0>

- المحجوبي، خالد ابراهيم، (٢٠١٠). الاعلام والتنمية: نظرة في الترابية والتفاعلية، الحوار المتمدن <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=206590&r=0>، موقع الكتروني.
- المحجوبي، خالد ابراهيم، (٢٠١٠). الاعلام والتنمية، نظرة في الترابية والتفاعلية، الحوار المتمدن، موقع الكتروني <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=206590&r=0> .

- مهدي، طالب. تفعيل وتنمية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، موقع الكتروني (www.alsabaah.com)، انظر محمد الجريبي، المجتمع المدني والدولة الاردنية: الانتقال من مربع التشكيك الى مربع المشاركة والثقة، نسخة pdf،

<http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mohammed%20Al%20Jreibia>

. (.pdf)

- صالح، محمد حامد، (٢٠١٢)، تدبير التمويل بالمؤسسات غير الحكومية وتعبئة الموارد، نسخة إلكترونية PDF (http://www.dawahmemo.com/image/2014-10-25-05_56_2511.pdf)

الملاحق

الملحق (١): أسئلة الاستبيان

يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة بعنوان " دور الإعلام التنموي في الأداء السياسي لمؤسسات المجتمع المدني الأردني ٢٠١١-٢٠١٧ " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية .
لذا أرجو التكرم بالقليل من وقتكم للإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية ، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط .

الحقائق الشخصية :

* اختيار إجابة واحدة فقط

• الجنس : ذكر أنثى

• العمر : أقل من ٢٠ عام ٢٠-٤٠ عام ٤٠ عام فأكثر

• المستوى التعليمي : ثانوية عامة بكالوريوس دراسات عليا

• الحالة الإجتماعية : أعزب متزوج

أسئلة الاستبيان :

ضع/ي إشارة في المكان المخصص

١- إسم مؤسسة المجتمع المدني المنتمي لها ؟

٢- السنة التي تأسست فيها الجمعية ؟

٣- عدد أعضاء المؤسسة المنتمي لها ؟

أقل من ٥ من ٥-٢٥ من ٢٥-٤٠ أكثر من ٤٠

٤- هل يتوفر لدى الجمعية / المؤسسة مواقع تواصل ؟ * يمكن إختيار أكثر من إجابة .

بريد إلكتروني .
مواقع تواصل إجتماعية (فيسبوك ، تويتر ، ... إلخ) .
إذاعة او محطة فضائية .

أخرى

٥- هل هناك تعاون بين الجمعية مع أي وسيلة تواصل إعلامية و/أو إجتماعية ؟

نعم ، الرجاء الإجابة على السؤال التالي.
لا

٦- طبيعة هذا التعاون ؟

دائم ، لكافة النشاطات والأعمال .
يتم حسب نوع النشاط أو العمل .

٧- هل يتوفر لدى مؤسسة المجتمع المدني المنتمي لها نشرات ومواد إعلامية للتعريف بالجمعية وبرامجها وأهدافها:

نعم
لا



٨- ماهي الطرق المستخدمة في نشر المواد الإعلامية الخاصة بالجمعية ؟

٩- هل البرامج والأنشطة الواردة ضمن خططكم تلبي حاجة المجتمع الذي تخدمه الجمعية ؟

نعم
لا



١٠- هل يجري تعديل على رسالة الجمعية لكي تتلائم مع المتغيرات الجديدة في المجتمع ؟

نعم
لا



١١- ماهي المدى التي يتم بعدها النظر في رسالة مؤسسة المجتمع المدني والتعديل عليها إن لزم الأمر ؟

١- ٣ سنوات ٤- ٦ سنوات أكثر من ٦ سنوات لا يتم التعديل نهائي



١٢- هل هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الرسمي في الأردن ؟

نعم
لا



١٣- هل هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الخاص في الأردن ؟

نعم
لا



١٤- هل يتم تغطية البرامج والمشاريع التنموية (اجتماعية ، إقتصادية ، سياسية) لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن إعلامياً ؟

نعم
لا



١٥- إلى مدى تساهم وسائل الإتصال في نشر وتوعية المجتمع في مختلف المجالات ؟

أقل مساهمة									
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

١٦- هل تساهم مؤسسات المجتمع المدني في وسائل الإعلام لجعلها أدوات لخدمة المجتمع ووسيلة للمراقبة والنقد والإستقصاء ؟

أقل مساهمة									
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

١٧- المشاريع التي تلاقى أكثر إهتمام من غيرها في التغطية الإعلامية لدى مؤسسة المجتمع المدني التابع لها ؟

نوع المشروع	غير مهم	أقل أهمية	متوسط الأهمية	أكثر أهمية
المشاريع السياسية (انتخابات ، مشاركة سياسية ، توعية سياسية ، تنمية سياسية .. إلخ)				
المشاريع الإجتماعية (دعم وتطوير المجتمع ، مشاريع خيرية ، اجتماعية إلخ)				
المشاريع الإقتصادية (بطالة ، ضرائب ، الأسعار ، فرص عمل ، إلخ)				
المشاريع الثقافية (تراث ، فن ، المشايخ المسرحية ، الشعر إلخ)				
دعم وتمكين المرأة والشباب				
حقوق الإنسان				

١٨- هل هناك مصادر تمويل ثابتة للجمعية ؟

نعم ، الرجاء الإجابة على السؤال التالي

لا

١٩- نوع التمويل ؟ * يمكن إختيار أكثر من إجابة .

حكومي

تبرعات محلية

دولي (منظمات)

مساهمات أعضاء المؤسسة

٢٠- هل يوجد خطة لدى مؤسسة المجتمع المدني التابع لها من أجل تنمية الموارد المالية لديها ؟

نعم

لا

٢١- هل تخصص مؤسسة المجتمع المدني التابع لها نسبة من الموارد المالية يتم إنفاقها على الإعلام؟

نعم
لا

٢٢- أي المشاريع التي تلاقى إهتمام في الإنفاق المالي أكثر من غيرها ضمن خطط مؤسساتكم؟

نوع المشروع	غير مهم	أقل أهمية	متوسط الأهمية	أكثر أهمية
اجتماعية				
سياسية				
اقتصادية				
ثقافية				
توعية وتعزيز مشاركة				
حقوق الإنسان				
المرأة وتمكين الشباب				

إنتهت الأسئلة

شكرا لكم على وقتكم الثمين ، والذي حظيت بجزء منه لملئ هذا الإستبيان

* لجنة الإشراف وتحكيم أسئلة الإستبيان :

والشكر الموصول لكل من ساهم في إعداد هذا الإستبيان:

١- الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة، مشرفاً " دكتور العلوم السياسية في جامعة آل

البيت"

٢- الدكتور وصفي الكيلاني، المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى

المبارك.

٣- الطيب مازن مقابلة، مدرب محترف معتمد في مجال التنمية البشرية من وزارة

التعليم العالي و البحث العلمي ووزارة العمل.

٤- المدربة مايا عماد، مدربة معتمدة في تطوير وتنمية الموارد البشرية من وزارة

العمل.

٥- السيدة هيلين مرجي، رئيسة جمعية ينبوع الخيرية - اربد.

٦- السيدة كلثوم الفاعوري ، رئيسة جمعية بصمة أمل الخيرية - اربد.

The Role of Development-Related Media in the Political Performance of Civil Society Institutions In Jordan (2011-2017)

Prepared by
Hamza Tawfiq Mustafa
Supervised by
Prof. Dr. Ali Al_Shar'a

Abstract

The study aims at demonstrating the role of development-related media in the political performance of the non-governmental civil society institutions (NGOs) in Jordan during 2011 through 2017, the so-called Arab Spring period, during which the role of social and development-related media prominently increased.

The study attempts to understand the phenomenon that many civil society institutions use the development-related media, as communication instrument for achieving many of their political goals, but not their official goals, which are stated in their registries of establishment. Among these goals is the use of the development-related media tools for playing personal political roles on both the domestic and national levels. The study also attempts to measure the level of some NGOs' media activity contribution in the formation of the social culture, which influences the adoption of specific political agendas and positions. The study furthermore tackles some mechanisms of NGOs' activities and some difficulties, which these NGOs are facing through the work routes.

The study used different research methods. The theoretical method was useful to identify the main concepts of 'development-related media,' 'civil society institutions' and the 'political performance'. The analytical descriptive approach helped for better understanding of the dynamic development of the Jordanian civil society. Using the fieldwork and statistical methods, the researcher attempted to illustrate the relationship between the development-related media and the civil society; the researcher conducted many personal interviews and received 34 questionnaire copies, filled by heads of civil society institutions. 100 electronic copies of the questionnaire were sent via social media tools to NGOs in Irbid Governorate.

The major conclusions of the study were:

- 1- Many NGOs realized the increasing influence of social and development-related media and designed their communication tools and working programs accordingly, especially after the 2011 Arab Spring.
- 2- The study proves the hypothesis of a clear forward relationship between the influencing role of media and the increasing influence and number of NGOs.
- 3- It was difficult to measure the influence of the funding sources on the performance of the surveyed NGOs. Most NGOs were cautious to talk about their financial sources.
- 4- The study revealed a trend of increasing demand for foreign funds, addressed directly to support Jordanian NGOs' programs. This trend is correlated with the willing to bypass the bureaucracy of the traditional funds channeled through the government.
- 5- The direct relationship between the influence of media and the performance of the NGOs clearly contributed to using the media for the purposes of social service, as an instrument for critique, exclusion, monitoring the government actions and in conclusion strengthening the role and status of the NGOs.
- 6- The faintness of the political, media and development roles of certain NGOs was clearly related to their institutional weakness.

The researcher recommends that the Government of Jordan should increase the joint programs of development with the civil society institutions and to qualify them, as consolidating and implementing instruments of the governmental development programs. This joint activity will help avoiding dualism and contradiction between the programs of both the government and the NGOs. The researcher also recommends the NGOs to take of the opportunity of increasing influence of development-related media and the growing opportunities of government-foreign joint plans focusing on the support of micro and middle size development projects.